61 النكبة

حق العودة
Haq Al-Awda

عدد خاص

العدد المزدوج (٣٢-٣٣)
السنة السابعة

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ الأمم المتحدة وعضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

أيـــــار
٢٠٠٩

ملف العدد:

النكبة ليست ذكرى؛ النكبة مستمرة



مخيم عايدة، جدار الفصل العنصري، ومستوطنة "غيلو". الصورة الفائزة بالمرتبة الأولى ضمن مسابقة جائزة العودة ٢٠٠٩ لأفضل صورة فوتوغرافية. (تصوير: عبدالفتاح دعاجنة، ١٥ عام، مخيم عايدة)

ساهم في هذا العدد

عبد الفتاح القلقيلي - ابو نائل (رام الله)
سالم ابو هواش (الخليل)
عيسى قراقع (بيت لحم)
آفي شليم (بريطانيا)
جاد اسحق (بيت ساحور)
احمد الأطرش (بيت ساحور)
تكفا هونيغ-بارناس (القدس)
دوف حنين (يافا)
زاهي وهبي (لبنان)
توفيق حداد (الولايات المتحدة الأمريكية)

إياد برغوثي (عكا)
ماجدة الرومي (لبنان)
نجوى كرم (لبنان)
عنان حمد (رام الله)
تيسير نصر الله (نابلس)
برنارد سابيلا (القدس)
مصطفى البرغوثي (رام الله)
سليم فالي (جنوب اقريقيا)
رونيه كاسريلز (جنوب افريقيا)

مروان البرغوثي (سجن هداريم)
احمد ابو غوش (رام الله)
سميح القاسم (حيفا)
عفيف غطاشة (الخليل)
محمد نزال (رام الله)
وليد العوض (قطاع غزة)
فاطمة مصالحة (قطاع غزة)
حسام خضر (نابلس)
متري الراهب (بيت لحم)

الياس رحباني (لبنان)
خليل توفكجي (القدس)
روز ماري صايغ (لبنان)
ناريمان عبد الكريم (الاردن)
يوسف شعبان (مصر)
باسم صبيح (بيت لحم)
هشام نفاع (حيفا)
ايزابيل همفريز (بريطانيا)
ناصر اللحام (بيت لحم)

ما سيراه قداسة البابا بنديكت السادس عشر في مخيم عايدة للاجئين

بقلم: عيسى قراقع*



البابا بنيدكت السادس عشر يعتمر الكوفية الفلسطينية أثناء زيارة لوفد فلسطيني من مدينة بيت لحم، الفاتيكان، ٢٠٠٩. (المصدر: شبكة معاً)

سيحل الحبر الأعظم بنديكت السادس عشر ضيفاً على الشعب الفلسطيني، (يوم الاربعاء) ١٣/٥/٢٠٠٩ في زيارة تاريخية وهامة هي الأولى لفلسطين، حيث يزور القدس والناصرة ومدينة بيت لحم مهد المسيح عليه السلام.

المميز في هذه الزيارة هو قرار قداسة البابا بزيارة مخيم عايدة للاجئين الفلسطينيين في بيت لحم، والذي يقع على المدخل الشمالي للمدينة وعلى بعد ١٠كم من القدس، ويبلغ عدد سكانه ما يقارب ٤٠٠٠ نسمة منحدرين من ٣٥ قرية ومدينة فلسطينية تم طردهم وتهجيرهم منها في حرب ١٩٤٨ على يد العصابات الصهيونية.

ان الزيارة للمخيم والتي خصص لها ساعة من الزمن تحمل في مضامينها أبعادا سياسية وقانونية وإنسانية، تتجاوز مجرد البعد الديني على الرغم من أهميته الخاصة.

تأتي زيارة قداسة البابا لفلسطين في الذكرى ال٦١ للنكبة الفلسطينية، حيث يحي الشعب الفلسطيني هذه النكبة والتي يؤكد فيها تمسكه بحق العودة إلى دياره التي طرد منها وفق ما نص عليه القرار الاممي رقم ١٩٤، والتعبير عن هذه المشاركة هو زيارة قداسته لمخيم عايدة للاجئين كرمز للجوء والمعاناة التي تكبدها الشعب الفلسطيني على يد الاحتلال الإسرائيلي وعصاباته.

ان مجرد قرار البابا زيارة المخيم تتعدى التعاطف الإنساني مع آلام ومعاناة اللاجئين إلى الاعتراف بحقهم في العودة إلى منازلهم وبيوتهم والتأكيد على هذا الحق المقدس كحق إنساني وقانوني فردي وجماعي كفلته الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

وتبرز أهمية هذه الزيارة في إصرار قداسة البابا على رؤية المحرقة الفلسطينية من خلال المخيم مقابل الإصرار الإسرائيلي على دعوته لزيارة المحرقة اليهودية، وكأنه يقول ان العدالة الإنسانية والحق التاريخي للشعوب لا تلغيه القوة الطاغية وسياسة فرض الأمر الواقع، وان هذا الحق لا ينسى وغير قابل للتقادم مع مرور الزمن.

في زيارة البابا لمخيم عايدة سيرى «التراجيديا» الفلسطينية في صورها الرمادية المختلفة ماضياً وحاضراً، ومن خلالها سيرى الوجه البشع للاحتلال وممارساته الوحشية والعنصرية تجاه الشعب الفلسطيني.

سيرى قداسة البابا خلال دخوله مخيم عايدة جدار الفصل العنصري الذي يحيط بالمخيم ويحوله إلى سجنٍ معزول مكتظاً بالفقراء والمعذبين والمحرومين من رؤية الفضاء، ومن مساحةٍ يلعبُ فيها الأطفال الصغار، ومن حدائق تطير فيها الفراشات، وربما سيرى بقايا دماء لأولاد سقطوا وجرحوا قرب الجدار أثناء مقاومة بنائه.

هذا الجدار العنصري يبلغ طوله في محافظة بيت لحم أكثر من ٥٣ كيلوا متراً ويمتد من بيت ساحور حتى المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم، مروراً بمخيم عايدة وصولاً الى الجزء الغربي من مدينة بيت جالا، حيث يعزل ما مساحته ٧٣ كيلو متر مربع من أراضي محافظة بيت لحم بالإضافة إلى عزل قرى وسكان وأراضي الريف الغربي.

سيرى قداسة البابا خلال زيارته لمخيم عايدة الأبراج العسكرية المحيطة بالمخيم ووجوه القناصة الإسرائيليين وهي تضع يدها على زناد البنادق تستعد لأصطياد أطفال المخيم.

ومن خلال وجوده في المخيم سيرى المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية وأبرزها مستوطنة «جيلو»، واذا ما صعد على أسطح إحدى بيوت المخيم سيرى مستوطنة جبل ابو غنيم ومستوطنات «غوش عتصيون» و«افرات» وعشرات الشوارع الالتفافية والحواجز الاسمنتية، وسيرى القدس العربية مدينة محاصرة تُهدم بيوتها وتُهود بالمستوطنين وتُعزل عن محيطها الفلسطيني.

سيقرأ قداسة البابا القصة الفلسطينية عن قرب ويكتشف ان الصغار لا ينسون حتى لو مات الكبار، ينقشون أسماء قراهم على الذاكرة والنشيد، يكتبونها على ٦١ بالوناً اسوداً ستطلق في بداية احتفال الاستقبال.

سيمر قداسته من بوابة المخيم التي نصب عليها مفتاح كبير كتب عليه «مش للبيع»، وسيسمع أصوات الأطفال وهم يرفعون الأعلام والرايات والصور، ويصدحون بالنشيد الفلسطيني وبأغاني العودة والحرية، أحلامهم تطير فوق الجدار، وصوتهم اقرب إلى الصلاة.

سيرى البابا جداريات للأسرى والشهداء وكلمات عطشى إلى معنى، كأن الكلمات تتحرك كالأحلام من زقاق إلى زقاق.

سيرى قداسة البابا آثار المجنزرات الإسرائيلية التي داهمت المخيم في محاولة لمنع إقامة الاحتفال، لكن شمس فلسطين تشرق من شرق فلسطين لا من جهة المنفى، لا تطل من ثقب الجدار ولا تتسلل الا من شهوة المؤمنين.

سيصافح قداسة البابا في مخيم عايدة الشيخ والقسيس ووحدة القافية في الروح وهي تأتلف بين الآذان وقرع الأجراس، تشير إلى اسم واحدٍ ووحيدٍ في «كوشان» ميلادٍ لأرض كنعانيةٍ قررت ان تنزل عن الصليب.

سيرىً قداسته في المخيم شعباً أسطوريا ينتصر على التكرار واليأس، لا يمل من الانتظار، يسعى لإصلاح الهواء والألوان لفتح الطريق أمام المعلوم، حتى تبقى كثافة الحضور بمستوى كثافة الحب للحياة.

ولأن قداسة البابا بنديكت السادس عشر يعتبر موسيقياً لامعاً ويعزف على البيانو فإنه سيصغي جيداً إلى إيقاعات الفرق الفنية لأطفال المخيم فيجد ان الألحان هي سلاح اللاجئين في حماية مرجعية الذاكرة من الصدأ والنسيان والقادرة على العودة لأزالة الغبار عن البيوت المهجورة.

ولأن البابا سيعانق الصغير والكبير، أم الشهيد وأم الأسير، أم المبعد والمقعد، فسيرى نوراً يطلع من ليل الجسد، ونجمةً فضيةً مضيئةً تقترب من شبابيك الزنازين تشع بالدلائل والبراهين.

في مخيم عايدة سيسمع قداسة البابا قصيدة الشاعر الراحل محمود درويش وهو يطالب كل إنسان في الأرض ان يفكر بغيره حتى لا ينسى شعب الخيام، ولا ينسى أيضا من يرضعون الغمام، ويطلبون السلام، وسيتمنى قداسة البابا مع الحضور ما تمناه درويش: «ليتني شمعة في الظلام».

ومن مخيم عايدة سيرى كيف يتشابه القريب والبعيد، وتتماهى مخيمات اللجوء في الوطن والمنفى، كأن السر واحد والحلم يشبه الحالمين.

قداسة البابا اتخذ لنفسه شعاراً اسقفياً هو (شريك في الحقيقة)، وفي مخيم عايدة سيرى الحقيقة: شعب ينتظر ان يصل النشيد إلى ختام آخر، وان تتسع الصلاة لصوت الضحية.

* عيسى قراقع، عضو المجلس التشريعي، كاتب فلسطيني له العديد من الإصدارات.

الافتتاحية

النكبة ليست ذكرى؛ النكبة مستمرة

النكبة ليست ذكرى، النكبة مستمرة منذ واحد وستين عاما. النكبة حقيقة ماثلة بكل تجسيداتها تواجهنا يوميا؛ أينما التفتنا أو كنا، وحيثما اتجهنا أو سرنا، وسواء شئنا أم أبينا!. ربما لم تكن مدركة تماما في بدايتها عام ١٩٤٨، ولكنها بعد ذلك سرعان ما تكشفت بكل أبعادها وآثارها: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. فحرمان اللاجئين من العودة، والتهجير المتواصل، والتهويد أو الاسرلة، ومصادرة وتدمير الأملاك، وبسط المستوطنات، ومد الجدار، والطرق الالتفافية، والإغلاق، والاعتقال، والقتل اليومي... كلها تفاصيل تبرز أوجه استمرار النكبة. ربما تأخر إدراك عوامل ومفاعيل إدامة النكبة قليلا، ولكن حتى هذا لم ينف يوما هول المعاناة الناشئة عن وجودها سواء فرديا أو جماعيا. فإذا كانت النكبة المستمرة باسطة ذاتها منذ واحد وستين عاما، وما دامت تقتحم كل فرد حتى محاولة البحث عن لحظات استرخاء، فهل يجدي هدهدة النفس بإحياء الذكرى وتمنيتها «بالحلم» أو التذرع «بقلة الحيلة»؟

الحلم بمعنى الحق لا تجدي معه قلة الحيلة. وقلة الحيلة هذه، والتي غدت المهرب، أو المبرر، أو العزاء الذي نخدع او نمني به أنفسنا، قد تجد لها تعبيرات مختلفة. قد تجدها في مصطلح موازين القوى الإقليمية والعالمية مثلا، وقد تجدها في انعدام الدعم العربي وتردي الواقع، وقد تجدها في تعاظم قوة إسرائيل والدعم الدولي اللامحدود لها، وقد تجدها في التغني بما كان والتستر وراء « لا فائدة ولا جدوى»، والى غير ذلك من تعبيرات الانهزام، أو التبرير، أو الانكفاء.

قيل أن الدخول في معركة بروح المهزوم سيقود حتما، مهما عظم العتاد، إلى الهزيمة. وقيل أن الدخول في معركة بروح المنتصر، على الأرجح سيقود إلى النصر حتى لو شح العتاد، أو على الأقل ستكون الهزيمة مستحيلة إذا توافرت – إلى جانب الإرادة – «الأداة». فهل الروح روح المنتصر؟ وهل «الأداة» موجودة وفاعلة؟

ليس جديدا القول بان الخلل الأكبر في البناء الذاتي على المستوى الفلسطيني يتمثل في غياب الإستراتيجية الواضحة من جهة، وفي عدم فاعلية الأداة من جهة ثانية. في المقابل، الصهيونية كحركة سياسية استعمارية ذات ايدولوجيا عنصرية، وإسرائيل، التجسيد الملموس الأبرز للصهيونية العالمية، كنظام استعمار إحلالي، وتمييز عنصري، واحتلال عسكري، تمتلكان وضوحا في الإستراتيجية، وأدوات فاعلة على كل المستويات، وفي مختلف المجالات. وعليه، يكون من السخافة التساؤل عن محركات استمرار النكبة. ورغم أن هذا ليس جديدا، إلا انه يبقى ملحا التساؤل عن المسؤوليات وسؤال المسؤولين عن ماهية الإستراتيجية الفلسطينية، ولماذا م. ت. ف، الأداة اللازمة لمنع الهزيمة – إن لم يكن لتحقيق الانتصار– غير فاعلة، أو مغيبة، أو غائبة نستحضرها فقط كاسم في المناسبات.

لان النكبة ليست ذكرى ولأنها مستمرة، ولكي لا نصل إلى حد التعايش معها والتأقلم مع مظاهرها، ولكي لا نصبح مجرد شعب يبكي تاريخه، ويحي الذكرى، ويندب واقعه... علينا جميعا، تقع مسؤولية تصليب البناء الذاتي، كل في موقعه لكي لا ندمن الهزيمة، وكي نكون، وننتصر.

هيئة التحرير

ذكرى النكبة مناسبة لتجديد العهد والوفاء لحق العودة المقدس

رسالة الأسير النائب مروان البرغوثي*

دعا القائد الأسير مروان البرغوثي أمين سر حركة فتح في فلسطين الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات الى أوسع مشاركة في الفعاليات الشعبية في الذكرى ٦١ للنكبة الفلسطينية، التي أدت الى طرد وتهجير الغالبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطيني من مدنهم وقراهم وبيوتهم، حيث ارتكبت القوات الصهيونية أبشع المجازر والمذابح بحق أبناء شعبنا الفلسطيني، واستخدمت كل أشكال القتل والعنف والإرهاب لطرد أبناء فلسطين من أرضهم ووطنهم، وقامت بتدمير أكثر من ٥٣٤ قرية وبلدة فلسطينية في محاولة لإخفاء هذه الجرائم والتغطية عليها وإلغاء الهوية العربية الفلسطينية.



مخيم عايدة، أيار ٢٠٠٨ (تصوير: مركز بديل)

وأكد النائب البرغوثي في رسالته التي وصلت مركز بديل ان الشعب الفلسطيني يتمسك اليوم أكثر من أي وقت مضى بحق العودة للاجئين الفلسطينيين الى وطنهم وديارهم ومنازلهم التي طردوا منها، وأنهم سيواصلون النضال من أجل ممارسة حقهم في العودة الى جانب حقهم في الحرية والسيادة والاستقلال.

ووجه البرغوثي تحية إجلال وتقدير الى اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والمنافي على صمودهم وتمسكهم بحقهم في العودة رغم مرور ستة عقود على النكبة الفلسطينية.

وأكد البرغوثي أن الشعب الفلسطيني مصمم على مواصلة نضاله داعيا في هذه المناسبة الى انطلاقة جدية في الحوار الوطني وتعزيزه ونقله الى دائرة الحوار الاستراتيجي بما يكفل إنهاء الانقسام وإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني لمواصلة الكفاح لإنجاز مهمات المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل بالحرية والعودة والاستقلال وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وشدد البرغوثي في رسالته أن تقصير عمر النكبة يتمثل في تقصير عمر الاحتلال ومواجهته بالوحدة الوطنية والترفع عن كل المصالح الحزبية الضيقة، والتمسك بالقرار الفلسطيني المستقل والثوابت الوطنية التي سقط في سبيلها الشهداء والجرحى واعتقل الآلاف من أبناء شعبنا الفلسطيني.

وأشار البرغوثي الى أنه لا شريك اليوم للسلام في اسرائيل لا في هذه الحكومة ولا قبلها لأن الإسرائيليين لم يقرروا بعد وحتى هذه اللحظة الاستعداد للسلام الحقيقي وغير مستعدين لدفع استحقاق السلام.

---

* مروان البرغوثي، عضو المجلس التشريعي، أمين سر حركة فتح، يقبع أسيرا في سجن هداريم.

للنكبة طعم العلقم في حلوقنا

بقلم: حسام خضر*

تكبر فينا غصة النكبة مع الأيام، غصة في الروح ووجع في القلب وحرقة في مآقي الدموع الحزينة على فراق صعب، فراق الروح لجسدها الدافئ والمعمور بالخير.

إنهم الغرباء... العابرون على تاريخنا، على دمنا. بالمجازر والآهات، جاءونا من كل الجهات لكي يعبثوا فينا ويبعثروا مشهدنا الفلسطيني المنسجم مع التاريخ، في حدود جغرافيته الطالعة من قلب الأساطير: حكاية خرافية تحاكي الخيال.

أولئك الغرباء حاولوا اقتلاعنا من ذاكرة التاريخ، لكننا فاجأناهم بأن جبلنا من دمنا تراب طهرنا... وأنشأنا وطنًا خاصاً لنا في ظلال قلوبنا، وفرضنا حضورنا من جديد في سفر الحضارة لكي تظل فلسطين هي فلسطين منذ الأزل وإلى الأبد.

ص٠٣فوق-شمال: بيت عنان –القدس، أيار ٢٠٠٩ (المصدر: وفا)

النكبة كارثة كبرى... ومأساة حقيقية؛ حيث ابتلعت المنافي شعب فلسطين بعد أن تصدعت الأرض تحت الأقدام، وكادت فلسطين أن تغيب عن السياسة لولا نداء الحنين إلى وطن، والذي أضرم النار في الصدور، وثار غضبا اشعل حقولاً من نار تنبت سواعد ومناضلين.

صارت النكبة لنا رحيلاً من رحيل، وتحولت إلى منفىً قسري آخر جديد، تحت وطأة التآمر زخات من تخاذل في عري الأيام، ورشقات من مدافع محشوة بحقد أعمى في تيه الليالي.

النكبة ضياع، وتيه في صحارى بلا حدود أو نهايات، والعودة حنين إلى حضرة المكان... والمكان بلسم الروح الموجوعة... فكيف إذا كان المكان وطن، والوطن فلسطين، وفلسطين قبلتنا وهاجسنا ونداء الفطرة الأولى إلى روح عطشها الأخير؟ ستظل النكبة ناقوسا يذكرنا بحق... والحق عودة أكيدة إلى البدايات؛ حيث البراءة الأولى والبداهة والطفولة والصبا وأجمل الذكريات، حيث نحن جميعًا من هناك كنا وإلى هناك ننتمي ونسير لنكون ولنظل ونبقى.

وطن يتمدد فينا هي فلسطين، وترتسم في صدورنا وجداً وشوقًا وحبًا وتوقًا وأنينا، لكننا لن نوقف المسير حتى نصل إلى شواطئ أحلامنا لنزف الروح إلى جسد موعود...

فيا أعداءنا، هذه فلسطين لنا سنحافظ عليها مهما كان ثمنها... سنجود بارواحنا رخيصة من أجل حيفا ويافا وعكا وصفد والجليل والنقب... ولن نعلق سيوفنا في صدور بيوتنا حتى تظل فلسطين هي فلسطين.

---

* حسام خضر، رئيس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

حق العودة مفتاح السلام

بقلم: د. مصطفى البرغوثي*

في الوقت الذي يحيي فيه شعبنا الفلسطيني في الداخل والشتات الذكرى الحادية والستين للنكبة، لا تكاد تغيب قضية حق العودة عن أي فلسطيني في أصقاع الارض، قضية حملتها الاجيال جيلا بعد جيل، وارقت الالاف من ابناء شعبنا الذين شتتهم وشردهم الاحتلال الاسرائيلي حين اخرجهم عنوة من منازلهم وقراهم ومدنهم، ليقيم دولته على اطلال ذكرياتهم وحقهم وآمالهم، ليستبدل تلك الآمال بالآلام.

وبعد تلك السنين العجاف، بقي أمل العودة يراود الفلسطينيين الذين وجدوا انفسهم بين ليلة وضحاها لاجئين في مخيمات الشتات او داخل الوطن، مثلما بقي الانتظار بان يخرج القرار ١٩٤ الى الحياة والى حيز التطبيق، والذي ينص بوضوح تام على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي أجبروا على مغادرتها نتيجة للحرب التي ألمت بهم وبممتلكاتهم بالإضافة إلى منحهم تعويضات مالية عن الأضرار التي لحقت بهم وبها نتيجة للحرب العدوانية ضدهم.

لكن البارز في السياق العام، منذ فترة من الزمن أن الأطراف المعنية، وهي تظهر اعترافها بالقرار ١٩٤ أساساً لحل قضية اللاجئين، لجأت إلى توليف تفسير آخر لهذا القرار خارج إطار تفسير الأمم المتحدة له، بشكل يخالف مبادئ القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، منحازة بذلك إلى جانب الموقف الإسرائيلي الداعي إلى حل يحفظ لإسرائيل هويتها كدولة يهودية. كما أن اللافت أن الأطراف المعنية وهي تتناول مسألتي العودة والتعويض تعطي لحق العودة تفسيراً بديلاً، هو عودة اللاجئين الى اراضي الدولة الفلسطينية المنشودة وليس الى الاراضي التي هجروا منها عام ١٩٤٨، الأمر الذي يعني توطين اللاجئين في الضفة الغربية والقطاع.

ان أي مفاوضات او اتفاقات مستقبلية لا يمكن ان يكتب لها النجاح او التقدم ما لم تضمن حق العودة الذي هو حق فردي وجماعي لا يسقط بالتقادم، مثلما انه حق مطلق لا تملك أي جهة فردية كانت أم جماعية شعبية كانت أم رسمية الحق في التنازل عنه.



مخيم الدهيشة، أيار ٢٠٠٨ (تصوير: مركز بديل)

ان تهجير الشعب الفلسطيني تم عبر مخطط اعتمد أساليب الإرهاب والقتل والمجازر ما يشكل جريمة تطهير عرقي وجرائم ضد الإنسانية، وهو ما تتحمل مسؤوليته أيضا القوى الدولية التي أيدت وتؤيد المشروع الصهيوني وتقدم له كل أشكال الدعم والحماية.

لقد اسقط شعبنا الفلسطيني بنضاله الطويل واصراره على نيل حقوقه تلك الاساطير الاسرائيلية، فالاجيال المتمسكة بحق العودة الذي توارثته عن آبائها واجدادها اثبت للاحتلال سقوط مقولته «الكبار سيموتون والصغار سينسون» مثلما عرت أكذوبة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» رغم أبشع المجازر الاسرائيلية التي بلغت ذروتها بمجزرة اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها عام ٤٨.

ان المشروع الصهيوني القائم على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية، بات ينتهج سياسة عنصرية متطرفة تتجلى صورها باستمرار سياسة التشريد والتهجير والتي لم تتوقف عند زمن معين او حدود معينة، فالمجازر والاغتيالات ونهب الاراضي واتساع الاستيطان وجدار الفصل العنصري وهدم المنازل في القدس والضفة الغربية وسحب هويات المقدسيين والحصار والتجويع، كلها محطات في رحلة التهجير وفرض سياسة ابعاد تبدو «طوعية» حينا، وقسرية أحيانا اخرى، وكذلك إصدار القوانين الجائرة التي تحرم الفلسطينيين من حق الحياة وليس حق العودة فحسب، وسياسة محو الذاكرة الفلسطينية.

وبينما تمارس اسرائيل مؤامرة وخديعة كبرى معدة بإتقان، وقع العالم بصمته في شرك تلك الخديعة، عبر حديث بعض الاطراف عن التعويض بديلا للعودة، وهذا ما لا يجب التعاطي معه او القبول به، فالمهم أن يبقى هذا الحق كي لا يسقط الشعب والأرض والدولة، أي كي تبقى القضية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني، وحتى لا نسمح لاسرائيل ان تحقق ما لم تستطع تحقيقه طول الستين عاما الماضية.

ان وجود اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الشتات هو وجود مؤقت، وان كل محاولات التوطين لشطب حق العودة ستتحطم على صخرة صمود هذا الشعب، رغم المعاناة الكبيرة والطويلة وسنوات الانتظار من قبل اللاجئين الذين يرقبون الوطن عن بعد بعيون تتطلع نحو الغد ونحو الامل ونحو تلك الديار التي خرجوا منها مكرهين تحت لهيب نيران الاحتلال وعصاباته التي اقترفت ابشع المجازر لحمل الفلسطينيين على ترك منازلهم.

ومهما يكن فان حق العودة ليس مجرد مكون من مكونات القضية الوطنية الفلسطينية، بل هو لب القضية الفلسطينية وجوهرها، وهو المقياس الحقيقي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، الأمر الذي لا يمكن التفاوض عليه، بل يمكن التفاوض على سبل تنفيذه.

ان الممارسات الصهيونية التي تستهدف المزيد من تهجير الفلسطينيين هي ممارسات إجرامية خطيرة يجب التصدي لها، لانها تهدف بالاساس الى تغيير هوية الأرض والإنسان.

وليس صدفة ان يجري الحديث مؤخرا عن يهودية الدولة العبرية، لان هذا الحديث يندرج في اطار مخطط إسرائيلي لاستكمال تهجير الفلسطينيين المقيمين بأرضهم المحتلة عام ١٩٤٨ ومحاولة لإسقاط حق العودة، بل للحيلولة دون تنفيذ ذلك الحق، وتشريع العنصرية الإسرائيلية التي باتت منظومة مترامية الأطراف في أراضي فلسطين.

---

* د. مصطفى البرغوثي، عضو المجلس التشريعي، الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية.

الاعتراف بالنكبة خطوة نحو المستقبل

بقلم: د. دوف حنين*

في الذكرى الـ ٦١ لقيام اسرائيل ونكبة الشعب العربي الفلسطيني يبدو الجدار الفاصل بين شعبيّ البلاد، أكثر ارتفاعا وسمكا من أي وقت مضى. جدران الفصل العنصري ليست اسمنتية فقط، إنما هي عنصرية، قضائية، اقتصادية، ثقافية ولغوية. هذه الجدران ترتكز، فيما ترتكز، على الرؤية المناقضة للواقع، للماضي والحاضر والمستقبل.

الحديث عن مستقبل آخر، يضطرنا إلى انتاج وضع نعترف به كلنا بمشاعر، آلام، مخاوف وآلام الطرف الآخر. وهنا، القضية الأبرز بلا شك هي النكبة. النكبة بأعين اليهودي الاسرائيلي المتوسط، تشكّل تهديدا على حقه بالبقاء لذا ردة فعله الأولى تكون بالانغلاق أمام أي حديث عن هذا الموضوع. وبالذات، لهذا السبب من المهم جدا الاهتمام بهذه القضية الحساسة وطرحها أمام الرأي العام.

التعامل مع النكبة، هو نظرة إلى الماضي، إلى الغبن والألم، لكنه أيضا نظرة إلى المستقبل، فمستقبل الشعبين في هذه البلاد مرهون بشرط الاعتراف بالغبن، والعمل على إصلاحه. لا أمل لأي تسوية سلمية تتجاهل مأساة اللاجئين الفلسطينيين وقرارات الشرعية الدولية بهذا الصدد. على أي تسوية سياسية أن تشمل آلية لضمان حق العودة لمن يرغب بذلك وعلى اسرائيل أن تكون منفتحة ومستعدة أيضا لامكانية عودة لاجئين فلسطينيين إلى حدودها. وهنا، علينا تفنيد الادعاء الديمغرافي، فمن يرفضون عودة اللاجئين إلى اسرائيل بهذا الادعاء يصرّون على الاحتفاظ باحتلال القدس الشرقية والسيطرة على ٣٠٠ ألف فلسطيني!



مجموعة من منظمة "زوخروت" في زيارة لقرية الشيخ مؤنس المهجرة، ٢٠٠٣ (المصدر: www.zochrot.org)

الحديث يدور إذن عن قضية عادلة بلا شك، ولأن حلّها ضمانة لمستقبل الشعبين، فيجب ألا يغفل إحياء ذكرى النكبة مخاطبة المجتمع الاسرائيلي، وهنا عليّ الإشادة بالنموذج الذي تقدمه سنويا قرية مسكة المهجرة. فأبناء هذه القرية يحيون ذكرى نكبتها من خلال زيارات مفتوحة أمام العرب واليهود على حد سواء. بنشاطاتهم، يحقق أبناء القرية ثلاثة أهداف: أولا، يصونون ذاكرتهم عن المكان. ثانيا، يطرحون قصتهم امام المجتمع الفلسطيني. ثالثا، ينتجون حوارا متواصلا مع المجتمع الاسرائيلي، فسنويا هنالك العشرات ممن يزورون القرية لأول مرة، وانا ممن يتردد على زيارة هذه القرية أقول أن كل من زارها لأول مرة، خرج منها أكثر تفهما وإدراكا لمآسي النكبة واللجوء، أكثر حنقا على وضع تمنع فيه الحاجة صفية من العودة إلى أرضها، المتاخمة للبلدة التي تعيش فيها اليوم.

هذا يؤكد أهمية والإصرار على إحياء ذكرى النكبة من خلال طرح الموضوع للحوار بمسؤولية وانفتاح.

* د. دوف حنين،عضو الكنيست الإسرائيلي عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

باقون على هذه الأرض المقدسة

بقلم: القس د. متري الراهب*

ما أكثر ما كتب عن النكبة، وكل ما كتب لا يوفي هذا الحدث الجلل حقه... فالنكبة كانت الحدث الأخطر في القرن العشرين والذي ما زلنا وحتى يومنا هذا نواجه تداعياته وآثاره.

ففيها خسرنا الجزء الأكبر والأجمل من الأرض، وبسببها انقطعت قوة الدفع الفلسطينية، فعجلة العمران والاقتصاد والتعليم كانت في أوج حراكها وإذ بها فجأة تتوقف. معها خسر شعبنا المبادرة وقوة الفعل وصار جل اهتمامه مجموعة من ردود فعل بائسة، وصارت قضيته في ليلة وضحاها قضية مساعدات انسانية لا قضية حقوق انسانية ووطنية.

وقد كان للنكبة آثار مدمرة على الكنيسة المسيحية الفلسطينية وهو موضوع قلم ا تطرق الباحثون والكتاب اليه، ولذلك ارتأيت أن أسلط في هذا العام الضوء عليه.

فحسب الإحصاءات بلغت نسبة المهجرين المسيحيين جراء النكبة حوالي ٥٠,٠٠٠ مهجر وهو ما يساوي ٧٪ من مجموع المهجرين الفلسطينيين، أو ما يقارب ٣٥٪ من مجموع المسيحيين الفلسطينيين؛ أي أنه وبين ليلة وضحاها خسر أكثر من ثلث المسيحيين الفلسطينيين أملاكهم وأرزاقهم وأعمالهم وأضحوا بلا حول ولا قوة هائمين في لبنان والضفة وغزة والاردن.

وقد شكلت النكبة ضربة قاضية للوجود المسيحي في عدة مدن، ولم تستطع الكنيسة بعدها أن تستعيد عافيتها. فالقدس الغربية، والتي كانت تعبيرا حيا عن الحركة الاقتصادية والعمرانية الفلسطينية، خسرت بعد النكبة ٨٨٪ من مسيحييها، أما يافا عروس البحر الفلسطيني، والتي كانت خلية نحل وعمل لا يعرف الكلل، فقد خسرت ٧٣٪ من مسيحييها عام ١٩٤٨، وتأتي بعدها مدينة اللد التي هجر منها ٧٠٪ من مسيحييها، أما حيفا فقد أجبر ٥٢٪ من مسيحييها على تركها؛ تليها الرملة التي فقدت ٤٠٪ من مسيحييها.

لقد شكلت النكبة بحق ضربة شبه قاضية للكنيسة المسيحية الفلسطينية، لم تستطع بعدها من أن تستعيد قوتها ونشاطها وحيويتها وعنفوانها. وما زال يعيش أكثر من ٦٠٪ من المسيحيين الفلسطينيين خارج فلسطين التاريخية مهجرين يأملون العودة.

والنكبة مستمرة ، فالأرض تقضم، والاقتصاد يتبع ، والبيوت ما زالت تدمر، والناس ما زالت تهجر ...

والسياسة الدولية ما زالت تركز على ادارة الأزمة لا حلها، كما أن السياسة الفلسطينية ما زالت تفتقد لرؤية واضحة وخطة علمية لمواجهة هذه التحديات.

ولكننا باقون على هذه الأرض المقدسة، كشجر الزيتون منتصبين، لندر على عالمنا ظلالاً ولنقدم على مذابحها زيتاً ينير في عتمة هذا الزمان...

* القس . د . متري الراهب، راعي كنيسة الميلاد الانجيلية اللوثرية في بيت لحم، ورئيس مجموعة ديار.

النكبة ما بين الأمس واليوم

بقلم: عفيف غطاشة*

هل اليوم يشبه الأمس رغم فرق الزمان والمكان؟ عندما أشاهد في التلفاز ما حدث لأهلنا في غزة هاشم نتيجة الحرب الإسرائيلية العدوانية على القطاع الحبيب، حيث دمرت بيوتهم وأصبحوا لاجئين في مدنهم وقراهم ومخيماتهم؛ يعتصرني الألم وتعود بي الذاكرة الى خمسينيات القرن الماضي عندما كنا نعيش اللجوء بأصعب مراحله وأيامه. أتذكر الخيمة والمعاناة التي واجهنا كما يواجهونها اليوم. الخيمة الدائرية التي لا يزيد قطرها عن ثلاثة أمتار، أو تلك المستطيلة التي لا يزيد طولها عن ٤ أمتار المقامة على التراب. الخيمة كانت لكل شيء؛ للمعيشة والنوم، بغض النظر عن عدد أفراد الأسرة. الخيمة التي ما كانت تقي حر الصيف رغم رفع جوانبها كي تدخل الرياح الى داخلها علها تخفف شدة الحر. الخيمة «المراح» فمن يسكنها تماما كمن يسكن على قارعة الطريق، فكل ما بداخلها معرض للمارة. الخيمة أرجوحة الريح، فكم من خيمة أيام الشتاء اقتلعتها الرياح القوية وكأنها ريشة تذروها الرياح، حتى يهرع الجيران للمساعدة في إعادة نصبها وتثبيتها بوضع حجارة على أوتادها المغروسة في الأرض، ووضع حجارة على إطرافها أو ذيولها لعلها تصمد وتقاوم قوة الرياح. أتذكر أيام تساقط الثلوج كيف تتهدم الخيام على رؤوس ساكنيها، وكم من عائلة فزعت ليلا صارخة مطالبة النجدة ويهبوا الشباب للمساعدة ولإزالة الثلوج المتراكمة من على الخيام وهم في ملابس رثة خفيفة لا تقيهم برد الشتاء القارص.

عندما طال بنا الأمد ولم تتحقق العودة كما قضت قرارات هيئة الأمم ولم توفر الحماية، اذكر كيف بدأ يحاول اللاجئون تحسين وضع خيامهم بمد أرضيتها بالطين المخلوط بالقش، وبناء السلاسل الحجرية والطينية على ارتفاع متر على أطراف خيامهم من الداخل. أتذكر كيف كانت النساء والأطفال والرجال يجمعون الحطب وهم حفاة، أتذكر كيف كنا نقف نحن الأطفال في طابور طويل أمام خيمة ما يسمى بالمطعم حتى نحصل على وجبة غداء ... نعم اذكر كيف بدأ يتشكل المخيم قبل أكثر من ستين عاما؛ هذا المخيم الذي أصبح اليوم اختصارا للنكبة، وتعبيرا مكثفا عن استمرارها.

في الصفوف الابتدائية كنا ندرس في الخيام، حيث كان المخيم عبارة عن خيام ممتدة بما فيها خيام المدرسة، العيادة، المطعم، مركز توزيع المساعدات، إدارة المخيم. كانت خيام الصفوف أكبر حجما وكانت تعرف بالصيوان، أتذكر عندما كنا أطفالا في الصف الأول والثاني الابتدائيين كيف كنا نضطر لرفع أقدامنا العارية الباردة عن الأرض حتى لا تبتل من مياه الأمطار التي تجري تحت أقدامنا. أذكر «يوم الرش»، وهو رش التلاميذ بمادة الد. دي. تي وذلك لقتل القمل والبق. واذكر أن احد أيام الرش صادف مرة يوم عطلة، يومها قال احدنا لعامل الرش: «والدي يسلم عليك وبيقولك كثر لي رش». لقد اعتاد البعض على ذلك كي يقوم الأهل باستخدام الد. دي. تي في رش فراش الخيمة.



مخيم وافل، سوريا، ٢٠٠٥ (المصدر: www.group194.net)

ان ركام البيوت والمؤسسات والمصانع وتجريف الأرض واقتلاع الأشجار في غزة يذكرني بيوم ذهابنا بعد حرب عام ١٩٦٧ لزيارة قريتنا التي احتلت عام ١٩٤٨، فقد تجمع بعض من الأهل والأصدقاء وذهبنا لزيارة قريتنا في مجموعة من الحافلات. وكان معنا بعض من كبار السن والشباب الذين ولدوا وعاشوا في القرية وهم يتحدثون ويحكون لنا ونحن في الطريق عن البلدة وأحيائها وبعض من ذكرياتهم. ولكن كانت صدمتي كبيرة وخيبت أملي أكبر حيث كنت متحمسا لتلك الزيارة علني أزور قبر والدي الذي استشهد ودفنه جدي في بيتنا في القرية يوم التهجير. لقد وجدنا القرية مهدمة وكأنها جبل من الركام، كانت محاطة بسياج منعا لدخولها. ولكن عزاءنا كان في جولتنا في أرضها وحديث الآباء والأجداد: هذه أرض فلان، وهذه أرض علان، وهذا كرم محمد وهذا زيتون يوسف، وهذا جبل كذا... لازالوا يذكرون كل المواقع والآبار المحيطة بالقرية، وكنت أرى الفرح والحزن في عيون الرجال والنساء في آن واحد: فرحة اللقاء والذكريات، وحزن ودموع الفراق. وحينها تذكرت قول «أبو العلاء المعري»

صاح، هذي قبورنا تملأ الرجف، فأين القبور من عهد عاد

خفف الوطء، ما أظن أديم الأرض إلا من هذه الأجساد

نعم إن قبور الآباء والأجداد تملا أرض فلسطين وان ترابها مروي بدمائهم، وما ترابها الا من أجسادهم.

فهل ننسى ماضينا؟ فمن ليس له ماض ليس له حاضر ولا مستقبل. وعهدا سنبقى متمسكين بحقنا في العودة فهو حق لا ينسى، وليس منا من يفرط أو يتنازل عن ذلك.

* عفيف غطاشة، رئيس مجلس إدارة مركز بديل.

النكبة والنهوض

بقلم: د. برنارد سابيلا*

رأيت النكبة بعيون أبي وأمي وبأحاديثهما الصباحية في البلدة القديمة من القدس وهما يتذكران حي القطمون وحيثيات الحياة في بيتهما المتواضع فيه. لم يكن البيت قصراً كما يستشف من أحاديثهما بل كان بيتاً متواضعاً يقع ما بين مخيم للجيش الانكليزي ومخيم للأرغون الصهيوني. أحاديث أبي وأمي كانت دوماً تستحث ذاكرتي وتسترجع تجربة الطفل ذي الثلاث سنوات وقد هم والداه وأخوته الأكبر سناً منه ترك البيت دون اخذ حتى صور العائلة وإنما الاكتفاء بالشح من الملابس وطبعاً بمفتاح البيت الذي مازالت العائلة تحتفظ به مع نموذج الطابو الخاص بالمنزل.

واذكر غزير القرية اللبنانية الوادعة المطلة على البحر وقد كانت مستقراً للعائلة اللاجئة لعام أو أكثر بقليل واذكر أهلها أو بعض أهلها وقد التقيناهم صدفة في أعياد الفصح في القبيبة في إحدى سنوات الستينات واسترجعنا سوية مرارة تجربة اللجوء واستقبالهم الرحب لنا. واذكر بيت لحم، بعد غزير، وقد نزلت عائلتي في غرفة واحدة في منطقة رأس فطيس بدون كهرباء أو ماء جاري أو غيرهما من الأمور الحيوية. وما زلت كلما مررت من المكان استرحم على والدي وعلى الألم الذي مرا به في طريقهما من حي القطمون إلى غزير والى بيت لحم وأخيرا في بداية الخمسينات إلى البلدة القديمة من القدس.

وفي باب خان الزيت استقرت عائلتي في غرفة وفرتها لنا حراسة الأراضي المقدسة الفرنسيكانية كنا ثمانية أفراد وابتدأنا نلملم إطراف حياتنا المبعثرة باللجوء، فعاد الوالد ليعمل في بلدية القدس والتحقنا نحن الأبناء والبنات بالمدارس القريبة داخل السور وكانت بطاقة (كارت) اللاجيء من وكالة الغوث برهاناً للجوء وتذكرة لقبول المعونات المدرسية والغذائية وغيرها في مركز التوزيع قرب الحرم عند باب الأسباط. واذكر يوماً إنني صاحبت فرداً من إفراد العائلة لاستلام المعونات فخفت وارتعبت من الرجل ذي السوط اللاسع الذي كان يستعمله لإجبارنا على الوقوف في الصف وانتظار دورنا لاستلام الرزم سواء كانت الغذائية أو من الملابس. ولم اعد إلى مركز التوزيع قط. واذكر أيضا الذهاب إلى دير اللاتين لاستلام (الطلم) وهو خبز اسود كان الرهبان الفرنسيسكان يوزعونه أسبوعيا على اللاجئين في القدس.

واذكر أيضا الأستاذ مرقص أطال الله في عمره وهو يحمل قائمة بأسماء الطلبة اللاجئين والذين تدفع عنهم وكالة الغوث جزءاً من الرسوم، وما إن يعلمنا بالمبلغ من وكالة الغوث حتى يستثيرنا بعض فرح وسرور ذلك لضيق حال الأهل وعدم استطاعتهم تغطية كل الرسوم والمصاريف المدرسية آنذاك. ويذكر المرء الحليب ذي الطعم المر والذي كنا نضيف له المزيد من السكر والذي كانت المدرسة توزعه علينا إثناء فرصة منتصف الصباح وكانوا يعلموننا بان هذا الحليب يأتي كمساعدة غذائية من وكالة الغوث.

كانت أيامنا في سنوات اللجوء الأولى بداية لحياة جديدة يحمل فيها والدانا ذكريات حلوة لما كان قبل اللجوء ونتأقلم فيها جميعاً كل على طريقته على ضيق العيش وتحدياته. ولكنا والحق يقال عوضنا عن الألم في تعاضدنا وفي تزاورنا وفي إنشاء صداقات للعمر كله. وكان أمل النهوض عند والديّ كما عند الأغلبية من اللاجئين في التأكيد على تعليم الابناء والبنات وتوفير ما يلزم لهم للحصول حتى على الشهادات العليا. فقد كان والديّ يقولان لنا دوماً: "يمكنهم أن يأخذوا بيوتنا وان يطردونا وان يفعلوا ما يريدون ولكنهم أبدا لن يستطيعوا أن يأخذوا منا ما نتعلمه".

رحمهما الله ورحم الرعيل الأول من أهلنا اللاجئين وحقق لنا جميعاً آمالنا في مستقبل نطوي معه صفحة اللجوء ويثّبت حقوقنا غير القابلة للنقض من أي طرف كان.

---

* د. برنارد سابيلا عضو المجلس التشريعي- القدس.

النكبة في عامها الواحد والستين... ماذا تعني؟

بقلم: تيسير نصرالله*

ها هي الأعوام تمر دون توقف على عمر نكبتنا، مخلفة وراءها أجيالا محملة بتعب السنين، وبميراث الحق الذي لا يضيع، وبظلم تاريخي لحق بها عندما أقدمت العصابات الصهيونية المستوردة من أوروبا بذبح الفلسطينيين الآمنين وطردهم من ديارهم... فكانت النكبة، وكان الضياع، وما زالت رحلة التيه الفلسطينية مستمرة منذ واحد وستين عاما.

ولكن الأجيال الفلسطينية المسكونة بحب فلسطين تتزنر بالثوابت الوطنية، وبالعزيمة الأكيدة على مواصلة طريق الخلاص من كل آثار ومسببات النكبة.

ان نقيض النكبة هو العودة الى الديار الأصلية، ولن يمحي آثارها الكارثيه على مجمل الوضع الفلسطيني سوى العودة؛ فالعودة هي الاسم الحركي لانتهاء النكبة.

العودة الى الديار ليست شعارا يرفع في المناسبات، أو جملة تقال في الخطابات الحماسية لتأجيج مشاعر الناس، أو يافطة تعلق على مداخل المخيمات والمدن الكبيرة... بل هي برنامج عمل، نهج حياة، سلوك يمارس، ووصية مقدسة تحملها الأجيال القادمة للتنفيذ، لا تفريط فيها، لا تقاعس عن أداء الواجب الوطني، والمهمة اليومية.

العودة الى الديار هي ثقافة وطنية، لها دلالاتها، ومفرداتها، انها لغة المقهورين المظلومين الذين لم يملوا الانتظار، ولم يتعبوا من وجع السنين، وتخلي ذوي القربى عنهم.

فيا أيها الناس، يا كل اللاجئين، يا أنصار الانسان، يا حملة مشاعل الحرية، أيها الرافضون لكل أشكال الظلم، وهل أشد ظلما من طرد الإنسان من بيته ووطنه؟ أيها العاملون لرفع الظلم عن الإنسان توحدوا، ان وحدتكم هي أقصر الطرق لتحديد الهدف.

واحد وستون عاما من العذاب والإرادة لم تنكسر، هرمت النكبة ولم يهرم الإنسان الفلسطيني، لم تضعف عزيمته، لم يضع الحق، ولم تهزم الإرادة الفلسطينية في الحياة، والسير باتجاه فلسطين.

نواصل حمل الراية دون كلل أو ملل، فمفتاح الدار مركون بين ثنايا القلب، تحميه الشرايين، وذكريات الذاكرة تولد من جديد... ونعلن أننا نبدأ في كل عام يمضي، وأن النكبة حافزنا وملهمنا في التخلص من آثارها.

بعد هذا العمر الطويل للنكبة، أما آن للفلسطيني أن يرتاح في وطنه؟ أما آن للاجئ أن يعود الى بيته؟ أما آن لرحلة التيه الفلسطينية أن تنتهي؟

وكل عام وشعبنا الفلسطيني يزداد تمسكا بحقوقنا، وما ضاع حق وراءه مطالب.

---

* تيسير نصرالله، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، نائب رئيس مجلس إدارة مركز بديل، رئيس مركز يافا الثقافي، منسق الائتلاف الفلسطيني لحق العودة- فرع فلسطين.



الناصرة، ايار ٢٠٠٨ (المصدر: www.arabhra.org)

أصعب الجراح تلك التي لا تنزف الدماء

بقلم: ناصر اللحام*

بعد ٦١ عاما على النكبة، وبعد قرابة قرن على بدء الصراع المسلح مع العصابات الصهيونية اليهودية التي احتلت فلسطين، لا تزال الذاكرة الفلسطينية حية وعميقة. وان جفت بعض الدماء هنا أو هناك، الا أن الجراح لا تزال راعفة، ويصدق القول أن أصعب الجراح تلك التي لا تنزف الدماء.

ومن خلال القصص التي قدمها المشاركون في مسابقة جائزة العودة ٢٠٠٩ – مضمار القصة الصحفية المكتوبة – لمسنا نحن لجنة التحكيم، مدى الألم الذي ينبعث من هذه القصص، وقد شعر كل واحد فينا بالحسرة تعتصر قلبه وهو يقرأ عن مأساة شعب كامل تعرض للذبح والتقتيل والتشريد لصالح فكرة إقامة وطن لشعب آخر جاء من أصقاع الأرض.

الموت هروبا، أو الفناء في مواجهات بين الحقول، الحسرة وفقدان الأهل، أو إشعال النار في كبار السن والمكفوفين، ودفن العائلة خشية أن تنهش الكلاب لحم الأموات.

وفي كل مرة نقرأ فيها هذه القصص، وفي كل مرة نسمع فيها حكايا النكبة، نعرف باليقين أن هناك ظلما تاريخيا لا يوصف وقع على شعب بسيط في ارض صغيرة وجميلة، وان القصص لا تنتهي، وان العذاب لا يمكن أن يصبح عادة مقبولة بالتقادم.

فوراء كل سيدة مستوطنة شقراء تلبس سروالا قصيرا على باب مستوطنة في فلسطين، هناك المئات من الفلاحات العربيات اللواتي أصبحن أرامل أو ثكالى وسلبت منهن أراضيهن على مرأى ومسمع من كل العالم الذي يدعي الحضارة.

قصصنا لا تنتهي، لأن جرحنا راعف ولا يزال أخضر، ولن ينتهي؛ لأن العالم أصابه الطرش ولا يسمع أنين جراحنا، فيما لا نزال نعض قلوبنا ولا نريد أن نفقد إنسانيتنا.

وما بين تاريخنا ومستقبلنا، ما بين جراحنا والجراح النفسية لأطفالنا، ما بين رام الله «العاصمة» ومخيمات اللجوء، ما بين كازينو أريحا وعين الحلوة...لا نزال نبحث عن خيط رفيع يوثق صلتنا بالثقافة الإنسانية.

فجلسنا في صبرا والدهيشة ونهر البارد ومخيم جنين نقرأ لتولستوي، وارنست همنغوي، وسبارتاكوس، وفرانس فانون، وفيكتور هيجو، وجورج امادو، واجاثا كريستي، وانجلز، وروزا لوكسمبريغ... علنا نجد على هذه الأرض ما يستحق الحياة.

تقرأ قصص النكبة، فتلبسك شخصية جان فالجان في كتاب البؤساء، وكيف تمضي بك الحياة من مصيبة الى أخرى فتتحول الى ضحية العصر، يبكي كل العالم وأنت تفقد الرغبة في البكاء.

ان فلسطين، قصة إنسانية تشبه حقبة العبودية، وقصة ملحمية تشبه الإلياذة، وقصة أسطورية – تاريخية تشبه جلجامش، وقصة خيالية تشبه دونكشوت؛ لكنها ستبقى أكبر وصمة عار في جبين العالم المعاصر.

---

* ناصر اللحام، صحفي وإعلامي فلسطيني.

في الذكرى ٦١ للنكبة
كل الجهود لإنهاء الانقسام

بقلم: وليد العوض*

تستعد جماهير شعبنا في الوطن والمنافي في الخامس عشر من أيار كل عام لإحياء ذكرى النكبة المؤلمة التي ألمت بها عام ١٩٤٨، حين تمكنت الحركة الصهيونية بدعم كامل من قوى الاستعمار والإمبريالية العالمية من تشريد شعبنا الفلسطيني في كافة أرجاء المعمورة وتحقيق مشروعها في اغتصاب فلسطين. وقد استمر هذا العدوان الذي لم يعرف التاريخ له مثيلا بوحشيتيه عبر الإصرار الصهيوني على التنكر لضحاياه؛ استمر بأشكال وأساليب متعددة وكلها بهدف القضاء على تطلعات شعبنا الفلسطيني الوطنية، ومنعه بكل الوسائل من استعادة حقوقه المشروعة في العودة والحرية والاستقلال. لكن بالرغم من وحشية العدوان، وما رافقه من تشريد وحصار ومجازر طالت أبناء شعبنا؛ إلا انه واصل خوض مسيرته الكفاحية المعمدة بتضحياته الجسام وعزيمته التي لا تلين، وأعاد إبراز هويته الوطنية وبناء كيانه السياسي ممثلاً بمنظمة التحرير التي تنامى دورها ومكانتها على كافة الأصعدة، وحظيت باعتراف عالمي في الجمعية العامة للأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى، وكسبت تأييد العالم لحق شعبنا في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعودة لاجئيه الذين شردتهم النكبة قبل ٦١عاما. وخلال العقود الطويلة من التضحية المتواصلة، عكس نضال شعبنا وكفاحه العنيد إصراره وتصميمه على نيل حريته واستقلاله وكفاحه من اجل العيش بحرية وكرامة، ولذلك قدم على هذا الدرب عشرات الألوف من الشهداء و الجرحى والأسرى والمشردين.

وفي هذه الأيام، حيث تمر الذكرى المؤلمة يتواصل العدوان ويأخذ أشكالا جديدة ومتصاعدة بهدف كسر إرادة الشعب الفلسطيني وفرض الوقائع التي كرسها الاحتلال من خلال استمرار حملات الاستيطان وتوسيع المستوطنات وبناء جدار الضم والعزل العنصري وتحويل أراضي الضفة إلى معازل، علاوة على ما شنه من عدوان همجي على قطاع غزة أوائل العام الجاري وما خلفه هذا العدوان من خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات وتهجير آلاف الأسر بعد تدمير منازلها مما أعاد للأذهان صور أيام النكبة الأولى التي حلت بشعبنا بالإضافة إلى استمرار فرض الحصار الظالم على القطاع وعزله عن العالم الخارجي.

واحد وستون عامًا مضت على النكبة وما زال الجرح ينزف دمًا، ومع ذلك، فإن هامات شعبنا لم تنحن وصموده لم ينكسر بل واصل كفاحه يناضل بعناد من أجل استعادة حقوقه التي أقرتها الشرعية الدولية وعلى رأسها حقه بالعودة إلى دياره التي شرد منها عام ١٩٤٨.

ورغم كل ما تعرض له شعبنا من مجازر وخسائر كبيرة فلا بد من التأكيد على أن أهداف المشروع الصهيوني لم تتحقق، وبإمكان شعبنا مواجهة العدوان واستهدافاته المتعددة، لكن لا بد من القول ان النجاح في مواجهة هذا العدوان وإحباط مخاطره تتطلب أولا إنهاء حالة الانقسام الراهنة التي تعصف بالساحة الفلسطينية، لأنها بكل وضوح تشكل امتدادا للنكبة، بل وتجسيدا لها بكل معنى الكلمة، علاوة على أن هذه الحالة الانقسامية توفر المناخ الملائم لنجاح المشروع الصهيوني في استكمال تشريد شعبنا وتدمير مشروعنا الوطني برمته. وفي هذا الإطار، لابد من التواصل من اجل نجاح الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والبناء على ما تم تحقيقه من تقدم في هذا المجال وصولا لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية؛ الضمانة الوحيدة للتصدي للمخاطر والتحديات التي تواجه شعبنا، وتجنبا لتكريس نكبة جديدة يمثلها الانقسام المر.

---

* وليد العوض، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني.

مأساةُ الصّنوبر

بقلم: هشام نفاع*

إنطباع أول

مرّت اليوم بضعة سنوات منذ ذلك اليوم الشتويّ. لا أزال أذكره ملوّنًا بأطياف رمادية تقطعها مَشَحات داكنة وأخرى مضيئة كأنها دُهنت على التوالي بالرصاصيّ والفضيّ بفرشاة تركت حركاتُها الخاطفة أثرها على السماء.

كنّا نمشي في درب ضيق على سفح الكرمل وقد ملأت الجو رائحة ساعات ما بعد المطر الغزير. تخبّ أقدامنا في وحل خفيف داخل تلك البقع الترابيّة الطينيّة الصغيرة المتناثرة بين سطوح الحجارة المفلطحة التي ترصف الطريق الوعريّة، وجزر العشب القاسي الذي أفقدَه العيش حيث تسلك أقدام البشر طراوة العشب المعهودة. فلونه داكن أو على الأقل أعتمُ خضرةً من تلك الحشائش الناعمة اليانعة السعيدة الخفيفة على جانبي الطريق. لكنه، عشب الطرقات، لا يموت بل يربدّ ويكاد يسودّ كأنه يعبّئ ألمه، تحت وطأة السائرين عليه، حِقدًا مبرّرًا يظهرُ في وجهه قد ينفجر في كل لحظة؛ كالبشر تمامًا حين تقمعهم أقدام غريبة ثقيلة.

يمرّ الدرب في مقاطع كثيرة بين صفوف من الشجر التي تلفّه تاركة إياه، فيما لو نظرتَ الى الحالة من أعلى، كصدع حاد طويل يخترق بقعة من حياةِ طبيعة. وفي أحيان أخرى يظلله الشجر من جهة القمة فقط، بينما ينفتح المشهد تحته على منحدرات شجريّة تظلّ العينُ تتدحرج على ذرواتها المدبّبة حتى تسقط في لجّة البحر، فتنبسط سابحة معه وهي تتراقص على تردّد موجه الأبيض المُزبد حتى خطّ الأفق، لتعود من هناك للارتفاع في لحظة خاطفَة نحو سماء الغيم، وتروح تتسلّقها ببطء وهي تتذبذب فوق تبايناتها اللونيّة، وقد يلسعها بخفّة مشاكِسة فجأةً شعاعٌ شمسيّ ذهبيّ وحيد نجح فِي التسلّل للحظة بين طرفي غيمتين مندفعتين متدافعتين كثوريْن من القطن الرقيق، قبل أن تعود عينك تسيرُ ببطء أمامك على الدرب الترابي الممتدّ بتوقيت اللانهاية.

تعلمتُ من والدي كثيرًا كيف أتمعّن في الشجر. خلال جولاتنا في أطراف القرية كنا نمشي بصمت يقطعه بإشارات بيده الى هذه النبتة وذلك العصفور وتلك الشجرة. يبدو الشجرُ لوعيي، الذي أنهكته كدمات المعرفة الضئيلة، لوهلة سريعة أنه متشابه: فروع تحمل خُضرة متنوعة الشدّة والخفة وما بينهما، مصطفة كالمتوثّبة الهادئة على هذه القطعة من امتداد العالم. لكنني مع الوقت رأيتُ وعرفتُ أن للشجر هويات. لكل شجرة حضور قد يذكّر الرائي، لو تمعّن فيها باهتمام يليق برهبة الحالة، بصورة أو شخص أو ذكرى، أو لربما حتى بامرأة أو رجل. بعضها صارخُ الوقفة يظهر عليه كأنه تبرّج اليوم فجرًا لاستقبال قادم غريب مُنتظَر، قد يأتي وقد يتأخّر، فمَن يدري؟ وبعضها يقطر منه الهدوء فتكاد ترى طرفي رزانته الغامضة على خديه اللذين سقط عليهما الرّمش ظلالاً بالكاد تُرى. ومنها ما يقف بخشوع راهب لا تدري كيف تطلّ ابتسامته من قلبه ومع أنك بالكاد تتحقّق من ملامح وجهه المستتر في عُمق التأمّل. كذلك، فمن الشجر ما يوحي لك بقصر عمر البشر. هشّ الوقفة، قلِق الاهتزاز، نحيل الحضور ويبدو عليه مليًّا أنه بدأ ينحني من نقطة أشمخ كان وصلها مرّة في كلّ منتصفٍ من سني حياته، لكنه الآن يطلّ عليك مقتربًا باضطّرادٍ بطيءٍ نحو حفنة من تراب. نحو البداية والنهاية معًا.

لكن الشجر ليس بما يوحيه فقط، فهو قائم قبل المعاني التي قد تُسقَط عليه. هناك السّنديان وشقيقه المَلّ الرّاسخ بقوة جذعه الرماديّ الصّلب داخل أوراقه المسنّنة بالشوك الصغير الحاد الذي لا يخاف أحدًا ولا يعصى على شيء، اللهم سوى على أسنان المَعز الجبليّ الأسود النّهِم. وهناك القاتل، المتّهم بقتل أبيه فظلَّ الدم المسفوك يبقّع جذعه وفروعه الملساء المنسابة الباردة حتى في ساعات القيظ الصيفي، كبرودة الموت القويّ الذي يُتّهم بارتكابه. وهناك البُطم الذي لا أدري لماذا أشعر بأن فيه نوعًا من الهوَج أو لنقُل شيئًا من قلّة الاستقرار النفسي. (ها أنذا أُسقطُ المعاني ثانية، فلأتوقّفْ!). وهناك أيضًا الصّنوبر: طويلٌ، باسقٌ، عموده الفقريّ واضح مستقيم ومنه تتفرّع أذرع ضامرة تكسوها تلك الأوراق الإبريّة المسننة.



منظر عام لأراضي قرية راس أبو عمار، غرب القدس ٢٠٠٧ (المصدر: مركز بديل)

حين انعطفنا في الطريق خارجَين من فقرة فيه تلفّها الأشجار من طرفيها، انفتح المشهد مرة واحدة على انحدار السّفح. وخلف منبسطٍ عشبيّ ضيّق، لاح في طرفه البعيد سورٌ صخريّ وقد سقطَ بحدّة نحو انحدار ملأهُ حشد جديد من الشجر. لكنه كان شجرًا مهشّمًا.

كان الصنوبر فيه قد فقد العديدَ من أذرعه التي تدلّت من كل طرف ليفقدَ الشجرِ هيئته وتماسكه وشموخه فبدا أشبه بكائنات شبحيّة عصفَ بها مصيرٌ قاتم. يبدو أن لياليَ الأيام الأخيرة العاصفة فعلت فعلها في هذه الشجرات المسكينة التي ظلّت واقفة جريحة. فخلافًا للسنديان والمل والقاتل، وحتى البطم الأهوج، لم يستطعْ هذا الصنوبر الوقوف في وجه ريح عابرة، وإن كانت عاتية بعض الشيء.

لم يفارقني هذا المنظر المريع حتى الآن. لم يُسعف انطباعي، أيضًا، إدراكُ عبد الرحمن منيف أن "الأشجارَ تموت واقفة". يومها تمتمتُ قائلاً لنفسي بخفوت: هذه مجزرة.. هذه مجزرة الصنوبر.

أتيقّن لاحقًا: كان ذلك التداعي طبيعيًا لمن يعيش في بلاد يعجّ تقويمها بالمجازر؛ من دير ياسين وسوق الأتراك في حيفا وباب عيلبون وصولا الى كفر قاسم وحتى الخليل وجنين وشفاعمرو وغزة. وشاتيلا طبعًا.

آه يا بلادي، ويسمّونكِ أرضَ السّلام.

إنطباع آخر

بعد نحو أسبوعين، سيحلّ الربيع رسميًا بموجب التقويم. لا نزال الآن في أيام آذار الأولى. خمسة أصدقاء وصديقات وصلنا الى الكرمل للتوّ. لون الشجر فرِحٌ. هناك بريق شمسيّ يعلوه كأنه يشعّ من خضرته. الطريق المنحدرة نحو السفح مُحاطة بجميع زهور الموسم: الزقوقيا بصنفيها الأبيض والورديّ الذي كأنما دبّ فيه خجلٌ غير مفهوم، البرقوق الأحمر القاني، الصُّفّير بتويجاته الرقيقة، البصّيل ذو الاسم الذي لا يتفق كثيرًا مع عناقيد زهره البيضاء، زهر الميرميّة المتّشح بالليلكيّ عناقيدَ عناقيد، وأزاهير صغيرة عديدة الألوان والأشكال اطمأنّت لقدوم أيّام فصل الشمس الأولى. هناك فراشة صفراء تتطاير متباطئة من زهرة لأخرى، تحطّ بقربي غير عابئة لكي تذكّرني كم أنا غريبٌ عن هذا التمازج الطبيعي الكثيف العميق الذي لا يحتاج بشرًا ليكون ولا ليمارس جماله. طنين نحلات سريعة يُسمع هنا وهناك، مُكسبًا المشهد صوتًا يزيد الحياة عسلاً.

هذه القطعة من الكرمل احترقت قبل بضعة سنوات. أذكر المنظر الرماديّ القاتم المتفحّم الذي كان حينذاك يجرح العين. أشجار ترتدي السواد وقد جفّت عروق الحياة في جذوعها. بعضها مال وانحنى وبعضها ظلّ كمن أجفلته النيران فتجمّد واقفًا. مرّت سنوات وها هي الحياة تعود للأرض. نباتات وزهور المكان لا تملك وقتًا للحداد الطويل، فعادت لتملأ البقعة حياة بإيقاع طنين النحل.

شجيرات القاتل بطول قاماتنا تقريبًا، جذوعها تلمع متباهية بورقها الواسع المليء بالعافية. لكن في كل منها، من وسطها، يطلّ جذعٌ متيبّس أسود، كأنه يذكّر بتاريخ حزين تحمله كل شجرة، بل تحتضنه بين فروعها الجديدة الحية كإنسانٍ كريم لا ينسى سابقيه ولو عصفت بهم مصائر قاسية. تمعّنتُ في أصل الجذع، وكانت الفروع الحيّة تحيط الجذع العتيق المتفحّم كأنها تريد تكليله بالحياة؛ أشبه بمنحه صفة النصب التذكاري الخالد، أو لربما رسم معنى معه لجدلية الموت والحياة الخارجَين من الجذر نفسه.

بجانبها كانت شجيرات البطم التي امتدّت فروعها كالعادة بشكل متثاقل فلم تشرئبّ للأعلى بل انتشرت واطئة بعض الشيء بنوع من التكاسل النباتي الذي يبدو أننا لن نفهمه. سيظلّ هذا غير مهمّ طبعًا، طالما أنها استعادت حياتها بعد الحريق. سيكون إطلاق الأحكام على وضعيّة استلقاء فروعها ضربًا من الركاكة، لأنك الآن أمام شجر خرج حيًا من لهيب النار وأكوام الرماد؛ فانظرْ وتعلّم واصمتْ.

أما ما كان مثيرًا للأسى فعلا، فليس سوى ذلك الصنوبر: لا تزال جثثه الضخمة ملقاة على المنحدرات دون قبور تؤويها. أما ما نجح من فسائل صغيرة منه في استعادة الحياة، فيبدو مصفرّ الأوراق بفعل عدة أيام مشمسة لا غير. كم كنت أريد له أن ينافس القاتل بل حتى فجاجة البطم، فيعيش، لكنه يبدو عاجزًا. فلا يبدو أن هذه الفروع الهشة ستعيش طويلا، إنها تحتاج لعناية خاصة، ليد غريبة تسندها كي تعود كما كانت، هذا إن نجحت أصلاً. وهي تحتاجها كما كانت احتاجت في طفولتها المُقتلعة من مكانٍ بعيد، والمستقدمة قسرًا، ليد بشرية تفرض حياتها فرضًا في هذه القطعة الطبيعية التي لا يأبه فراشها ونحلها ببشر ولا بحريق ولا بأيّ شيء. مسكين هذا الصنوبر، كم هو محدود الإرادة.

عن فعل التحريش

منذ فترة وأنا أفطن بالصنوبر. هذه الشجرة (باتت) تبدو غريبة عن محيطها هنا. مع أنها خضراء بخصوصيّة منعشة، ككل الشجر. لكنها في بلادنا شجرة تنثر على عينيك تداعيات حادّة لاسعة كرؤوس أوراقها الإبريّة. تطلّ عليك محمّلة بعبء ايديولوجيّ عدائيّ، يتوجّب عليّ الاستدرك بشأنه والقول إنه سيكون من الغُبن اتهامها هي به. فهي شجرة، أرقى من جميع الايديولوجيات وتفسيراتها، حتى التي أحملها بنفسي. لكنها المسكينة أسقيت بماء ايديولوجيّ آسن، حين استُقدمت لأغراض مريبة الى هذه الأرض، فزرعت في "الباقين" توجّسًا نحوها.

تتحدّث بعض الوثائق الاسرائيلية التي لا تشوّق القارئ عمومًا للاطلاع عليها، كيف أن هيئات رسمية درست وخططت وعملت على جلب الصنوبر بهدف "التحريش"، أي خلق أحراش جديدة في البلاد. ولنتوقّف هنا: هذه الكلمة هي ترجمة حرفية للإسم، حُرش، بوزن المصدر الفاعل، عن العبريّة (يعُور، من يَعَر). ومن اللافت دخول كلمة تحريش الى اللغة. فالحرش، الغابة الصغيرة، الذي تدقّق المعاجم العربية لفظه وتسميه حُرجًا، ينمو وحده، ومن غير الطبيعي أن يشتق منه فعل التحريش-



لافتة لمتنزّه بيغن العام، أحراش الصنوبر على أراضي قرى العرقوب، غربي القدس (المصدر: مركز بديل)

على وزن التفعيل. فمجرّد دخول هذا الوزن بغرابة على مفردة الحرش، يدلّ على القيام بفعل تكتنفه الغرابة في الطبيعة. لأن اللغة مرآة لتجربة الواقع أو التجريب فيه. وهكذا، بدلا من الحرش الذي تلتقي أشجاره وشجيراته ونباتاته وزهوره وطيوره وحيواناته وحشراته وعبقه ومنظره وشكله وانتظامه المنفلت وحدوده اللانهائيّة الحيّة وتواشيح لونه وحركيّة ظلاله المنسابة على وقع إيقاع موقع الشمس وأصوات تكسّر قطر المطر عليه وانتعاشه وأفوله الموسميّين الدوريّين المتتاليين المتعاقبين المندفعين المتغيّرين الباقين – وهذا كله بقوّة علاقات الطبيعة الداخلية العفوية– بدلا من هذا كلّه، اقتحمت المشهد يدٌ غريبة لتهندس الحرش وتقرّر مصيره وشكله وتردّد نبضه، قسرًا. هنا كان لا بدّ من ابتكار انعكاس مرآتيّ لهذا الفعل الفظّ في اللغة، فجاء التعبير الفظّ "تحريش".

أشعر بنفور من تلك الكلمة. لسبب ما، ترتبط في ذهني بكلمة تحرّش. لا، بل أكثر. إنها تشبه معنى التحريض على التحرًّش، وهذا أعنف. أشعر بالحرَج في أنني أشير الى علاقة جذرية بين الحُرش وبين الاعتداء المتمثّل بفعل التحرّش الانتهاكيّ. لم أقصد النبش في الأصول. لكن فعل التحريش الاسرائيلي، الذي أشكّ في أنه اقتحم لهجة عربيّة غير عربيّتنا، نحن الباقين في الوطن هنا، جعلنا نقيم علاقات مشوهة مع أشجار ترتوي من ماء سمائنا وأرضنا.

بالمناسبة هاكم ما يفيد به "لسان العرب" عن التحريش وعن الصنوبر:

التَّحريش: إغراؤُكَ الإنسانَ والأسد ليقع بقِرْنِه. وحَرَّش بينهم: أَفْسَد وأَغْرى بعضَهم ببَعض. قال الجوهري: التَحريش هو الإِغراء بين القوم وكذلك بين الكلاب. وفي الحديث: أَنه نهى عن التَّحْريش بين البهائم، هوَ الإغراء وتهييج بعضها على بعض كما يُفْعل بين الجمال والكِباش والدُّيُوك وغيرها. ومنَه الحديث: إن الشيطان قد يَئِس أَن يُعْبَد في جزيرة العَرَب ولكن في التحريش بينهم أَي في حَمْلهم على الفتَن والحُروب.

صُنْبُور: فَرْد ضعيف ذليل لا أَهل له ولا عَقِب ولا ناصر / / صُنَيْبِير أَي أَبْتَر لا عقب له ولا أَخ فإِذا مات انقطع ذِكْرُهُ.

«الخُضرة تقاوم»

في اللحظة التي قرّر فيها المهاجرون الاستعماريون (وليس جميعُ المهاجرين استعماريين طبعًا، بل مهجّريهم الى بلادنا المُهجّر معظم أهلها) جلبَ الصنوبر لخلق «مشهد طبيعي أوروبي»، كي يتسنى للايديولوجيا العثور على استطرادات مصطنعة لها في طبيعة مصطنعة، فقدَ هذا الحرش طبيعيّته في بلادنا وفقدنا نحن طبيعيّة العلاقة معه. كلانا ضحية لنفس اليد. وفوق هذا، نمرّ يوميًا قرب أحراش تخبّئ في داخلها جثّة لواحدة من قرانا المهجّرة المدمّرة. هنا، يقوم الصنوبر بفعل تستّر قسريّ على جريمة اقترفها من أجرموا بحقه نفسه حين حوّلوه الى شريك لاإرادي في جريمتهم.

حين نقول إن الجريمة لم تقتصر على البشر بل طالت النبت والشجر، لا نقصد قتل زيتوننا فحسب، بل إسقاط الصنوبر كعميل متواطئ مشارك في الجريمة.

يروي المؤرخ إيلان بابه في مقالة موضوعها «صهينة الفضاء في فلسطين»، عن الخطوات الرسميّة التي قام بها عدد من زعماء الصهيونية لتغيير المشهد الطبيعي للبلاد. الخيال لا يتّسع لفكرة أن هناك من جلس وناقش وشرب القهوة والشاي ودخّن وخرج الى الحمّام وربما تجبّد وتعب وتثاءب ونظر الى الساعة وقام لمهاتفة عائلته لأنه تأخر على العشاء معها، فيما هو يخطّط بقسوة وعنف لتغيير طبيعة مكان. يجب ضبط العقل بمواقيت نشاز كي يستوعب أنه كانت هناك قرارات حول نوع الشجر المطلوب جلبه لخلق مسخ البلاد الجديد، تبعتها اجراءات أدائية باردة وجافة مثل البحث عن مصدر للشجر، فحص سعره، إرسال وكلاء لشرائه، شحنه، استقباله في الموانئ، تخزينه ريثما توضع توزيعة له بعد تحديد المواقع المستهدفة، وكلّ هذا دون أدنى حسّ ووعي لبشاعة الفعل. ببساطة متناهية، لقد تفاعلت سيرورة صناعيّة اغترابيّة لإعادة صياغة بلد بأكمله في أصل أصله: في طبيعته.

ممّا يورده المؤرخ بابه: «الصندوق القومي اليهودي» هو المنظمة التي زرعت الغابات على امتداد السنين. أقيم الصندوق في العام ١٩٠١ وكان بمثابة أداة الصهيونية الرئيسية لاستعمار فلسطين. وكان الصندوق عبارة عن وكالة قامت الحركة الصيهونية من خلالها بشراء الأرض واستفادت من صفقات الأرض التي تم شراؤها. وتم تدشين الصندوق في المؤتمر الصهيوني الخامس، حيث كان بمثابة رأس الحربة في صهينة فلسطين خلال سنوات الانتداب. وقد أُريدَ لهذا الصندوق منذ الشروع في نشاطاته أن يصبح القيّم على الأرض في فلسطين باسم الشعب اليهودي، ومُنح هذه المهمة رسميًا. وهو لم يتوقف عن أداء هذا الدور بعد إقامة دولة إسرائيل، بل تمت إضافة مهمات أخرى إلى مهمته الأصلية تلك. استولت إسرائيل على ٣,٥ مليون دونم من فلسطين الريفية: يتضمن هذا التقدير منذ العام ١٩٤٨ بيوت وحقول القرى المدمرة. كانت الوسيلة الرئيسية لتهويد القرى الفلسطينية السابقة إما عن طريق استيطان اليهود فيها أو عن طريق التحريش. فقد كان لوزارة الزراعة أيضًا قسم خاص بالتحريش. فاتُخذ قرار بغرس أشجار الصنوبر والسرو بدلاً من النباتات الطبيعية لهذه المنطقة. وكان ذلك، جزئيًا، محاولة لأورَبة المشهد الطبيعي. تم تحقيق مهمة التحريش عن طريق التخطيط لأشجار أوروبية على أنقاض وأراضي القرى. وبات عمليًا الحفاظ على البلاد يهودية وكذلك خضراء، هدفان متماثلان. في موقع الصندوق القومي اليهودي على الإنترنت هناك جدول لافت يعرض أصول الأشجار والنباتات المحلية الموجودة في الحدائق العامة التي أقامها الصندوق. عمومًا، تتضمن غابات البلاد ١١٪ فقط من الأشجار الأصلية. لتوضيح المعطيات: تغطي المنحدرات الغربية لمدينة القدس غابة مستحدثة. في العام ١٩٥٦ إنشغلت بلدية القدس الغربية بالتحرش لأن الهضاب الغربية للمدينة قاحلة، مع أنها كانت مأهولة بالقرى الفلسطينية قبل ثماني سنوات فقط من ذلك العام، قبل أن تُهدم. في العام ١٩٦٧ قام الصندوق القومي اليهودي بغرس مليون شجرة مستوردة على مساحة ٤،٥٠٠ دونم. هكذا تُؤَرَب العواصم استعماريًا..

في مقالة نشرتها صحيفة اسرائيلية في آذار ٢٠٠٨، تحدث خبير أكاديمي كيف جرى على الدوام التخطيط لاعادة بلورة المشهد الطبيعي للبلاد، بهدف واضح هو «أوْرَبَته»، جعله أوروبيًا. هذه النقطة اللافتة شديدة العمق. فالمشروع السياسي الذي خُطّط له لينشأ في قلب المشرق العربي، في سويداء قلبه – فلسطين، لم يقتصر على فرض السلطة


شجرة زيتون من أراضي قرية إجزم المهجرة، قضاء حيفا. (المصدر: مركز بديل)

السياسية والوظائفيّة القابلة للتفكّر والتخيّل وربما التطبيق وحتى الاستيعاب لاحقًا بعد التسويات، (بكوننا بشر نأنس لواقعنا مهما اشتدّت قوة السخط عليه) بل عبر سلوك من الصعب وصف مدى استعلائه الغبيّ لاستحالته العمليّة، حيث جرت محاولة لاستجلاب المحيط الطبيعي المرغوب فيه له بواسطة التوهّم بخلق بقعة أوروبية تحت الشمس المتوسطيّة وفوق التربة البنيّة الساخنة التي لا يمكن انطلاء مشاريع السياسة عليها قسرًا. من المريع أن الغزاة قادرون علىٍ إخضاع البشر لفترات قد تطول وقد تقصر، ولكن من الممتع، تشفيًا وسخرية واستخفافا بهم، رؤية كيف أن ما ينجحون في جعله يسري على الناس – ولو الى حين لضعفهم الطبيعي تحت سطوة القوّة المؤقتة – لا يمكنه أن يسري على التراب. فالترابً غير ملزم بتوقيع هدنة ولا تسوية مع أحد. إنه ابن الطبيعة، تلك الشديدة القسوة والرقّة معًا بما يثير الذهول.

هنا بالضبط وقعت مأساة الصنوبر، فقد نما وعلا واستطال واشرأبّ وامتدّ، لكنه لم ينتبه للمناخ الذي لا يمكن تغييره حتى لو امتلك المتوهمون بها، كلّ القوّة المتاحة. فتراه المسكين يتهشّم أمام رياح قد تكون أقلّ بردًا بكثير من رياح أوروبا، لكنها هنا تهبّ على سجيّتها، فترى السنديان يتململ بأوراقه الشوكية، ربما انتعاشًا وربما انزعاجًا، لكنه لا يتقلقل، بينما الصنوبر يعجز عن توقّع حدّ سيوف الرياح التشرينيّة الهوجاء ولا الكانونيّة اللاسعة بدقّة النحل.

حين عاد مريد البرغوثي الى رام الله في تسعينيات القرن العشرين، كتب(في «رأيت رام الله»).: «الخضرة شحّت لأن اسرائيل تسرق المياه منذ ١٩٦٧. ورغم ذلك، «الخضرة تقاوم». فعلاً..

---

* صحفي فلسطيني، وناشط سياسي، يقيم في مدينة حيفا.


أشجار زيتون مقتلعة، قرية نعلين، رام الله (المصدر: www.activestills.org)

لن ننسى...

كانون الثاني ١٩٤٨

لفتا، قضاء القدس، ٢٩٥٨ نسمة،
هجرت في ١ كانون الثاني ١٩٤٨.

بيت عقا، قضاء غزة، ٨١٢ نسمة،
هجرت في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٨.

خربة المنصورة، قضاء صفد، ٢٣٢ نسمة،
هجرت في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨.

شباط ١٩٤٨

المر (محمدّية)، قضاء يافا، ١٩٧ نسمة،
هجرت في ١ شباط ١٩٤٨.

الحرم (سيدنا علي)، قضاء يافا، ٦٠٣ نسمة،
هجرت في ٣ شباط ١٩٤٨،

خربة البرج، قضاء يافا،
هجرت في ١٥ شباط ١٩٤٨.

قيسارية، قضاء حيفا، ١،١١٤ نسمة،
هجرت في ١٥ شباط ١٩٤٨.

وادي عارة، قضاء حيفا، ٢٦٧ نسمة،
هجرت في ٢٧ شباط ١٩٤٨.

آذار ١٩٤٨

المنارة، قضاء طبريا، ٥٦٨ نسمة،
هجرت في ١ أذار ١٩٤٨.

وادي قبّاني، قضاء طولكرم، ٣٧١ نسمة،
هجرت في ١ اذار ١٩٤٨.

الجلمة، قضاء طولكرم، ٨١ نسمة،
هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

خربة الجدل قضاء طولكرم،
هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

قيرة وقامون، قضاء حيفا، ٤٧٦ نسمة،
هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

خربة المنارة، قضاء حيفا،
هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

داليا الروحاء، قضاء حيفا، ٣٢٥ نسمة،
هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

المنشية، قضاء طبريا،
هجرت في ٣ آذار ١٩٤٨.

العبيدية، قضاء طبريا، ١،٠٠٩ نسمة،
هجرت في ٣ آذار ١٩٤٨.

دير أيوب، قضاء القدس، ٣٧١ نسمة،
هجرت في ٦ آذار ١٩٤٨.

رمل زيتا، قضاء طولكرم، ١٦٢ نسمة،
هجرت في ١٥ آذار ١٩٤٨.

وادي الحوارث، قضاء طولكرم، ٢،٥٥٢ نسمة،
هجرت في ١٥ آذار ١٩٤٨.

خربة الشونا، قضاء حيفا،
هجرت في ١٥ آذار ١٩٤٨.

الجماسين الغربي، قضاء يافا، ١،٢٥٣ نسمة،
هجرت في ١٧ آذار ١٩٤٨.

الجماسين الشرقي، قضاء يافا،
هجرت في ١٧ آذار ١٩٤٨.

أم خالد، قضاء طولكرم، ١،١٢٥ نسمة،
هجرت في ٢٠ آذار ١٩٤٨.

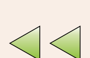
قوميّة، قضاء بيسان، ٥١٠ نسمة،
هجرت في ٢٦ آذار ١٩٤٨.

عرب ابو كشك، قضاء يافا، ٢،٢٠٤نسمة،
هجرت في ٣٠ آذار ١٩٤٨.

عرب السوالمة، قضاء يافا، ٩٢٨ نسمة،
هجرت في ٣٠ آذار ١٩٤٨.

الشيخ مؤنس، قضاء يافا، ٢،٢٣٩ نسمة،
هجرت في ٣٠ آذار ١٩٤٨.

بيار حنون، قضاء طولكرم،
هجرت في ٣١ آذار ١٩٤٨.



هويـة اللاجئ الفلسطيني فـي المخيمات: نظرة جديدة علـ

بقلم: بروفيسور روز ماري صايغ**

سوف نقترح في هذه الورقة أن اللاجئين المقيمين في المخيمات يشكلون عنصرا متميزا في المقاومة الوطنية، وفي العمل الجماعي والوعي الجماعي الكامن الذي يتداخل مع لاجئي الشتات ولكنه يختلف عنه. ومن هنا، ستناقش هذه الورقة بأن الخصائص الثقافية والعملية المتعلقة بـ«المحلي - الوطني» تقدم دعما حاسما لـ«الوطني» في أوقات الأزمات مثل الأزمة الراهنة، وأن للمخيم «حقوقا جماعية»، حتى لو لم يتم الإفصاح عنها بوضوح تام، والتي تؤهل لاجئي المخيمات من أجل تمثيلهم في المؤسسات الوطنية، وفي مفاوضات التسوية السياسية وفي مستقبل الحكم الفلسطيني، ولدعم هذه الحجة سأقدم ثلاث أنواع من الأدلة: ١) شهادات من مخيمات تحت الحصار، شاتيلا (أيار-حزيران ١٩٨٥) وجنين (آذار-نيسان ٢٠٠٢)؛ ٢) أمثلة عن «التنظيم الذاتي» للمخيم في الضفة ولبنان؛ و ٣) سجل لنقاشات جماعية في أوساط الجاليات الفلسطينية تمت في عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ (نابلسي، ٢٠٠٦).[١]

في المقام الأول، علينا التمييز بين مجموعتين من اللاجئين الفلسطينيين: فمصطلح «لاجئ» هو التعبير الأكثر شمولا والذي يشمل جميع المطرودين إلى خارج حدود فلسطين التاريخية وأحفادهم، ومن الجهة الأخرى هناك اللاجئين المقيمين في المخيمات؛ وهم الذين كانوا بعد عام ١٩٤٨ مضطرين للاعتماد على المساعدة في التماس الملجأ داخل المخيمات، وهم موجودون في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بعد عام ١٩٦٧) أو خارج حدود فلسطين التاريخية.[٢] وبالتأكيد، لا يجرى الحديث عن فئة اجتماعية كطبقة بالمعنى التقليدي: فمعظم لاجئي الشتات يحملون الآن جنسيات بديلة، وعمالة ماهرة، ويعيشون حالة تكامل جيدة نسبيا في مجتمعات الدول المضيفة. في حين نجد أن متوسط الدخل لدى لاجئي المخيمات هو أقل من معدلات الدخل لدى أفراد مجتمعات الدول المضيفة، وأيضا أقل من مستويات الدخل لدى اللاجئين الفلسطينيين المقيمين خارج المخيمات. وما هو أبعد من الفقر بالنسبة للاجئي المخيمات، فهم خاضعون لمحدودية فرص العمل وانتشار الأفكار النمطية عنهم والاستبعاد الاجتماعي، وهم موسومون بوصمة التبعية أكثر من وصمة الفقر نفسه، فالعديد من الفلسطينيين غير اللاجئين في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل هم أكثر فقرا، ولا يستفيدون حتى من الحد الأدنى من المساعدات المقدمة من قبل وكالة الأنروا. ونحن بحاجة لدراسات الهجرة للفلسطينيين في دولة ثانية أو ثالثة؛ لنرى كيف يؤثر هذا التمييز في الوضع الاجتماعي - الاقتصادي، ولتوضيح مدى الحرمان الناتج عن الإقامة في المخيم.

قصص الحصار: شاتيلا وجنين[٣]

في منتصف أيار ١٩٨٥، وفي الأول من شهر رمضان المبارك؛ قامت مليشيا حركة أمل الشيعية اللبنانية، مدعومة بالكتيبة السادسة في الجيش اللبناني، بشن هجوم مفاجئ ضد مخيمي شاتيلا والداعوق الواقعان خارج حدود بلدية بيروت مباشرة، ولم يكن سكان المخيمات يتوقعون أي هجوم عسكري عليهم، ولم تتوفر في المخيمات أسلحة ثقيلة أو متوسطة، أو مخزون من المواد الغذائية واللوازم الطبية. ولم يكن في المخيمات سوى بضعة مقاتلين من المدنيين المدربين تدريبا عسكريا محدودا، بينما تنظيم الدفاع عن المخيم وقع على عاتقهم بشكل أساسي؛ وكانت هذه هي الحالة من عدم الاستعداد، والافتقار إلى التدريب على المقاومة في إطار مجموعات، ومحدودية في الاتصال بالقيادات في الخارج، وهذا ما ميز الحصار الأول على المخيمين عن غيره من فترات الحصار التي تلته حتى التوصل لاتفاقية الـ«صلح» في كانون أول عام ١٩٨٧.

وأظهرت الشهادات التي سجلت فور انتهاء الحصار أن هناك شعورا بـ«انتصار الشعب» الذي اعتمد على سعة الحيلة، التضامن الجماعي وعلى «فلسطينيتة». وأحد الذين أدلوا بشهادتهم كان أبو مصطفى، وهو عضو اللجنة الشعبية في المخيم:

جميع مقاتلينا هم من أبناء المخيم الشباب الذين لم يتلقوا تدريبا في زمن المقاومة، بينهم ٨٠٪ من طلبة المدارس الذين لم يحملوا الكلاشينكوف بأيديهم من قبل، واحتياط الاحتياط ... ومعظم الأسلحة التي استخدمناها أخذناها من العدو. وقد قصفونا بمدافع من عيار ١٢٠ ملم، بعضها لم ينفجر، وبعض الشباب قاموا بانتزاع المفجر منها، ومن ثم إعادة استخدامها ضد المهاجمين. لم تتوفر لدينا مدفعية، وبدلا من ذلك قمنا باستخدام عبوات الغاز السائل مع صواعق تفجير منزلية الصنع ... وقد استطعنا توحيد صفوفنا في المعركة، ولم يكن هناك ابن لفتح أو الجبهة الشعبية أو الديمقراطية؛ كل شخص كان يقاتل من أجل نفسه ومن أجل مخيمه ... لم نكن نتوقع تلك المواجهة، وكنا نفتقر إلى العديد من الأشياء الأكثر ضرورية، وهذا أجبرنا على ابتكار سبل جديدة للنضال، وقد استخدمنا الوسائد وأغطية النوم لصناعة أكياس الرمل، وكنا بحاجة إلى قطن للجروح، وقمنا باستخدام القطن الذي انتزعناه من أغطية نومنا، ولم نكن نستطيع دفن شهدائنا خارج المخيم فقمنا باستخدام المسجد كمقبرة للشهداء ... لقد كانت ملحمة مثل كومونة باريس.

واللافت للنظر أن أبو مصطفى، وهو نفسه أحد كوادر المقاومة، يختار عدم وجود منافسة بين فصائل المقاومة خلال الحصار ليثني على هذه الظاهرة، ويؤكد على أن «كل شخص يقاتل من أجل نفسه ومن أجل المخيم». وفي سياق آخر؛ يصف أبو مصطفى كيف سعى لاجئون من مخيم شاتيلا للعودة للمخيم أثناء الحصار والبقاء بين الناس الذين اعتادوا العيش معهم ولدى معارفهم، فالمخيم هو «بلدنا الوحيد». والتعبير المجازي «المخيمات مثل فلسطين» شائع بين العناصر الأكثر تسييسا وتسليحا من سكان الخيمات، وكمفهوم فإنه يربط بين المخيمات عبر الحدود، ويشكل عنصرا مركزيا في تحديد الهوية الكامنة للمخيم.

كما لعب المدنيون دورا حاسما في الدفاع عن مخيم شاتيلا وعن المخيمات المحاصرة الأخرى، كبارا وصغارا، ذكورا وإناثا، فقد كانت هناك أشبة بمشاركة عالمية في حفر الأنفاق، وصناعة أكياس الرمل، وتقديم الطعام للمقاتلين والاهتمام بالجرحى. ويشير أبو مصطفى مرة أخرى؛ إلى كيفية مشاركة الجميع في توفير الاحتياجات:

منذ اليوم الأول للحصار؛ تمت عملية جمع وتوحيد كل مؤسسات المخيم العامة والخاصة ... جمعنا الدقيق من البيوت وخبزنا الخبز في المخبز العام، وقمنا بتوزيع الخبز على الجميع بالتساوي، في الملاجئ والبيوت وفي خنادق القتال ... ولم يكن للنقود أية قيمة خلال الحصار، فلم يكن هناك عمليات بيع وشراء، الدفاع عن الجميع ومن قبل الجميع، البيوت للجميع، والجميع سواسية ... كل بيت كان على خط المواجهة.

ويتضح من شهادات حصار مخيم شاتيلا أن الناس العاديين؛ الكادرات القاعدية، الشباب من الجنسين، ربات البيوت والأطفال، كانوا جميعا الأداة الرئيسية للمقاومة، وقاموا بتسخير كافة الموارد المتاحة في عملية الدفاع عن مجتمع المخيم ككل، فقد عملت شابات المخيم بشكل خاص في حفر الخنادق ومساعدة الجرحى، توزيع الخبز وتشجيع الناس في الملاجئ.

وفي نهاية حصار الشهور الخمسة، حيث تم فتح الطريق وبدأت الإمدادات الغذائية بالدخول للمخيم، تجمع الناس في المسجد بصورة عفوية، وفي خطاب أبو مجاهد في هذا الاحتفال، وهو أحد القيادات المدنية للمخيم؛ وسم المخيم كموقع للمقاومة بقوله انه كان «شوكة في حلوق كل الذين تآمروا عليه». ومثل الحجارة، الأشواك مألوفة للفلسطينيين من أصول ريفية؛ لأنها جزء من المشهد الطبيعي في المناطق الريفية الفلسطينية.

ويستذكر أبو مجاهد لحظة هامة في الأيام الأخيرة للحصار الثالث لمخيم شاتيلا، عندما كانت المجاعة تتسبب في اليأس؛ قررت القيادة الداخلية البدء في حملتها الإعلامية الخاصة الموجهة للقيادة الفلسطينية في الخارج: «كان موقف القيادة الوارد من القيادة خارج المخيم أنها لن تتخذ أي إجراء من شانه الإضرار بالاتصالات السياسية». وواصل أبو مجاهد شهادته: «وصلنا إلى نقطة الصفر؛ حيث لا خيار سوى عملية عسكرية من [خارج المخيم]». وفي هذه اللحظة الحاسمة، أصبحت المصلحة في نجاة وبقاء مجتمع المخيم متعارضة مع الأهداف «الإستراتيجية» للقيادة، وهذا يعني وجود احتمال معارضة كامنة لدى المقاومة المحلية في المخيم: «كان سكان مخيم شاتيلا جاهزون للدفاع عن المخيم بأجسادهم» ولكن ليس للموت من جراء المجاعة خلال انتظارهم حتى تتوصل القيادة خارج المخيم إلى اتفاق أفضل مع سوريا.

يظهر ارتباط الدفاع عن مجتمع المخيم بفلسطين بأنه الموضوع العام الأقوى لجميع شهادات الحصار، ويشير هذا السلوك إلى تحديد الهوية إلى حد ما، وربما أكثر بكثير من الكلمات. الحماسة، والاستعداد الذاتي للتضحية في عملية الدفاع والتي شارك فيها جميع العناصر تقريبا، والتي عبرت عن شهادات الناس من مخيم شاتيلا بصورة ضمنية، في مقابل الأداء الضعيف نسبيا لحركة المقاومة في المعركة قبل ثلاث سنوات، عندما قامت القيادات بترك مواقعها في صور وصيدا، وعندما كان قرار القيادة يقضي بالخروج من بيروت تاركة المخيمات عزلاء، وبدون دفاع ضد مجازر صبرا وشاتيلا.

مخيم جنين

جرت مهاجمة مخيم جنين برا وجوا من قبل الجيش الإسرائيلي في نيسان



مخيم عايدة، بيت لحم، أيار ٢٠٠٨ (تصوير: مركز بديل)

ـــى «المحلي» و«الوطني»*

٢٠٠٢ خلال عملية إعادة احتلال الضفة الغربية، ضمن العملية التي سميت بـ«السور الواقي»، وقد عانى المخيم من تدمير جميع المؤسسات والمرافق العامة، ومن العدد الكبير من الخسائر في الأرواح في صفوف المدافعين. وبالرغم من الاختلافات الواضحة بين الحصارين، فإن موضوعات مشتركة يمكن ملاحظتها في شهادات الناجين وتشير إلى أن المخيمات تقوم بإنتاج هوية طبقية/أو حالة يغلب عليها بشدة لون «الوعي المعارض». ففي كلا المجموعتين من الشهادات وجدنا مجموعة من الأفكار التي تدور حول المخيم/أهالي المخيم – ومعادلتها بفلسطين، قدرة المخيم على التنظيم الذاتي للمقاومة، وضع المخيم كمكان يجسد حقوق اللاجئين، وطابع المخيم كمجتمع محلي يشكل أعمال وعلاقات مألوفة. أصر الناجون من حصار مخيم جنين (نيسان ٢٠٠٢) على أهمية البقاء في جنين: «نريد المخيم كما كان، حاراتنا ... العائلات، الناس، نريد أن نعود ...». وتختلط الرغبة في العودة وإعادة البناء في تحدي العدو الذي قام بالتدمير مع العودة للمكان الذي ينتمي إليه المرء:

«عندما أدخل المخيم أشعر بنوع من الفرح وراحة البال، وأنا مرتاحة مع جيراني، الناس الذين عشت معهم ... أنت تحب أن تواصل حياتك كما عشتها، الحمد لله أنني لا زلت أعيش في المخيم».

تكتب ليندا طبر حول «فعالية الأعمال الصغيرة» كجزء مما يشكل المجتمع وقدراته على العيش ثانية بعد الحصار والدمار، أعمال مثلما فعلت أم أحد شهداء مخيم جنين، التي رفضت تغيير ثوبها التي كانت ترتديه عندما سقط ابنها شهيدا، حيث يتم سرد الحكاية وإعادة رواياتها حتى يتحول منشاها الفردي إلى جزء من الذاكرة الجماعية، وتصبح رمزا للمقاومة الشعبية. حلقات الحصار مثل تلك التي عن شاتيلا وجنين تكشف لنا المزيد لأنها توجد وقت الصدمة التي تحرر أهالي المخيم في عملية انتقاد القيادة الوطنية على «الصفقات والتنازلات»، انتقاد مضاعف بسبب عدم المساواة بين حياتهم وبين حياة النخبة الوطنية.

كما يوجد سمة مشتركة أخرى وهي ما تسميها طبر بالطابع الـ hetero topic (اللامكاني) لجنين المحاصرة، وذلك كمكان للتهميش قد ينتج فيها "سرد مضاد" للخطاب الوطني، ومنها يمكن تصور مستقبل مختلف، تماما كما وصف أبو مصطفى الحصار الأول لمخيم شاتيلا؛ باعتباره ظرف تنتفي خلاله الفروق الاقتصادية والاجتماعية؛ عندما "تصبح النقود لا قيمة لها" و"الجميع متساوون"، معبرا رغبته وتطلعه لمجتمع فلسطيني تسوده العدالة الاجتماعية. والسمة الثالثة المشتركة التي تظهرها شهادات حصار المخيمات هو النقد الموجه للتنافس داخل المقومة، والذي عبر عنه أيضا منتمين للفصائل، فقد علق أبو مصطفى "لا يوجد ابن فتح أو الشعبية أو الديمقراطية، كان الجميع يدافع عن نفسه وعن مخيمه ..."، وهذا يوازي ما عبر عنه كادر محلي في جنين، ونقلت عنه طبر قوله: "بعد احتلال جنين، أصبح الناس هنا في المخيم والفصائل الأخرى في جنين هم الأولوية الأولى بالنسبة لي، وهذا الاهتمام هو فوق الحزب والفصيل السياسي".

أما الانتقادات للقيادة الوطنية فقد تم التعبير عنها صراحة في شهادات مخيم شاتيلا بينما كانت ضمنية في شهادات قائد محلي في جنين:

الدرس المستفاد من تجربة المقاومة في جنين هو أننا لسنا غير قادرين على مقاومة إسرائيل، فنحن هنا مجتمع لديه وسائل وقدرات محدودة، ولكننا كنا قادرين على الوقوف أمام الجيش الإسرائيلي، ويمكن تكرار هذا الانجاز، ولكننا بحاجة إلى قيادة أفضل. ما حدث في جنين كان بفعل وحدة الفصائل في جنين وثقة الأسر الفلسطينية؛ ونتج عن ذلك صمود المخيم ومكن المقاتلين من مقاومة الاحتلال.

وعندما يتم تناول الشهادات بحد ذاتها، والتي سجلها الناجون بعد حصار مخيمات شاتيلا وجنين، فيمكن إهمالها باعتبارها شهادات محلية وعابرة، فإن مثل هذا الادعاء من شأنه أن يقلل من الصدمة الصادرة عن الحقيقة، وذلك كما تفعل قوة الصدمة في طبع الذاكرة الشعبية؛ حيث أن التنظيم الذاتي الذي أظهره أهالي مخيمات شاتيلا وجنين هو أكثر من مجرد معركة من أجل البقاء؛ ولكنه أكثر من ممارسة تاريخية انتقالية تحقق القوة في ظل خلفية من تجارب أخرى من التنظيم الذاتي من قبل أهالي المخيم.

التنظيم الذاتي في المخيمات

لقد تم النظر لسكان المخيمات بالدرجة الأولى من خلال المؤسسات المهيمنة؛ الأنروا، حكومات الدول المضيفة وحركة المقاومة الفلسطينية. وهذا المنظور يشتت الانتباه عن التنظيم الذاتي المحلي للمخيمات؛ وخاصة في الأوقات التي تصرف فيها سكان المخيمات على عاتقهم، وبدون توجيه من أي سلطة خارجية، كما أن تجاهل النشاط المحلي؛ هو أيضا منتج لخطاب وطني يصنف المخيمات كشاهد حي على النكبة الفلسطينية، وكمجالات «حاجة» ولعمل اجتماعي تعويضي أو أهدافا للتجنيد؛ وهذا دلالة على المدى الذي خضع له سكان المخيم من حيث عدم الاعتراف بحقهم ليكون لهم صوت جماعي، كما لم يتم تمثيلهم كفئة داخل مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، وبالرغم من تصويرهم في كثير من الأحيان باعتبار قضيتهم مدخلا أساسيا لأي تسوية إقليمية؛ إلا أن اللاجئين وحقوقهم ظلوا في تصور القيادة الوطنية كورقة مساومة بدلا من اعتبارهم فئة متميزة تستحق الاعتراف السياسي.

ومن المؤكد أن المزيد البحث سيكشف العديد من الأمثلة للتنظيم الذاتي لسكان المخيمات حيث «المحلي» يجسد «الوطني»، وكمثال مبكر في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي؛ قام سكان المخيمات بتشكيل الأندية وتسميتها بأسماء قرى وأماكن في فلسطين، وقد نفذ هذا العمل بصورة تلقائية وفي ظل عدم وجود لقيادة وطنية فلسطينية.

وفي الآونة الأخيرة، يمكن الاستشهاد بأمثلة أخرى على القدرات المحلية للتنظيم الذاتي؛ فعلى سبيل المثال: المؤتمر الشعبي الذي عقد في مخيم الفارعة في الضفة الغربية في كانون أول ١٩٩٥؛ وهو عمل سياسي أسس لميلاد حركة حق العودة، و[اجتماع] الفارعة الذي أعقبه اجتماعات أخرى في مخيمات الضفة الغربية، كان قد جرى تنظمه من قبل أعضاء لجان مراكز الشباب، وتم اتخاذ القرار بشأنه من خلال اجتماعات محلية في المخيمات هدفت لتشكيل مجالس شعبية إقليمية للاجئين في داخل وخارج فلسطيني المحتلة، وتلك المجالس كان عليها أن تنتخب ممثلين لمجلس أعلى يتولى مهمة إبراز حقوق اللاجئين والدفاع عنها.



مخيم شاتيلا، لبنان، ٢٠٠٩ (المصدر: مركز بديل)

واستمرار حركة الاحتجاج ضد جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية؛ هي ذات أساس محلي، وليست جزء من حملة منظمة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية أو فصائل المقاومة. وعلى نحو مماثل، فإن المظاهرات في المخيمات الفلسطينية في لبنان مستمرة، ويتم تنظيمها محليا أو في إطار فضفاض في الإطار الداخلي للمخيم. ومنذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في فلسطين المحتلة؛ يجري تنظيم عدد لا يحصى من الفعاليات في جميع أنحاء الشتات الفلسطيني بدون الرجوع للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وفي وقت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ٢٠٠٦؛ قام ناشط اجتماعي في مخيم برج الشمالي في جنوب لبنان ببلورة فكرة «استطلاع رأي اللاجئين» بهدف الإظهار للقيادة الوطنية الفلسطينية بأن لاجئي «الخارج» لن يقبلوا الحرمان الدائم، ومع أن المشروع لم يستطع تجاوز مرحلة التخطيط، ويرجع ذلك جزئيا لعدم وجود دعم من قبل القوى السياسية المحلية؛ لكن مشروع «استطلاع اللاجئين» يشير بدون شك إلى احتمالات التنظيم الذاتي. وتوفر الانترنت أداة فعالة للتعبئة لمثل هذه المبادرات. هذا بالرغم من عدم استغلالها على الوجه الأكمل؛ بسبب ضعف البنية التحتية وتكلفة أجهزة الكمبيوتر، فالوصول للانترنت أصبح متاحا هذه الأيام لشريحة كبيرة من سكان المخيمات هذه الأيام؛ وذلك من خلال المراكز الاجتماعية للمنظمات غير الحكومية، مقاهي الانترنت وحيازة الحواسيب الشخصية. وقد عززت شبكة الانترنت التواصل الواسع فيما بين المخيمات بعضها ببعض ومع جماعات التضامن في الخارج، وقد أنشأت العديد من الشبكات خصيصا لكي تربط الفلسطينيين المحرومين وفلسطينيي الشتات معا؛ على سبيل المثال: مكتوب، لاجئ، بديل والائتلاف الفلسطيني لحق العودة، مشروع عبر الحدود ورفح اليوم.

---

* هذا المقال عبارة عن ملخص لورقة نشرت بالانجليزية ويجري العمل على إصدارها من قبل بديل باللغة العربية.

** روز ماري الصايغ: عالمة انثر وبولوجي، وباحثة في مجال التاريخ الشفوي، لها العديد من المؤلفات حول اللجوء الفلسطيني.

هوامش

١ تم حذف هذا القسم بسبب محدودية المساحة.

٢ الفئة الثالثة هي "لاجئي الداخل" [المهجرين داخليا] وهم الأشخاص الذين بقوا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، ولكن إسرائيل تمنعهم من العودة لقراهم وبيوتهم. وقد مارست الأنروا عملياتها في إسرائيل عام ١٩٥٠، وطردتها الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٥٢.

٣ قصص حصار شاتيلا أخذت من : العديد من الأعداء: تجربة الفلسطينيين في لبنان، روزماري صايغ، Zed Books، ١٩٩٤. وتم تسجيل الشهادات عن حصار مخيم جنين من قبل لندا طبر، وتم نشرها في "الذاكرة، الوكالة، قصص المقاومة: شهادات من مخيم جنين»، فنون نقدية: مجلة دراسات الجنوب-الشمال الثقافية والإعلامية، 12 (2) 2007. [Critical Arts: A Journal of South-North Cultural and Media Studies. 12 (2) 2007.]



مخيم جنين، ٢٠٠٢ (المصدر: وفا)



نيسان ١٩٤٨

فرديسيا. قضاء طولكرم. ٢٣ نسمة. هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

يردا. قضاء صفد. ٢٣ نسمة. هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

العريفية. قضاء صفد. هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

بيت نقـوبـا. قضاء القدس. ٢٧٨ نسمة. هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

بيت ثـــول. قضاء القدس. ٣٠٢ نسمة. هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

والدهيم (أم العماد). قضاء حيفا. ٣٠٢ نسمة. هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

خربة راس علي. قضاء حيفا. هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

بيت لحم. قضاء حيفا. ٤٢٩ نسمة. هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

تبصـر (خربة عزّون). قضاء طولكرم. هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

قالونيا. قضاء القدس. ١٠٥٦ نسمة. هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

القسطل. قضاء القدس. ١٠٤ نسمة. هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

إجليل القبلية. قضاء يافا. ٥٤٥ نسمة. هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

إجليل الشمالية. قضاء يافا. ٢٢٠ نسمة. هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

خربة بيت ليد. قضاء طولكرم. ٥٣٤ نسمة. هجرت في ٥ نيسان ١٩٤٨.

سيرين. قضاء بيسان. ٩٤٠ نسمة. هجرت في ٦ نيسان ١٩٤٨.

صيدون. قضاء الرملة. ٢٢٠ نسمة. هجرت في ٦ نيسان ١٩٤٨.

خلدا. قضاء الرملة. ٣٢٥ نسمة. هجرت في ٦ نيسان ١٩٤٨.

دير محيسن. قضاء الرملة. ٥٣٤ نسمة. هجرت في ٦ نيسان ١٩٤٨.

أم كلخا. قضاء الرملة. ٧٠ نسمة. هجرت في ٧ نيسان ١٩٤٨.

خربة بيت فار. قضاء الرملة. ٣٤٨ نسمة. هجرت في ٧ نيسان ١٩٤٨.

الغبية الفوقا. قضاء حيفا. هجرت في ٨ نيسان ١٩٤٨.

الغبية التحتا. قضاء حيفا. هجرت في ٨ نيسان ١٩٤٨.

دير ياسين. قضاء القدس. ٧٠٨ نسمة. هجرت في ٩ نيسان ١٩٤٨.

أبو شوشة. قضاء حيفا. ٨٣٥ نسمة. هجرت في ٩ نيسان ١٩٤٨.

خربة لد (لد العوادين). قضاء حيفا. ٧٤٢ نسمة. هجرت في ٩ نيسان ١٩٤٨.

عرب الفقراء. قضاء حيفا. ٣٦٠ نسمة. هجرت في ١٠ نيسان ١٩٤٨.

عرب ظهرة الضميري. قضاء حيفا. هجرت في ١٠ نيسان ١٩٤٨.

عرب النفيعات. قضاء حيفا. ٩٥١ نسمة. هجرت في ١٠ نيسان ١٩٤٨.

خربة ناصر الدين. قضاء طبريا. ١٠٤ نسمة. هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

عين المنسي. قضاء جنين. ١٠٤ نسمة. هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

الإعلامي زاهي وهبي*

حق العودة: كيف ترى النكبة بعد ٦١ عاما على حدوثها وماذا تقول للاجئين الفلسطينيين بهذه المناسبة؟

طبعا النكبة مستمرة بشكل أو بآخر وبوجوه واشكال متعددة بفعل استمرار الاحتلال، وبفعل تمادي الاستيطان في مختلف أرجاء فلسطين، ولكن في نفس الوقت الأمل أيضا لا يزال قائما ولا يزال كبيراً وان هذا الاحتلال مصيره إلى الزوال، لان الباطل لا يمكن ان يعم إلى الأبد، ولان الشعب الفلسطيني يؤكد في كل مناسبة وفي كل منعطف انه شعب حي قادر على صنع الحياة وعلى صنع الحرية وعلى صنع الاستقلال. ولو قمنا بمقارنة بين واقع الحال اليوم، وواقع الحال قبل عشر سنوات أو عشرين عاما أو ثلاثين عاما لوجدنا ان نضال الشعب الفلسطيني حقق انجازات كبرى، ولوجدنا أن قضية الفلسطينيين انتقلت من مجرد قضية لاجئين إلى قضية شعب يعترف كل العالم بحقه بالوجود وبحقه بالحرية وبحقه بالاستقلال، وهذا طبعا بفعل التضحيات الأسطورية التي قدمها الفلسطينيون. صحيح ان هنالك الكثير من الصعوبات وان هنالك كثير من التحديات، سواء على المستوى الداخلي الفلسطيني أو على المستوى العربي والعالمي، ولكن لا نملك الا التبشير بالأمل والتبشير بقرب اليوم الذي سيستطيع فيه الشعب الفلسطيني ان يحقق النصر على هذا العدو اللئيم الذي يتمادى، خصوصا في الآونة الأخيرة بجبروته وبطشه وبوحشيته؛ وأنا أظن انه كلما ازداد خوفا وكلما ازداد تأزما على مستويات عديدة داخل الكيان الإسرائيلي ازداد وحشية وعنصرية وعدوانية.

حق العودة: انت قلت أن الموعد يقترب للحرية والعودة، بنظرك ما هي الوسائل العملية لتحقيق ذلك؟

كل الوسائل مشروعة، إن الشعب الفلسطيني شعب يعيش تحت الاحتلال من حقه ان يقاوم هذا المحتل بكل ما استطاع اليه سبيلا، من حقه ان يقاوم بالحجر وبالمقلاع، ومن حقه ان يقاوم بالقصيدة وبالأغنية وباللوحة وبكل الإشكال التي تؤكد هويته وتؤكد انتمائه إلى هذه الأرض، إلى فلسطين. الصراع مع العدو الإسرائيلي هو صراع على كل شيء، هو صراع على الماضي... على الحاضر... وعلى المستقبل... هو صراع على التاريخ وعلى الجغرافيا. الاحتلال الإسرائيلي لم ولن يكتفي بمصادرة الأراضي وبمصادرة الحقول والبساتين، إنما هو يعمد إلى مصادرة التاريخ... إلى تزوير هذا التاريخ... والى انتحال صفات ليست له. لم يسلم من عمليات المصادرة حتى الفلكلور الفلسطيني، من لبس وأزياء ومن مأكولات... الخ. لذلك أي شكل من أشكال التأكيد على ابراز الهوية الفلسطينية هو شكل من أشكال المقاومة، ولكن لا يملك المرء اليوم لكي يكون واقعيا إلا أن يقول ان أهم الخطوات المطلوبة لتحقيق الحلم الفلسطيني هو الوحدة الوطنية الفلسطينية ووضع حد لهذا الانقسام الدموي الرهيب الذي حصل بين ابناء الشعب الفلسطيني وهذه مسؤولية تقع على عاتق الجميع. أتمنى أنا كابن لهذه القضية الفلسطينية... كحامل لجواز أو لجنسية فلسطين... وكمواطن عربي ولبناني أتمنى أن يصل الحوار الوطني الفلسطيني إلى ما يتمناه كل فلسطيني وما يتمناه كل حريص على القضية الفلسطينية.

وانا اريد ان يستفيدوا من هذه المناسبة من النكبة، وأقول تستطيع الحكومات والمؤسسات والجهات المانحة أن تعيد إعمار الجسور والمستشفيات والمدارس...الخ، ولكن من يعمر الوجدان ومن يعمر الضمير ومن يعمر الذاكرة هم الفنانون والأدباء والشعراء... إلخ. لذلك ادعوا وأتمنى على كل مبدع عربي ان يساهم بما استطاع إليه سبيلا في اعمار الوجدان العربي العام، وفي التفكير دائما بعدالة القضية الفلسطينية ونبل القضية الفلسطينية، ولا يظنن احد ان الكلمات تذهب أدراج الرياح، وان الكلمة لا تقدم ولا تؤخر. استعير قولا لمحمود درويش: «انه لا تجوز المفاضلة بين القلم والسيف كلاهما يكمل الآخر». وينبغي لكلماتنا ان تكمل تضحيات الشعب الفلسطيني وينبغي لحبرنا ان يرتقي إلى مستوى الدم الفلسطيني الذي يراق كل يوم على هذه الأرض المقدسة.

---

* نص المقابلة التي أجريت هاتفيا مع الأديب والإعلامي اللبناني زاهي وهبي.

الشاعر سميح القاسم*

حق العودة: ماذا يعني لك مصطلح النكبة؟ أو ما هو اول شئ يتبادر لذهن الشاعر سميح القاسم عندما يسمع كلمة النكبة؟

القاسم: أولا اريد ان أقول ان من حق الإنسان... كل إنسان في أي زمان وأي مكان، أن يعيش بأمن واستقرار في بيته وعلى أرضه، وليس من حق أي قوة في العالم نزع هذه الحرية الإنسانية الأولية، له أن يعيش في وطنه وفي بيته وعلى أرضه بأمان وبكرامة. لذلك، كل عمليات التشريد في التاريخ هي عمليات غير شرعية بالمقياس الإلهي والأرضي، يعني بالأعراف البشرية الراقية وبالأعراف السماوية، ولذلك تشريد الشعب الفلسطيني هو عمل غير قانوني وغير أخلاقي وغير عادل جملة وتفصيلا بدون أي كلام آخر.

النقطة الثانية التي أحب ان أؤكد عليها، من حق كل من شُرد ان يعود، وله القرار الأول والأخير، هو حق فردي شخصي جدا، ولذلك له يعود القرار في العودة أو قبول التعويضات أو عدم العودة أو أي شيء آخر، ولا تستطيع لا دولة ولا امة ولا حركة ولا برلمان او اطار في العالم ولا محكمة تستطيع تجريد الإنسان من هذا الحق الأولي والبسيط غير القابل للمساومة.

حق العودة: هذا يدعوني الى سؤال له علاقة بنفس الفكرة وهو ان حق العودة هو حق فردي مبني على الخيار الشخصي لكل لاجئ مشرد. ماذا لو كان هنالك اتفاق، بضغط دولي أو بقرار دولي جديد يلغي حق العودة؟ ماذا يقول سميح القاسم؟

القاسم: لا... لا... سيكون أي قرار من هذا النوع غير شرعي. لا تستطيع الأمم المتحدة ان تصادر حقي الشخصي في بيتي وفي أرضي، ولا تستطيع محكمة ولا أي مفاوضات سياسية عمل ذلك بغض النظر من يوقعه، فقط الله وحده قادر على إلغاء هذا الحق لأنه هو الذي يرث الأرض.

حق العودة: نستكمل حديثنا عن التعليق بكلمات على بعض الاصطلاحات التي تتردد بالشارع الفلسطيني أو في الثقافة الفلسطينية، النكبة ماذا تعني لسميح القاسم؟

القاسم: الصاعقة على طفولتي

حق العودة: النكبة المستمرة؟

القاسم: تسونامي

حق العودة: اللاجئون الفلسطينيون في العالم؟

القاسم: غياب الضمير الإنساني.

حق العودة: ستمر ذكرى النكبة الواحد والستين هذا العام وهي الذكرى الأولى في غياب شاعرنا الكبير محمود درويش، ماذا يقول سميح القاسم في غياب محمود درويش في ذكرى النكبة هذا العام؟

القاسم: بغض النظر عن النكبة... غياب محمود درويش هو غياب احد أفراد أسرتي.

حق العودة: كيف ترى او ما هو تصور سميح القاسم للحل العادل والدائم للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؟

القاسم: التصور الأفضل طبعا هو الدولة الديمقراطية العلمانية المتنورة لكل سكان هذه البقعة من الوطن العربي. ثانياً، اذا تعسر الأمر وتعذر، فحل الدولتين هو الحل الأمثل ولكن الأفضل حل الدولة الديمقراطية العلمانية، ولكن اذا تعذر وتعثر بسبب موقف الطرفين أو أي طرف من الطرفين فالحل الأفضل يصبح الدولتين.

---

* نص المقابلة التي أجريت هاتفيا مع الشاعر سميح القاسم.

الجمعية العامة لمركز بديل تقر في اجتماعها السنوي النظام الداخلي والتقرير السنوي

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، أقرت الخميس، ٣٠ نيسان ٢٠٠٩، الجمعية العامة لمركز بديل في اجتماعها السنوي العادي النظام الداخلي للمركز والتقرير السنوي: الإداري والمالي. ويذكر أن الجمعية العامة لبديل في اجتماعها الاستثنائي في ١٢ حزيران ٢٠٠٨ قد وضعت مهمة التحضير وإعداد النظام الداخلي المعدل على رأس سلم أولويات مجلس الإدارة المنتخب في حينه، لما لذلك من أهمية إستراتيجية لتطوير المركز والعمل المؤسسي. وبدوره عمل مجلس الإدارة المنتخب على تشكيل لجان مختصة، بالتعاون مع مستشارين قانونيين وخبراء في مجال العمل المؤسسي على إعداد مشروع النظام الداخلي. وبعد جولات عدة من النقاشات وورش العمل المكثفة التي قادها مجلس الإدارة، ولجنة الإعداد تم دعوة الجمعية العامة ، كما تم توجيه الدعوة لوزارتي الداخلية والإعلام حسب الأصول.

وقد كان على جدول اجتماع الجمعية عدة بنود أهمها: مناقشة مشروع النظام وإقراره، ومناقشة التقرير السنوي الإداري والمالي. بعد التحقق من اكتمال النصاب القانوني للاجتماع، افتتحت الجلسة من قبل رئيس مجلس الإدارة السيد عفيف غطاشة بتقديم بيان عن إجراءات الدعوة، وجدول الأعمال. ومن ثم جرى انتخاب السيد جمال الشاتي رئيسا للجلسة، ومقررين هما: د. نايف جراد، والسيد محمد جرادات. وقد افتتح رئيس الجلسة النقاش بإقرار جدول الأعمال الذي تصدره بند النظام الداخلي، حيث قدم الأعضاء ملاحظاتهم واقتراحاتهم، على مواد النظام التي تم مناقشتها تباعا، حيث تم اعتماد بعض الملاحظات، وتعديل بعض النصوص، وإلغاء أخرى. ومن ثم، جرى التصويت على النظام الداخلي ككل، حيث تم إقراره بأغلبية الثلثين حسب الأصول والقانون.

ومن ثم بدأت الجمعية العامة بمناقشة البند الثاني المتمثل في التقرير الإداري والمالي، حيث استهلت المناقشات بقراءة تقرير شركة سابا لتدقيق الحسابات من قبل مندوب الشركة السيد حسن ابو عليان. والى جانب ذلك قدمت لجنة الرقابة تقريرها إلى أعضاء الجمعية مؤكدة على ضرورة مراعاة التوصيات الواردة في التقرير. وبعد إبداء الملاحظات، والاستفسارات تم إقرار التقرير السنوي، وتقرير لجنة الرقابة.

هذا وقد تناول الاجتماع مناقشة قضايا أخرى على صلة بالبناء المؤسسي، كان من أهمها مسألة عضوية الجمعية العامة، والرؤية الإستراتيجية لعمل المركز. وقد أوصت الجمعية العامة بضرورة عقد ورش عمل مكثفة تتناول تلك القضايا بتركيز؛ لضمان المحافظة على ديناميكية المؤسسة وفاعليتها.



اجتماع الجمعية العامة لمركز بديل، ٢٠٠٩ (تصوير: مركز بديل)



لافتة لوزارة السياحة الإسرائيلية بالقرب من حاجز بيت لحم-القدس (المصدر: مركز بديل)

سمات الكيان الاستيطاني الإحلالي وعناصر أزمته

بقلم: احمد أبو غوش*

يتداول الكثيرون مصطلح «الاحتلال الصهيوني»، وهذا غير دقيق، لأن أهم سمة للنشاط الاستيطاني في فلسطين منذ عام ١٨٨٢ وحتى اليوم هي، الإحلالي. الإشارة إلى هذا الخطأ تضعنا أمام أزمة المصطلحات في الواقع العربي، ومنه الفلسطيني، وهي «إنتاجا واستعمالا، لا تقل خطورة عن بقية أزماته. فأزمة المصطلح عموما، وأزمة النظرية خصوصا، هي أم الأزمات، لأن تحديد المفاهيم والمصطلحات مسألة ضرورية لضبط العملية الفكرية وتنظيمها، وتحليل الفكر الاجتماعي وتأطيره في سياق منهجي بعيد عن الفوضى والشتات الذهني..»؛ هذا بالإضافة إلى ما للمصطلحات من أهمية في خلق حوار واضح وتكريس ممارسة قائمة على مفاهيم واضحة.

إن أهم فرق بين مصطلحي الاحتلال والإحلال هو، أن الأول يعني السيطرة على الأرض والناس للسيطرة على الموارد الاقتصادية وبزل فائض قيمة، (بزل تعني أخذ ومراكمة فائض القيمة)، بينما يعني الثاني، السيطرة على الأرض بدون الناس بنفيهم بالقتل، أو التهجير خارج أرضهم أو داخلها. لذلك جوهر العلاقة في ظل الاحتلال هو الاستغلال الاقتصادي الوطني، أما في ظل الإحلال فجوهره تناحري يقوم على نفي الآخر. إن أهم نتيجة للتحديد السابق هي، أن التناقضين في ظل الإحلال والاحتلال مختلفان من حيث حدتهما وطبيعتهما وأسس حلهما. يضاف إلى ذلك أن أهم سمة للاحتلال في القانون الدولي انه مؤقت؛ اي سيطرة مؤقتة على إقليم أو جزء من إقليم الغير، وقد ترتب على ذلك، بموجب السمة المؤقتة للاحتلال، عدم جواز اتخاذ إجراءات عملية أو قانونية يراد بها ادامته.

في المراحل الأولى للاستيطان الإحلالي، الجزئي أو الكلي، يتبنى المستوطنون عقائد ترتكز على حملهم رسالة حضارية ثقافية، وربما إلهية، ويحاولون التقرب من السكان الوطنيين. غير أن الصورة تنقلب مع كل مقاومة يبديها الوطنيون لأهدافهم التوسعية الإحلالية. لقد تغزل المستوطنون الأوائل بالفلسطيني العربي الذي يركب حصانا جميلا ويتمنطق بخنجر. غير أن صورته تغيرت، فصار العربي الغبي الناكر للجميل الذي يرفض الرسالة الحضارية، وصار العربي القذر الذي يعيش في بيت قذر مع حيواناته. بالمقابل، المستوطن ذكي وحضاري ويقطن في بيت جميل تحيط به الزهور وروائحها، وكلبه أجمل وأنظف من كلب العربي.

يتبنى المستوطنون «ديموقراطية السيد» أو «ديموقراطية الشعب المختار» التي تقوم على حكمهم لأنفسهم حكما ديموقراطيا ليبراليا، بينما يفرضون على الآخر طغيانهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وتبرز في الواقع الاستيطاني ظاهرة الثنائية الاقتصادية (متقدمة ومتخلفة)، كما تبرز ظاهرة التبعية الاقتصادية للنظام الرأسمالي الغربي، ويلاحظ ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية، واتباع سياسة الاستزراع الاقتصادي الذي يقوم على نقل عناصر العلمية الاقتصادية إلى إقليم متخلف.

هذا بالإضافة إلى شيوع الالتجاء إلى تبني نظم ومفاهيم اقتصاد الحرب، والتركيز على وجود خطر خارجي. كما يتسم البناء الطبقي في مجتمع الاستيطان بأولوية التناقض الخارجي، وأولوية الوعي الاستيطاني على الوعي الطبقي، واختلاط الوضع الطبقي بالوضع الإثني.

تشابه الإحلال الاستيطاني في فلسطين مع الإحلال الاستيطاني بشكل عام، في أنه سعى إلى خلق توازن سكاني لصالحه، واعتمد على دعم دولة أو دول أوروبية، وتبنى نمطا اجتماعيا اقتصاديا وثقافيا غربيا، وتبنى بالتحديد، ديموقراطية «الشعب المختار»، وسعى إلى إقامة مستوطنات مستقلة عن السكان الأصليين، وإلى احتلال أوسع مساحة ممكنة من الأرض، وركز على الأراضي الزراعية الغنية، وسعى إلى تحقيق توازن دولي لصالحه. واختلف من حيث أنه لم يرتبط بدولة أم، فالإحلال، الجزئي والكلي، الذي ارتبط بدولة أم انتهى بانتهاء الاحتلال (الجزائر وأنغولا وكينيا). كما سعى، منذ البداية، إلى إحلال العمل والاستهلاك والحراسة العبرية، مما ساعد على خلق تنمية اجتماعية اقتصادية عسكرية صهرت المستوطنين المنحدرين من أصول اثنية مختلفة، في مجتمع واحد. وتبنى لغة خاصة، وحاول انتاج ثقافة جديدة ليساهم في « بعث الشعب اليهودي»

لقد سيطر المستوطنون اليهود على ٦,٦٪ من الأراضي الفلسطينية الانتدابية حتى العام ١٩٤٧، والتي شكلت ١٩,٦٪ من الأراضي الزراعية، وزادت نسبة المستوطنين من ٧,٢٪ سنة ١٩١٨ إلى ٣١,٥٪ سنة ١٩٤٨. وبالرغم من كون المستوطنين أقلية، إلا أنهم كانوا أفضل تنظيما، وأوضاعهم الاقتصادية أكثر تطورا، وقدرتهم العسكرية أكبر بما لا يقارن بالفلسطينيين والعرب، وظلت الهجرة من الخارج أهم مصدر للزيادة السكانية. وهجّر، في المقابل، بالقوة والتهديد بها ما بين ٧٥٠ . ٩٠٠ ألف فلسطيني بين نهاية عام ١٩٤٧ وبداية عام ١٩٤٩. وفي عام ١٩٦٧ احتل الكيان الاستيطاني بقية فلسطين وأراض عربية، مما أدى إلى تهجير ٤٣٠ ألف فلسطيني منهم ١٩٣٥٠٠ هجروا للمرة الثانية. لقد مارس الكيان الاستيطاني سياسة إحلالية واحتلالية في الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، نجم عن السياسة الإحلالية سيطرته على أكثر من نصف هذه الأراضي وضم القدس العربية إلى كيانه، فإذا انطلقنا من حقيقة أنه صار دولة معترفا بها سنة ١٩٤٨، وترتب على ذلك أنه صار دولة محتلة لأراضي الغير في زمن انتهى الاحتلال بالسيطرة المباشرة، وصار مطروحا على المستوى الدولي ضرورة إيجاد حل للقضية الفلسطينية التي تهدد استقرار منطقة مهمة في العالم، صار مهما أن نتساءل، إلى إي حد سيتخلى الكيان الاستيطاني الإحلالي عن طبيعته الإحلالية ويتراجع إلى حدوده المعترف بها؟وكيف سيواجه أزمة التوازن الديموغرافي ضمن هذه الحدود؟ وإذا كانت قضية اللاجئين، وحقهم في العودة واحدة من القضايا



بيار عدس، قضاء يافا، ٣٤٨ نسمة، هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

أبو زريق، قضاء حيفا، ٦٣٨ نسمة، هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

الكفرين، قضاء حيفا، ١,٠٦٧ نسمة، هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

تبصـــر (خربة عزّون)، قضاء حيفا، ١,٣٩٢ نسمة، هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

النغنغيّـــة، قضاء حيفا، ١,٣١١ نسمة، هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

خربة زلفة، قضاء طولكرم، ٢٤٤ نسمة، هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

المنشيّة، قضاء طولكرم، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

الدلهمية، قضاء طبريا، ٤٧٦ نسمة، هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

نطاف، قضاء القدس، ٤٦ نسمة، هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

خربة السركس، قضاء حيفا، ٧٥١ نسمة، هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

عرب الغوارين (بما فيها جدرو)، قضاء حيفا، ٧١٩ نسمة، هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

هوشة، قضاء حيفا، ٤٦٤ نسمة، هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

الطيرة، قضاء بيسان، ١٧٤ نسمة، هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

ساريس، قضاء القدس، ٦٥٠ نسمة، هجرت في ١٦ نيسان ١٩٤٨.

وعرة السريسن، قضاء حيفا، ٢٢٩ نسمة، هجرت في ١٦ نيسان ١٩٤٨.

خربة الكساير، قضاء حيفا، هجرت في ١٦ نيسان ١٩٤٨.

وادي حنين، قضاء الرملة، ١,٨٧٩ نسمة. هجرت ١٧ نيسان ١٩٤٨.

خربة الوعرة السوداء (عرب المواس)، قضاء طبريا، ٢,١٦٩ نسمة، هجرت في ١٨ نيسان ١٩٤٨.

طبريا (عرب)، قضاء طبريا، ٦,١٦٠ نسمة، هجرت في ١٨ نيسان ١٩٤٨.

عرب الصبيح، قضاء الناصرة، هجرت في ١٩ نيسان ١٩٤٨.

مسكة، قضاء طولكرم، ١,٠٢١ نسمة، هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

بركة رمضان (وقف الشيخ رحمن)، قضاء طولكرم، هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

عرب الزبيد، قضاء صفد، هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

العلمانية، قضاء صفد، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

المنصورة، قضاء الرملة، ١٠٤ نسمة، هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

الخيزين، قضاء الرملة، ٢٣٢ نسمة، هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

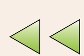
صرفند الخراب، قضاء الرملة، ١,٢٠٦ نسمة، هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

غوير أبو شوشة، قضاء طبريا، ١,٤٣٨ نسمة، هجرت في ٢١ نيسان ١٩٤٨.

السمرا، قضاء صفد، ٣٣٦ نسمة، هجرت في ٢١ نيسان ١٩٤٨.

الحسينية، قضاء صفد، ٣٩٤ نسمة، هجرت في ٢١ نيسان ١٩٤٨.

حيفا (عرب)، قضاء حيفا، ٧٢,٨٤٨ نسمة، هجرت في ٢١ نيسان ١٩٤٨.



المطروحة للحل، فإن حلها جزئيا أو كليا يعني مفاقمة هذه الأزمة. فإذا أصر الكيان الاستيطاني على رفض حل الدولتين لشعبين، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، فإلى أي حد يستطيع مواجهة التطور العالمي القائم على إطفاء الحرائق المتفجرة المعيقة لعالم معولم يهيمن عليه المركز؟ وإذا كان خياره استمرار الوضع الراهن، والوضع الديموغرافي في ظله قارب على التوازن، فإلى أي حد سيواجه هذا الكيان أزمة بالمعنى الحقيقي؟ وماذا سيطرح في مواجهتها؟ هل يتحمل هذا الكيان بأن يصبح دولة جنوب أفريقيا في الشرق الأوسط؟ أم يقبل بحل الدولتين لتظل مشكلة الانفجار الديموغرافي في كيانه المعترف به دوليا قائمة؟

من يتابع انجازات الكيان الإحلالي في فلسطين على المستوى الاقتصادي والتقني والعسكري، حيث يحتل مرتبة متقدمة على صعيد التنمية البشرية، ويملك قطاعات صناعية متقدمة، وبالذات في المجال العسكري، ويصنف ضمن الدول العشرة الأقوى في العالم، قد يستهجن استنتاجنا، بأن هذا الكيان رغم كل ذلك، يعاني من أزمة وجود. فما هي عناصر هذه الأزمة؟

١. أزمة التوازن الديموغرافي. أمام الكيان الاستيطاني الإحلالي في فلسطين خياران كل منهما أصعب من الآخر، فهو إما أن يلتزم بالشرعية الدولية وينسحب إلى حدود عام ١٩٤٨، أو يستمر في تحديه لها ويتمسك باحتلاله لكل الأراضي الفلسطينية. في ظل الخيار الأول سيضطر إلى التخلي عن أهم سمة للكيان الإحلالي الإستيطاني وهي، التوسع الاستيطاني واستجلاب مزيد من المهاجرين. فإذا حدث ذلك، (وهو حسب رأينا غير متوقع على المدى المنظور،) فإن انتهاء أو انخفاض وتيرة العداء الخارجي لهذا الكيان، ستضعه أمام مشاكل داخلية متعددة أهمها، التناقضات الإثنية والطبقية، ولأن هذا الحل غير ممكن إلا بعودة، ولو جزء من اللاجئين، سيواجه هذا الكيان مشكلة التوازن الديموغرافي المتصاعد لصالح السكان العرب، فهم يشكلون اليوم (عام ٢٠٠٨) ١٧٪ من السكان (بدون سكان القدس والجولان، فبضمهم تصبح النسبة حوالي ٢٠٪). أما إذا تبنى الخيار الثاني، واستمر في احتلال كل الأراضي الفلسطينية، فإن هذا التوازن سيصبح مشكلته الكبرى، إذ من المتوقع أن يتساوى عدد الفلسطينيين بالمستوطنين خلال العام ٢٠١٠. هذا التوازن في ظل حتمية مقاومة الاحلال والردود الفاشية العنصرية ضد المقاومة سيغير صورة له حرص على تأكيدها، وهي صورة الجزيرة الديموقراطية وسط دكتاتوريات متخلفة. لقد أثبتت تجربة الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ بأن النضال الوطني ضد هذا الكيان يفقده الكثير من ميزات قوته.

المسألة الثانية المرتبطة بالتوازن الديموغرافي هي، مسألة اللاجئين الفلسطينيين الذين وصل عددهم إلى سبعة ملايين (٢٠٠٨)، فالموافقة على عودتهم حتى إلى المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ تعني بداية النهاية لهذا الكيان، والتنكر لحقهم في العودة يعني بقاء المنطقة العربية في حالة غير مستقرة. علما بأن غالبية الأحزاب الصهيونية، ترفض حق العودة لكل اللاجئين حتى إلى المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧، والقانون الدولي ينص على حق عودة اللاجئين إلى المناطق التي هجروا منها.

٢. أزمة العداء بمحيطه. على هذا الصعيد، استمرار الواقع القطري واستقراره، أو حدوث خلخلة فيه لمصلحة النزعة القومية العربية التي ما زالت قائمة، يشكلان أزمة مستمرة لهذا الكيان، رغم تحقيقه انجاز مهم بعقد اتفاقيات سلام مع قطرين عربيين هما مصر والأردن، ورغم تطبيع العلاقات مع أقطار عربية أخرى. فإصراره على استمرار احتلال الجولان يبقيه في حالة عداء مع سوريا، والتوازن والتطورات في الواقع اللبناني خلقت جبهة مواجهة جديدة نسبيا، وعدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن قنبلة موقوتة قابلة للانفجار، واللا استقرار في مصر يخيفه أكثر من أي شيء آخر. ولأن حل القضية الفلسطينية وفق تسوية الحد الأدنى يشكل له أزمة عميقة ككيان إحلالي، فإن أزمات هذا الكيان متعددة الأوجه. لقد أراحه تراجع المد القومي العربي، وهبوط المد اليساري، وهو الآن يواجه المد الإسلامي، عربيا وفلسطينيا ، فماذا سيحدث إذا تجذر الخط الوطني؟

٣. أزمة القوة التقليدية في مواجهة المقاومة. إن نجاح الكيان الإحلالي في بناء قوة عسكرية تقليدية جبارة أثبت جدواه في مواجهة الجيوش العربية التقليدية، إلا أن حروبه مع المقاومة اللبنانية والفلسطينية، أظهرت نقاط ضعف خطيرة لدى هذا الكيان. فالمقاومة العقائدية المحمية بالجماهير استطاعت وضع حد لعربدته وانتصاراته السريعة، وسببت له إحراجا عالميا لاضطراره إلى خوض حروب فاشية قمعية ضد المدنيين. ما طرحناه سابقا يظهر أن هذا الكيان يعيش أزمة بعدة وجوه وأبعاد.

٤.التحولات في الواقع الدولي. لقد حدث في الواقع الدولي تحولات كبيرة خلال الأعوام العشرين الماضية، كان أهمها التحول الإنقلابي في دول الاتحاد السوفييتي سابقا، وانتهاء مرحلة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة بأزمة كساد عظيم، واستمرار الفشل في خلق استقرار في العراق وأفغانستان وفلسطين. وبسبب ذلك، نعتقد أن العالم على أبواب متغيرات أهمها : قيام عالم متعدد الأقطاب، وحدوث أزمات عميقة في عدد من دول العالم، وتغليب التوجه نحو محاولات أكثر جدية لإنهاء الصراعات المؤثرة على الاستقرار الدولي. فإذا حدث ذلك في ظل تعنت الكيان الاحلالي واستمرار نزعته اليمينية بالتجذر، وعدم قدرته على التأقلم مع هذه التحولات، وبالربط بين حتمية تصاعد النضال في مواجهته، واستعداده للقمع الفاشي في مواجهة المقاومة، يمكن التأكيد أن أزمة هذا الكيان سوف تتعمق.

وفي كل الظروف والمعطيات، للقوى الفلسطينية أثرها المهم في تعميق هذه الأزمة أو التخفيف منها. ولأن مطالب الشعب الفلسطيني بحدها الأدنى عامل مهم في تفاقم أزمته، فإن التخلي عن مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، أو اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة، أو التنازل عن حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم، قد يخفف من هذه الأزمة، ولكن لمرحلة قصيرة. فالتوازن في الواقع الفلسطيني سيتعرض للخلخلة في حالة حدوث تنازل عن واحد من الثوابت الوطنية الفلسطينية.

إن أهم عامل في أزمة الكيان الإحلالي هو تمسك الشعب الفلسطيني بهويته وحفاظه على قضيته ووحدته واستمرار نضاله، والثقافة والقيم الوطنية هي العامل الأهم في انجاز ذلك.

---

*احمد ابو غوش: باحث وكاتب فلسطيني، له العديد من المؤلفات، رئيس جمعية أهالي عمواس.

مشاهد متكررة للنكبة المستمرة

للمجزرة ثقافتها... للمخيم وجدانياته

بقلم: فاطمة مصالحة*

أصوات لانفجارات تدفعك مرتبكا لمغادرة دفء فراشك، عند ضحى يوم شتائي، تنظر لسماء الجنوب باتجاه المخيمات الوسطى، سماء البريج، النصيرات، المغازي، دير البلح، دخان كثيف يتصاعد، وطائرات تحتل السماء، وتلقى بأسلحتها على مقرات ومباني ومؤسسات، تتجه بنظرك تجاه الشمال، لتشاهد أعمدة دخان تتحول إلى سحب هرمية، قاعدتها بأرض غزة وقممها تحاكي سماؤها...

يدفعك المشهد إلى جهاز تلفازك، لاكتشاف هول الضربات...، رجال متناثرة أجسادهم على الإسفلت، وأخرى مدفونة بين الركام، وآخر يطلق صرخته الأخيرة، بشهادة لكي يلاقي الرب على دينه...، وآخر يرفع سبابته معلنا إيمانه.

يطل علينا أحد مراسلي الفضائيات من مستشفى الشفاء، ناقلا مشاهد لأكوام من الأشلاء (أيدي وأرجل وأجزاء من أجساد مكومة في زوايا غرف المستشفيات، مشهد يقارب لقطع الغيار المهملة في كراج قديم لسيارات مدمرة....).

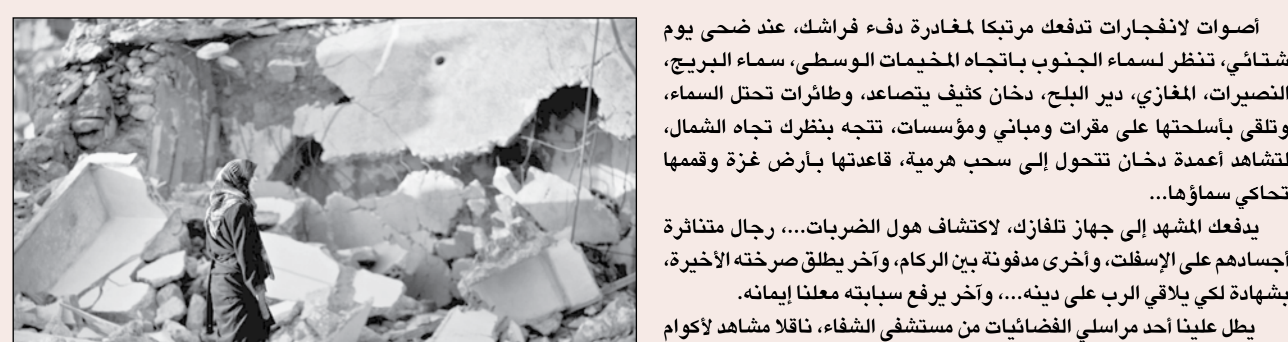
تعلن الضحايا بصيحاتها وصمتها الأبدي...هي المذبحة... منذ دير ياسين تتواصل، هي المجزرة...المجسدة لصبرا وشاتيلا تستنسخ، هي الحرب...منذ ١٩٤٨ معلنة...، وتعلن دولة الاحتلال، بذلك حربها على مدينة غزة ومخيماتها لتجسد أخلاقيات الحرب والعدو لتؤكد لمن يوهم نفسه بالأخر، بأن لا وجه للعدو إلا الرعب ولا أخلاق لحربه إلا الموت...!

تصدمك المشاهد...، وتدفعك لتساؤل أن كانت البداية بهذا الحجم...، والمجزرة بتلك البشاعة...، كيف سيكون السيناريو؟ وهل سيكون مسلسل للعديد من المجازر يجسده محترفي الإبادة على أرض غزة ومخيماتها...؟ وأي أخراج يعده قادة الحرب لها...؟ وهل ستكون الملحمة بطولية أم مأساوية...وهل ستكون نكبة جديدة...؟

وبعد ذلك تأخذ الطائرات بإلقاء حممها على بيارات البرتقال، التي تلتف حول البيت وتصاحب حممها بيانات ورقية تطالب أهالي المنطقة بالمغادرة والرحيل، معلنة بذلك بداية الحرب البرية، ليأتي في الصباح مشهد الرحيل...عندها تأتي جدتي بصيحاتها البكائية (الظواهرة[1] أطلعونا من البلاد ..... واليوم رحلوا الناس من بيوتها ..... الناس رحلت من المغراقة[2])

تطل عبر سياج بيتك لمشهد الرحيل، نساء وأطفال يحملون صرر صغيرة...، المشهد ألتقط بالأبيض والأسود عام ١٩٤٨م، لكي يكون مادة تثقيفية لأطفالي في مجموعات عائدون، بالمخيم الذي تلجأ إليه تلك العائلات الهاربة من دبابات الاحتلال، تحاول عبرها عكس المشهد لذاكرتهم الصغيرة، وترسيخ الوعي بالنكبة التي لم يشهدها أبائهم، ولكن أجدادهم هم من عاشوها قبل أكثر من ستين عاما.

الآن المشهد ليس بحاجة لعدسة، ولا للون الأبيض والأسود، يتجسد لهم بمعايشة حالة البحث عن ملجأ، يقيهم من المجزرة، المشهد بحاجة لوعي يحلل ما مدى صدقنا مع قيم المواجهة والصمود والمقاومة...



الدمار يعم القطاع، كانون الثاني ٢٠٠٩ (المصدر: www.zoriah.com)

يطرح نقاش داخل الأسرة، على إثر رحيل أهل المغراقة، ماذا سنفعل؟ يقرر والدي مدعوما بنا بأن لا مغادرة للبيت، ودعواته أن تمر الحرب بسلام ويلطف بنا الرحمن الرحيم، وأحاول إقناع نفسي بأن دفء الفراش هو الوطن...! والمشهد لن نكرره مرة أخرى بهروبنا من الموت الذي يعايشنا منذ هروبنا الأول، قبل أكثر من ستين عاما...، لنواجه كل يوم الموت بذل اللاجئين خمسين ألف مرة...، ولتكن مواجهة مرة واحدة وبعدها الحياة...!

كل ما تناقلته وسائل الإعلام من مناظر للمجازر، التي ابتكرتها الآليات التي تربض على بعد ٤٠٠ متر من بيتك، تعزز القلق الذي سكن صدر طفلة بالسابعة من عمرها عام ١٩٨٢م، على إثر مشاهد لمجزرة صبرا وشاتيلا، وحالة الخوف المتنامية على مخيم شاركت مقاعد الدراسة أبنائه، كانت حالة اكتشاف للقضية ولواقع اللجوء، لطفلة ولدت في بيت ريفي ولاعبت فراشات البيادر والبساتين المنتشرة حول بيتها، ولكي يكون مشهد اللجوء الأول للأزقة الضيقة وللبيوت المتلاصقة، لمكان يطلق عليه المخيم، ليأتي الانتماء لهؤلاء البشر، كونها لاجئة... وتتجسد علاقات الحب معهم، من خلال مقاعد الدراسة ويكبر ليعزز بداخل الطفلة معنى الانتماء الحقيقي، دافعا بذلك حالة الخوف والقلق على من شاركتهم مقاعد الدراسة، من هول المجزرة التي تجسدها كوابيس وأحلام مشاهد لضحايا صبرا وشاتيلا، تلاحق ذاكرة الطفلة بهذيان فكري، بان علينا مقاومة المجزرة، وعلينا حماية المخيم، الشاهد والشهيد على جريمة الاقتلاع لشعب من أرضه...

يتكرر المشهد بمجزرة جنين ٢٠٠٢، لترسخ ثقافة المجزرة في وجدانياتنا،التي ثرنا عليها عام ١٩٨٧، عندما دعمت صبرا وشاتيلا عند أطفال المخيم وجدان الرفض لثقافة الضحية، ولتنهض لتنتفض على عدو يرسخ ثقافة أن تعيش الضحية بوجدان المجزرة...، كان رد على أثر تراكم وجداني ووعي لدى جيل يرفض استلابه كشعب، ليعلنها ثأرا لضحايا صبرا وشاتيلا بحجارته...

تجسدت انتفاضة الأقصى بمجازر، وأن كانت أرقامها بالعشرات، أو المئات، أو الألوف...، فالإنسان في قاموس الإعلام والسياسة ما هو إلا رقم، معززة بذلك حالة التعاطي الوجداني مع ثقافة المجزرة، التي جسدت بعد مجزرة جنين، دفعني ذلك في عام ٢٠٠٢ على إثر ما حدث في مخيم جنين، بتشكيل مجموعات عائدون بالمخيمات الوسطى، لكي ندعم بداخلهم وعي الانتماء لذاكرة العودة، ونواجه بذلك ثقافة المجزرة التي تنقلها تقارير إخبارية وبيانات حزبية عبر أرقام وقصص بكائية للضحية، تستجدي النصرة من الغير، والعطايا من موائد اللئام والكرام...!

أخذ وجدان الأم لهؤلاء الأطفال بداخلي ينمو، ليدعم حالة صمود داخل بيتي، الذي يبعد عن المخيم ٢٠٠٠ متر، ولكي يعزز حالة حراسة للمخيم من تحرك آليات، تنتظر على بعد ٤٠٠ متر قرار التوجه للمخيم لسحقه، مشاهد وصور مفجعة لأطفالي عبر تخيل المشهد الكارثي إن تقدمت...، وتساؤلي القلق، من منهم سيبقى على قيد الحياة؟ وهل سيكون لقاء بعد الحرب إن بقينا على قيد الحياة؟

يكبر الخوف وتزداد وتيرته، مع واقع التقارير الإخبارية على مدار الساعة، حول مجازر هنا أو هناك ، لتلجأ لذاتك دافعا كل قناعات الصمود والمقاومة في زوايا العبث أمام هول ما يجري حولك....!كل لحظة تقول: هو الموت، هو القدر، مصيرنا.

وحالة تساؤل تنتابك حول تاريخنا المجسد بسلسلة متصلة من المجازر، وهل مازلت قناعات المقاومة لثقافة المجزرة باقية، وتحمل برأسي...!، ولماذا الإنسان الفلسطيني في ميزان الإنسانية لا قيمة له إلا كرقم، وهل علينا إعادة حساباتنا مع المؤسسة والقيادة والحزب؟

إن الأرقام في صيغة الضرب، والطرح، والقسمة، يجب أن تأخذ بجدول الحياة عندهم...، لا قيمة لانتصار إلا عندما يحقق أهدافه، بالعودة وإنهاء وجود المخيم من جغرافية المعمورة العابسة بوجه قاطنيه...، ولكي نقضي على ثقافة المجزرة، يجب تعزيز ثقافة الإنسان وقيمته في قاموسنا الإعلامي والسياسي والثقافي.

---

* فاطمة مصالحة، ناشطة فلسطينية في مجال الدفاع عن حق العودة، قطاع غزة.

هوامش:

١ الظواهرة / احدى عائلات قبيلة الحناجرة ومعظمهم لاجئون من بئر السبع عام ١٩٤٨

٢ المغراقة/ منطقة ريفية بين مدينة غزة والمخيمات الوسطى، أثناء الحرب تقدمت عبرها الآليات وتمركزت قربها بهدف الدخول والانقضاض على مدينة غزة من جهة الجنوب، معظم منازلها دمرت أثناء الحرب.

التاريخ الجديد والنكبة

بقلم: آفي شليم*

كان عام ١٩٤٨ عاما للبهجة والمأساة؛ بهجة النصر بالنسبة لليهود، وعام المأساة بالنسبة لعرب فلسطين. ويربط الإسرائيليون عام ١٩٤٨ بـ«حرب الاستقلال»، في حين يعتبرها الفلسطينيون عام النكبة أو الفجيعة، وكل من شارك في الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى له روايته الخاصة لما حدث في ذلك العام المشؤوم. في هذه المقالة؛ سوف ننظر حصريا في الرواية الإسرائيلية وعواقبها.

في البداية، اسمحوا لي أن أسجل ملاحظة شخصية؛ أنا يهودي عراقي نشأ في إسرائيل وعاش معظم حياته في بريطانيا، وأشعر بذنب مضاعف تجاه الفلسطينيين. كإنجليزي، أشعر بالخجل من سجل بلدي المذهل في النفاق والخيانة، وذلك عند النظر في كل مسافة الزمن للوراء وصولا لوعد بلفور لعام ١٩١٧. وكإسرائيلي؛ أنا مثقل بالشعور العميق بالذنب الثقيل بالنظر إلى الظلم والمعاناة التي سببها شعبي للفلسطينيين على مدى الستين سنة الماضية.

المعزوفة الصهيونية التقليدية لأحداث ١٩٤٨ معروفة جيدا، ومقبولة على نطاق واسع في الغرب؛ وهي تضع كل اللوم عن الحرب ونتائجها على الجانب العربي، وهذه هي الرواية الوطنية الرسمية للتاريخ؛ وعلى هذا النحو؛ هذه رواية تبسيطية، انتقائية وتخدم المصالح الذاتية. وهي في جوهرها دعاية المنتصرين، فهي تصور المنتصرين كضحايا، كما أنها تلقي اللوم على الضحايا الحقيقيين، الفلسطينيين، على سوء حظهم.

ومع ذلك، لم تواجه هذه الرواية الأحادية الجانب أية تحديات مهمة خارج العالم العربي حتى أواخر الثمانينيات؛ حيث كانت احتفالات الذكرى الأربعين لإنشاء دولة إسرائيل في عام ١٩٨٨ مترافقة مع صدور أربعة كتب:

سمحا فلابان، ميلاد إسرائيل: أساطير ووقائع؛

بيني موريس، نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ١٩٤٧ – ١٩٤٩؛

ايلان بابيه، بريطانيا والصراع العربي – الإسرائيلي، ١٩٤٨ – ١٩٥١؛

آفي شليم، التواطؤ على الأردن: الملك عبد الله، الحركة الصهيونية وتقسيم فلسطين.

قمنا فيما بيننا بتحدي الكثير من الأساطير التي جاءت مغلفة ميلاد إسرائيل والحرب العربية – الإسرائيلية الأولى؛ وقد وصلنا إلى حد صرنا فيه معروفين جماعيا بالـ"المؤرخين الجدد" أو بالمؤرخين الإسرائيليين المنقحين. وما أن صدرت كتبنا الأربعة حتى اندلعت الحرب على المؤرخين الإسرائيليين الجدد.

وهناك أربعة محاور جدل في النقاش الذي يدور حول عام ١٩٤٨، وهي:

سياسة بريطانيا إبان أفول الانتداب في فلسطين.

التوازن العسكري في عام ١٩٤٨.

الأهداف الحربية للعرب.

مسببات مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

السياسة البريطانية تجاه إنهاء الانتداب على فلسطين

في ذلك الوقت، قامت القيادات الصهيونية، ولاحقا كتاب صهاينة، بتصوير السياسة البريطانية بأنها معادية تماما للـ«يشوف»«اليهودي»، المجتمع اليهودي قبل الاستقلال في فلسطين، وكانت التهمة الرئيسية تقول أن بريطانيا تسلح وتشجع حلفاءها العرب لمقاومة ميلاد الدولة اليهودية عن طريق القوة.

وجرى الاحتفاظ بمكانة خاصة في قاموس الأشباح الصهيوني للسيد «أرنست بيفين»، وزير خارجية بريطانيا في حكومة حزب العمال آنذاك؛ فقد تم تصوير «بيفن» بأنه غول كبير، كوحش في صورة إنسان. وقد كنت حينها في الثالثة من عمري، وكنا نعيش في بغداد، واعتادت أمي أن تقول لي: «إذا لم تأكل عصيدتك، سوف يأتي السيد «بيفن» ويأخذك بعيدا». وهذا التهديد لم يخفق يوما في تحقيق هدفه!

قضى إيلان بابيه كليا على القصة الصهيونية التقليدية حول السياسة البريطانية في فترة نهاية الانتداب، وكانت حجته أن بريطانيا انسحبت لمصلحة ظهور الدولة اليهودية؛ ولكنها، دعمت تابعها الملك عبد الله في إمارة شرق الأردن، في جهوده الرامية لإجهاض عدوهما المشترك، وهو المفتي الحاج أمين الحسيني. وقد كان أساس السياسة البريطانية هو «إمارة شرق أردنية أكبر»؛ من أجل مساعدة الملك عبد الله لتوسيع مملكته على حساب الفلسطينيين.

كانت الدولة الفلسطينية التي تتوخاها خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧، في نظر بريطانيا هي المرادف لدولة المفتي، وبالتالي كان العداء للمفتي ولدولة بقيادة المفتي هو عامل ثابت وهام في السياسة البريطانية بين عامي ١٩٤٧ – ١٩٤٩.

وبالتالي، فالقضية التي يتعين طرحها ضد بريطانيا في تلك المرحلة الحرجة من الكفاح لأجل فلسطين؛ هي ليس محاولة بريطانيا الحيلولة دون إقامة دولة يهودية، بل في كونها ساعدت على إجهاض ولادة دولة فلسطينية.

التوازن العسكري

رأى المؤرخون القدامى حرب عام ١٩٤٨ على أنها صراع غير متكافئ بين داود اليهودي وجالوت العربي؛ وبأنها كانت كفاحا يائسا وبطوليا؛ وبالتالي كفاح يهودي ناجح ضد صعوبات جمة؛ وأن بطولة المقاتلين اليهود ليست موضع جدل، وليس هناك مجال للجدال في أن الجولة الأولى من القتال كانت في الحقيقة صراع من اجل البقاء. مع العلم، أن قوة الدفاع الإسرائيلية زادت عن جميع القوات العربية، النظامية وغير النظامية، التي عملت في فلسطين.

وتختلف التقديرات حول عديد القوات العسكرية للجانبين؛ وأفضل هذه التقديرات تشير إلى أن إسرائيل كان لديها ٣٥،٠٠٠ جندي في الميدان؛ بينما حوالي ٢٠،٠٠٠ – ٢٥،٠٠٠ جندي للعرب، ومشكلة القوات الإسرائيلية لم تكن تتعلق بنقص القوى البشرية وإنما في قوة النيران التي بحوزتها؛ حيت قوة نيرانها لم تكن تذكر. ولكن إسرائيل قامت خلال الهدنة الأولى بانتهاك حظر إدخال السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة، وقامت باستيراد الأسلحة من الكتلة الشرقية ومن ضمنها المدفعية، الدبابات والطائرات الحربية.

أدت واردات الأسلحة غير المشروعة على قلب ميزان القوى العسكري بشكل حاسم لصالح إسرائيل؛ وأصبح الإسرائيليون لا يتفوقون في مجال القوى البشرية وعدد الجنود فقط، بل يتفوقون على خصومهم بالأسلحة أيضا، ولذا كانت النتيجة النهائية للحرب ليست معجزة، وإنما انعكاسا لميزان القوى العسكري بين العرب واليهود. في تلك الحرب كما في معظم الحروب، الطرف الأقوى يفوز بالحرب.

أهداف العرب من الحرب

والسؤال الثالث هو لماذا أرسلت الدول العربية جيوشها إلى داخل فلسطين عند لحظة انتهاء الانتداب في ١٥ أيار ١٩٤٨؟ والجواب الصهيوني الدارج والرسمي هو: أن العرب كانوا موحدين وأن هدفهم كان تدمير الدولة اليهودية الوليدة ولرمي اليهود في البحر، ولكن الواقع كان أكثر تعقيدا من ذلك بكثير.

فقد كان التحالف العربي الذي واجه إسرائيل عام ١٩٤٨ هو أكثر التحالفات انقساما وتفككا، وغير منظم ومتداعي في تاريخ الحروب، ولم يكن هناك أية خطة إستراتيجية عربية متفق عليها لإدارة تلك الحرب؛ والجيوش العربية لم تكن مهيأة وغير مجهزة بالمعدات لاستمرار الحرب لمدة طويلة، كما أن معظم القادة العسكريين العرب كانوا غير أكفاء.

كما كانت هناك منافسة بين الأسر الحاكمة العربية في اللعب بين الملك فاروق في مصر والحكام الهاشميين في كل من الأردن والعراق، كما شعرت كل من سوريا ولبنان بالتهديد من طموحات الملك عبد الله لتنصيب نفسه حاكما على بلاد الشام (سوريا الكبرى).

تدخلت الجيوش العربية ظاهريا لمساعدة الفلسطينيين، لكنها تعاملت معهم بوحشية واحتقار؛ فقد وعدت الجامعة العربية الفلسطينيين بالمال والسلاح، ولكنها لم تف إطلاقا بوعودها، وبالتالي؛ لم تقم بمساعدتهم على تقرير مصيرهم. باختصار، كان لتخلي العرب عن الفلسطينيين في وقت الضيق، وعدم قدرة القادة العرب على التنسيق بين استراتيجياتهم العسكرية والدبلوماسية كان عاملا رئيسيا في ضياع فلسطين.

أسباب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

هذه هي المسألة الأكثر إثارة للجدل، والتي تقع في قلب الصراع العربي–الإسرائيلي؛ فحوالي ٧٠٠،٠٠٠–٧٥٠،٠٠٠ فلسطيني، أي ما يقارب نصف سكان فلسطين العرب؛ أصبحوا لاجئين في عام ١٩٤٨. والسؤال هو: هل غادروا من تلقاء أنفسهم، أم دفعوا للرحيل؟ وبالطبع، فإن جذور قضية اللاجئين ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع المسؤولية عن حل هذه المشكلة؛ ولدينا هنا روايتين على طرفي نقيض.

الرواية الإسرائيلية الرسمية دأبت على القول بأن الفلسطينيين غادروا البلاد بناء على أوامر من قادتهم، وتوقعهم لعودة ظافرة بعد أن تكون الجيوش العربية قد طهرت البلاد أمامهم؛ وبهذا تكون إسرائيل غير مسؤولة بأي حال من الأحوال عن تحويل الفلسطينيين إلى لاجئين. فيما دأبت الرواية العربية على القول بأن الفلسطينيين لم يغادروا من تلقاء أنفسهم: لقد دفعوا للخارج، وإسرائيل هي التي طردتهم؛ وبالتالي عليها منحهم حق العودة إلى ديارهم، وتعويض أولئك الذين يختارون عدم العودة.

درس بيني موريس في كتابه لعام ١٩٨٨ ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكل شامل ومعمق وموضوعي؛ ولم يجد أي دليل على دعوات عربية موجهة للفلسطينيين لمغادرة منازلهم، كما لم يجد دليلا على وجود خطة صهيونية رئيسية لطرد الفلسطينيين. وبالتالي رفض كلا من قصة الأوامر العربية وتفسيرات الدولة اليهودية اللصوصية. وخلص إلى أن مشكلة اللاجئين كانت نتيجة ثانوية للحرب.

عدد لا يحصى من المراجعين الذين أشاروا إلى أن استنتاجات بيني موريس لا تتفق مع الأدلة التي استخرجها؛ وبأن الأدلة تشير إلى درجة أعلى بكثير على مسؤولية إسرائيل عن التهجير الجماعي للفلسطينيين. ومن المسلم به؛ أن هناك أسبابا عديدة لرحيل الفلسطينيين؛ ولكن السبب الأهم كان يتمثل في الضغوط العسكرية والسياسية والنفسية التي مارستها إسرائيل عليهم.

خلاصة

يدور مجمل النقاش بين المؤرخين الإسرائيليين القدامى والجدد حول المسؤولية الأخلاقية عن عواقب الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى؛ المؤرخون القدامى يظهرون إسرائيل باعتبارها الطرف البريء، وبوصفها ضحية للعدوان العربي. ولكن الأدلة التي قدمها المؤرخون الجدد تبين بوضوح بأن إنشاء دولة إسرائيل انطوى على ظلم هائل للفلسطينيين. ولا يأتي هذا القول لإنكار شرعية قيام إسرائيل في حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بل يأتي للتأكيد على أنها لعبت دورا رئيسيا في تحويل أكثر من نصف العرب الفلسطينيين إلى لاجئين. وبالتالي، لا يمكن حل هذا الصراع ما لم تقر، وتتحمل إسرائيل نصيبها من المسؤولية عن نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين.

هل للتأريخ الجديد لعام ١٩٤٨ أي دلالات أوسع وأبعد من الحرب بين المؤرخين؟ وهل لذلك أي صلة بالسعي من أجل السلام هذه الأيام؟ لقد كانت إجابة الراحل ادوارد سعيد على هذه الأسئلة بالإيجاب، وأشار إلى أنه ينبغي على الفلسطينيين والإسرائيليين أن يتعلموا كيف يتعايشون جنبا إلى جنب بسلام. ولذلك، من الضروري أن يفهموا تاريخهم الخاص، وتاريخ بعضهم البعض، وبأنه ليس كافيا بالنسبة لكل جانب أن يجري بحثا نقديا لأفعاله الخاصة في عام ١٩٤٨؛ بل ينبغي أن يكون لدينا صورة شاملة ومشتركة لما حدث في الحرب، من أجل التعامل مع نتائجها؛ ومن اجل التوصل لحل معقول لجميع المشاكل التي تعود جذورها لعام النكبة ٣٠ نيسان، ٢٠٠٩.

---

* آفي شليم: أستاذ العلاقات الدولية في جامعة أكسفورد، وهو مؤلف كتاب «الجدار الحديدي: إسرائيل والعالم العربي» (٢٠٠٠)؛ وكتاب «أسد الأردن: حياة الملك حسين في الحرب والسلام» (٢٠٠٧)، ومحرر مشارك مع يوجين روغان لكتاب «الحرب من أجل فلسطين: إعادة كتابة تاريخ ١٩٤٨» (٢٠٠٧).

لن ننسى ...

خربة وادي الحمام، قضاء طبريا،
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

المجدل، قضاء طبريا، ٤١٨ نسمة،
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

كفر سبت، قضاء طبريا، ٥٥٧ نسمة،
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

كراد البقّارة، قضاء صفد، ٤١٨ نسمة،
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

كراد الغنّامة، قضاء صفد، ٤٠٦ نسمة،
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

كفر عانة، قضاء يافا، ٣,٢٤٨ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

سلمة، قضاء يافا، ٧,٧٠٨ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

ساقية قضاء يافا، ١,٢٧٦ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

الخيرية، قضاء يافا، ١,٦٤٧ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

بيت دجن، قضاء يافا، ٤,٤٥٤ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

ياجور قضاء حيفا، ٧٠٨ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

بلد الشيخ، قضاء حيفا، ٤,٧٧٩ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

قنّير، قضاء حيفا، ٨٧٠ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

يافا، قضاء يافا، ٧٦,٩٢٠ نسمة،
هجرت في ٢٦ نيسان ١٩٤٨.

سمخ، قضاء طبريا، ٤,٠١٤ نسمة،
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

تليل، قضاء صفد، ٣٤٩ نسمة،
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

غربة سعسم، قضاء حيفا، ١٥١ نسمة،
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

غربة المنصورة، قضاء حيفا، ٢٢٣ نسمة،
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

القدس، قضاء القدس، ٦٩,٦٩٣ نسمة،
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

الشونة، قضاء صفد، ١٩٧ نسمة،
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

المد احل، قضاء صفد،
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

الدردارة (مزعة دراجة)، قضاء صفد،
١١٦نسمة، هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

خربة الدامون، قضاء حيفا، ٣٩٤ نسمة،
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

كبّارة، قضاء حيفا، ١٣٩ نسمة،
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

الريحانية، قضاء حيفا، ٢٧٨ نسمة،
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

أيار ١٩٤٨

يازور، قضاء يافا، ٤,٦٧٥ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

جريشة، قضاء يافا، ٢٢٠ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

الغابسية، قضاء عكا، ١,٤٣٨ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

الجلمة، قضاء حيفا،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

البطيمات، قضاء حيفا، ١٢٨ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.



الأرض في الذاكرة الفلسطينية

بقلم: عبد الفتاح القلقيلي (أبو نائل)*

١- الأرض في الثقافة الفلسطينية

١-١- الثقافة الفلسطينية:

قد يكون هنالك سياسة قطرية او اقتصاد قطري، او أدب قطري، ولكنه من الصعب ان يكون هنالك ثقافة عربية قطرية. اما قطر فلسطين فذو خصوصية غير نابعة من طبيعة فلسطين واهلها او من طبيعة مناخها، بل من طبيعة كونها في مواجهة عدو عنصري إحلالي طردي في فضاءات السياسة والاقتصاد والثقافة. ولذلك فان الثقافة الفلسطينية أخذت بالتبلور منذ مطلع القرن العشرين، واكتسبت خصوصيتها من موقع حارس الارض والمقاوم، ولكنها لم تكن الا نَسَغا حيويا من جذور الثقافة العربية.

وان الثقافة الفلسطينية وحدة واحدة في فلسطين والشتات، وفي ذات الوقت تراعي الخصوصية المكانية باعتبارها ضمانة للحفاظ على الشخصية الوطنية التي ما زالت تكابد وتتحدى وتقدم الاجوبة اليومية لأسئلة الحاضر والمستقبل في مواجهة المشروع الصهيوني القائم على الاحتلال والاحلال والتذويب والإبادة .

الهوية الثقافية، باعتبارها المعرّف الحضاري، وباعتبارها المعيارية السلوكية للافراد والجماعات، تتعرض لهجمات شرسة ومبرمجة لتشويهها وتذويبها وتحويل مرجعياتها بما يخدم عولمة آخذة بالتوحّش. والقوة الغاشمة المحتلة تعمل على حفر مقولاتها بالحديد والنار؛ وسؤال الهوية الثقافية المترافق مع الضعف السياسي والحضاري قد يدفع الى ذروتين مرَضيتين هما التطرف او الاستسلام. ولان الفضيلة (كما يقول الفلاسفة) تقع بين رذيلتين هما الافراط و التفريط، فلا بد من مواصلة الاضائة والتنوير على المسألة الثقافية.

١-٢- مفهوم الارض عند الفلسطينيين:

في اللهجة الفلسطينية يأتي مصطلح الأرض أو "الوطاة" ليعني المعنى العام والخاص، أي الأرض كاسم جنس وكملكية، سواء كانت خاصة أو مشاع للأسرة أو القبيلة أو القرية، وكان العديد من الفلسطينيين، كأخوتهم في سوريا الكبرى، يتهرّبون من تسجيل الأرض باسمهم في الطابو العثماني ليتفادوا دفع الضرائب الباهظة التي لا قِبَل لهم بها. ولذلك بقيت مساحات شاسعة في فلسطين مشاعاً أو مسجلة باسم "مقطعجية" أو"ملتزمين" يقيمون في المدن الفلسطينية أو في بيروت أو دمشق، واكتفى أصحابها بحق الاستعمال.

ورغم ضعف السيكلوجيا الفردية بتملك الأرض آنذاك، فإن الذاكرة الشعبية الفلسطينية تحمل قداسة خاصة للأرض، وكأن الجاحظ قصدهم عندما قال "حب الوطن طبع في الناس"؛ فهم يعتقدون أن أرض فلسطين مقدسة لسببين: الأول لأن الله باركها دون غيرها فجعلها مهبط الرسل جميعاً ومسرى آخرهم (محمد صلى الله عليه وسلم) ومعراجه، فهي بوابة الأرض إلى السماء. والثاني لأنها مجبولة التربة بدم الشهداء المدافعين عنها (تاريخياً) ضد الغزاة منذ العبرانيين قبل الميلاد وحتى الإسرائيليين قبل أيام، ويعتقد الريفيون منهم أن ذلك هو سبب احمرار تربتها المسمّاة "سَمَكَة».

ومنذ بداية الهجرة الاستيطانية اليهودية في فلسطين تطور لدى الفلسطينيين مفهوم الارض فصارت ثلاثية الابعاد: جغرافي واقتصادي واجتماعي، ونما التمسكُ بأرضهم الخاصة وتقديسها، وشيئاً فشيئاً صاروا ينظرون لها كجزء من شرفهم، وأصبح التخلي عنها معيباً، وتداولوا مقولة، سرعان ما أصبحت من المقولات العامة جداً: "الأرض كالعرض"، تدنيسهما عار، والتخلي عنهما مذلة، و"الأرض بتتعوضش". وعندما سئل أحد اللاجئين عن الارض أجاب بأن الأرض مثل العرض، ولكنه هرب من القبية (عام١٩٤٨) بعرضه لأن "الأرض لا تُسرق ويمكن استعادتها حتى لو اغتصبت، أما العرض فلا". وتتذكر لاجئة بأن أهالي زرعين لم يقبلوا أن يبيع أحدهم دونماً واحدا. وتتذكر أنه عندما عرض أحدهم على آخر بيع أرضه حصلت "ملحمة بالنبّوت" (أي معركة دموية بالعصي الكبيرة). وترى لاجئة أخرى أن من يبيع أرضه إنما يبيع عرضه ودينه معاً. ويتذكر احدُ سكان قرية الجديدة – قضاء جنين، انه في عام ١٩٤٦،وكان عمره عشر سنوات،اضطر اهله لبيع قطعة ارض لاحد سكان القرية، وكان ابن الشاري صديقه . وفي العام التالي زرعها المالك الجديد "مقثاة" (اي بندورة وبطيخ و فقوس وخيار ...)، و صدف ذات يوم ان ذهب مع صديقه الى قطعة الارض تلك فاكل من قثّائها . وعندما عاد ابلغ اهله بما كان، فاستشاطت امه غضبا، وضربه أبوه صائحا: الا تعلم ايها الاهبل ان الارض كالعِرض ؟! واضطرارنا لبيعها لا يعني قبولنا ان يمتلكها آخرون لدرجة ان نذهب معهم اليها ويستضيفونا فيها!!

فوجئ الطفل بالموقف، فقال لهم باكيا : هذه اختي، اليست عِرضنا ؟! وزوجتموها لغريب، و نذهب لزيارتها كل يوم ويستضيفنا زوجها !!

ضحك الوالدان، و اسموه منذئذ "الفليسوف"، وصار ذلك له لقبا(القلقيلي ٢٠٠٤، ٢١).



فلسطينيون يحيون ذكرى يوم الأرض، ٢٠٠٩ (المصدر: وفا)

١-٣- حماية الارض:

يؤكد العديد من الباحثين، ومنهم بعض المؤرخين الجدد الاسرائيليين ان الحقيقة ليست كما تزعم الادبيات الصهيونية. فقد قاوم الفلسطينيون الاستيطان واستملاك الاراضي والتهجير منذ بدأت ملامحه. ففي عام ١٩١٠ وعام ١٩٢٠ قاوموا بيع الاراضي للمؤسسات اليهودية رغم ان البيع كان بدون علمهم من قِبل عائلات (سرسك مثلا) لم ير الفلاحون افرادها. لقد قاوم الفلاحون انذاك طردهم من الارض اكثر من مقاومتهم بيعها لانهم اصلاً لا يملكونها.

وكان رد الفعل الفلسطيني في البداية تجاه الاستيطان اليهودي وشراء الاراضي محليا وانفعاليا، ثم اخذ منحى سياسيا ومستداما. ومعارضة الشعب الفلسطيني للهجرة اليهودية والاستيطان سبقت تاسيس الحركة الصهيونية، ولكنها تصاعدت وتجذرت بعدها. ففي عام ١٨٩١ارسل عدد من وجهاء البلاد برقية بتوقيعهم من القدس الى اسطنبول تطالب السلطات العثمانية بمنع اليهود الروس من دخول فلسطين وحصولهم على الاراضي (فرسون ٢٠٠٣ :١٠٧). وفي عام ١٩٠٨ هاجم الفلاحون المستوطنين في منطقة طبرية، وارسل وجهاء المدن الفلسطينية المختلفة برقيات احتجاج الى الصدر الأعظم (رئيس الوزراء)، وكتبت الصحف (وخاصة نجيب نصار في جريدة الكرمل) مقالات تندد بالحركة الصهيونية وتدين تساهل السلطات الرسمية معها، وتحذّر من عواقب استيطانها (فرسون ٢٠٠٣ : ١٠٧، ١٠٨).

وفي ١٩١٠ تصاعد النشاط الفلسطيني ضد الاستيطان والهجرة وخاصة اثر بيع الثري البيروتي اميل سرسق اراض واسعة قرب طبرية.

وازداد القلق الفلسطيني من الاستيطان اليهودي بعد الاحتلال الانجليزي نظرا لما لاحظوه من ممالأة بريطانيا للصهيونية من وعد بلفور الى صك الانتداب مرورا بتعيين هربرت صوموئيل مندوبا ساميا. فتطورت نشاطات الفلسطينيين لمنع الاستيطان وبيع الاراضي والهجرة.

وقد استخدم الفلاحون وفقراء المدن العنف ضد المستوطنين اليهود، اما النخبة فتنادت عام ١٩٢٠ لتشكيل اللجنة التنفيذية لتوحيد الجهود السياسية السلمية للتاثير في السياسة البريطانية لوقف دعمها للحركة الصهيونية. وأكدت اللجنة التنفيذية على رفضها المطلق لفكرة الوطن القومي اليهودي، وادانت تبني بريطانيا له وما ترتب على ذلك من سياسات واجراءات. وفي عام ١٩٢٣ عرضت حكومة بريطانيا على اللجنة التنفيذية تشكيل "وكالة عربية" تعترف بها بريطانيا على غرار الوكالة اليهودية؛ ولكن، و بما ان الحكومة البريطانية ستستشير الوكالة العربية فيما يخص المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالوسط العربي، اما فيما يخص الهجرة اليهودية والاستيطان فالوكالة اليهودية هي المعاون والمستشار، فقد رفضتها اللجنة التنفيذية عندما عُرضت عليها لان الاولوية لديها هي لوقف الهجرة اليهودية والاستيطان وليس للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية. وقال رئيس اللجنة موسى كاظم الحسيني "نحن غير معنيين (الآن) بنوع ومستوى المجتمع الذي سنبنيه، انما نحن معنيون بحماية الارض التي سنبني عليها مجتمعنا" (القلقيلي، ٢٠٠٣ : ٢٠).

وقد اعترف تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها ولسون (الرئيس الامريكي) عام ١٩١٩ برئاسة السيد كراين "بأن السكان غير اليهود في فلسطين – وهم تسعة اعشار السكان تقريبا– يرفضون البرنامج الصهيوني رفضا باتا، والجداول تثبت انهم لم يُجمعوا على شيئ مثل اجماعهم على هذا الرفض" (السفري، ١٩٣٧ : ج١، ٣٧) .

وفي تلك الفترة، انقسم الفلسطينيون الى ثلاث تيارات ذات هدف واحد وهو منع الهجرة اليهودية والاستيطان. التيار الأول يرى ان السبيل الى ذلك هو المقاومة العنيفة ضد الانتداب البريطاني والمؤسسات الصهيونية وخاصة ذات العلاقة بالهجرة والاستيطان. وكان الفلاحون وفقراء المدن هم انصار هذا التيار .

اما التيار الثاني فكان يرى ان السبيل السياسي هو الانجح، ويتمثل هذا الاسلوب بالضغط السياسي والشعبي السلمي على بريطانيا لتغير سياستها المحابية لليهود. وانصار هذا التيار وقادته هم "الافندية" الوطنيون، اي ابناء الطبقة الارستقراطية والملاك الكبار، ويمثلهم المجلسيون(انصار المجلس الاسلامي الاعلى)، وكانت قيادة هذا التيار لموسى كاظم الحسيني، ثم من بعده للحاج امين الحسيني .

اما التيار الثالث، فيرى انه لا سبيل لتغيير سياسة بريطانيا بالمعارضة والضغط، والسبيل الانجع لذلك التغيير هو التعاون مع السلطات البريطانية والتفاهم معها وإقناعها ان مصلحة بريطانيا مع العرب وليس مع اليهود. واصحاب هذا التيار هم البرجوازيون والتجار ووكلاء الشركات (الكومبرادور) بزعامة راغب النشاشيبي. وما زالت هذه التيارات الثلاث في فلسطين، ولكن بحلول امريكا محل بريطانيا.

وفي عام ١٩٢٩، انفلت زمام الامور من النخبة، واندلعت انتفاضة آب في كل من القدس وحيفا ويافا وصفد والخليل، و أُطلق عليها في حينها "هبة البراق"، واعتبرتها الادبيات الماركسية "هبة الفلاحين". وكانت حصيلة تلك الانتفاضة ١٣٣ قتيلا من اليهود و ١١٦ شهيدا من الفلسطينيين، و سقط عدد كثير من الجرحى من الطرفين ومن قوات الامن البريطانية (فرسون، ٢٠٠٣: ١٦٢ – ١٧٠).

وكانت حركة عز الدين القسام (١٩٣٤) أول حركة فلسطينية آمنت "بالعنف" لا ضد اليهود فقط بل وضد الانجليز باعتبارهم محتلين ومتواطئين مع اليهود. وقد استشهد هذا القائد في اشتباك مع القوات البريطانية في شهر تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٣٥، ولكن رفاقه واصلوا نشاطهم، وان لم يكن بشكل منتظم مما ادى في النهاية الى اضطرابات متواصلة ومتبادلة بين الفلسطينيين والمستوطنين وقواتهم المسلحة في ١٥/٤/١٩٣٦ (فرسون، ٢٠٠٣ : ١٧٤). وتطور هذا الوضع ليُتوج بالثورة الفلسطينية الكبرى(١٩٣٦–١٩٣٩) التي خاضت كفاحا مسلحا ضد المستوطنين والمهاجرين وضد السلطات البريطانية وكل من يسهل انتقال الاراضي لليهود بشكل رسمي أو شخصي – اجنبيا كان ام عربيا. ولتهدئة الاوضاع، اصدرت بريطانيا (١٩٣٩) مذكرة سُميت بالكتاب الابيض، كان اهم ما في تلك المذكرة تقييد هجرة اليهود وانتقال الاراضي لهم.

بعد كل هبة فلسطينية، ابتداءا من انتفاضة ١٩٢١(التي انطلقت من يافا في الاول من ايار من ذلك العام، واستمرت لمدة اسبوع وغطت معظم انحاء فلسطين وخاصة محافظة يافا، وكان من ضحاياها ٢٠٠ من اليهود و ١٢٠ من العرب) كانت سلطات الانتداب تعلن بعض الوعود لاسترضاء الفلسطينيين واجهاض انتفاضتهم. وتلك الوعود لم تكن اجراءات ليبرالية او اصلاحات اقتصادية او تسهيلات، بل كانت وعودا بتقييد الهجرة اليهودية للبلاد، و بعدم تسهيل انتقال ملكية الاراضي لليهود. ولكن بريطانيا لم يسجل تاريخها اي وفاء باي وعد للعرب عموما وللفلسطينيين خصوصا منذ هنري بالمرستون المتوفى عام ١٨٦٥ وحتى توني بلير الذي ما زال "حيا يسعى".

ورغم انهيار الثورة وتشتت قادتها واعدام بعضهم الا ان النشاط الفلسطيني تواصل ضد الاستيطان والهجرة، وضد القوات الصهيونية المسلحة شبه الرسمية. وشكلت الحرب العالمية الثانية منعطفا جديدا للنشاط الصهيوني وللنشاط الفلسطيني في مسالة استقدام المهاجرين والاستيلاء على الارض للطرف الاول، والتمسك بالارض للطرف الثاني.

حتى نيسان ١٩٤٧، كان ميزان القوى متعادلاً أو مائلاً نحو العرب حول مسألة الهجرة والأرض. فرغم احتضان الانتداب البريطاني للحركة الصهيونية، ورغم الدعم الأمريكي المطلق للنشاطات الصهيونية المختلفة، لم تستطع الحركة الصهيونية أن تمتلك إلا ٦٪ من الأرض ولم تستطع أن تُدخل من اليهود إلى فلسطين أكثر من ٣٣٪ من سكانها.

كان الواقع هكذا لأن وسائل الصهيونية لامتلاك الأرض واستقدام المهاجرين كانت التحايل والإغراء بالمال، وقد استطاع الفلسطينيون الصمود النسبي أمام تلك الوسائل. أما بعد ان قررت بريطانيا إنهاء انتدابها، وبدأت بعرض القضية على الأمم المتحدة (نيسان ١٩٤٧) لجأت الحركة الصهيونية للعنف، للقوة العسكرية التي لم يستطع الفلسطينيون الصمود أمامها لعدة عوامل، وأهمها انعدام السلاح والذخيرة، والافتقار للخبرة، وقلة الدعم وتآمر الدول العربية وخاصة المجاورة منها؛ يضاف الى ذلك أن تقدير العرب عامة والفلسطينيين خاصة لأنفسهم وللقوة العسكرية اليهودية كان خاطئاً تماما.

---

* عبد الفتاح القلقيلي (أبو نائل): باحث وكاتب فلسطيني، الأمين العام للمجلس الأعلى للتربية والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية.

المراجع

١-القلقيلي، عبد الفتاح (٢٠٠٤) الأرض في ذاكرة الفلسطينيين إصدار شمل-مركزاللاجئين والشتات الفلسطيني – رام الله

٢- السفري، عيسى (١٩٣٧) فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية. يافا: مكتبة فلسطين الجديدة.

٣- فرسون، سميح؛ ترجمة عطا عبد الوهاب (٢٠٠٣) فلسطين والفلسطينيون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. نيسان.

٤- القلقيلي، نائلة (٢٠٠٣) "صيرورة المؤسسة السياسية الوطنية الفلسطينية" من اللجنة إلى الدولة. أطروحة دكتوراه في الأكاديمية الدبلوماسية الروسية. موسكو. نيسان.

٥- القلقيلي، عبد الفتاح (٢٠٠٥) على الرصيف، العودة للدراسات والنشر- رام الله

التنكّر للقرار ١٩٤ يقابله الإقرار بعدم شرعية قيام إسرائيل

بقلم: باسم صبيح*

١. توطئة:

تمثل قضية اقتلاع وطرد الشعب الفلسطيني من أرضه ودياره الأصلية في الفترة الواقعة بين قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ وإعلان قيام دولة إسرائيل بتاريخ ١٥ ايار ١٩٤٨، حجر الزاوية للصراع الفلسطيني- الصهيوني. يطلق الفلسطينيون على عملية اقتلاعهم من أرضهم والنتائج التي ترتبت على هذا الاقتلاع مصطلح "النكبة"، ويجمع العديد من المراقبين والسياسيين ان هذه النكبة، بما خلفته من نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية، غيرت وجه العالم بشكل عام، وخلقت عدم استقرار في الشرق الأوسط بشكلٍ خاص (موريس، ٢٠٠٤)، لما يزيد عن السّتة عقود.

لقد سيطر هذا التشريد والاقتلاع على تفسيرات المؤرخين والقانونيين لأكثر من ٦٠ عاماً، وظل محل جدال حتى بداية الثمانينيات من القرن العشرين، حيث كانت المعزوفة الصهيونية هي المسيطرة، وتحديداً في الغرب. باختصار، تعزو الرواية الإسرائيلية الرسمية، والمدعومة ايضاً من منظري الحركة الصهيونية، تهجير او طرد الفلسطينيين من أرضهم إلى الادعاء القائل بأن أغلبية الفلسطينيين هاجروا من أرضهم طوعاً وبأوامر من الزعماء العرب الذين أعلنوا الحرب على إسرائيل عام ١٩٤٨ نتيجة رفضهم لقرار تقسيم فلسطين (شيلر-جلاوس،٢٠٠٧)، وهو ادعاء ما زالت الحركة الصهيونية تروج له في جميع المناسبات. في المقابل، فان الرواية الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية، تصر على ان الفلسطينيين طردوا من وطنهم الأصلي بعملية تطهير عرقي منظمة مسبقاً نفذتها الحركة الصهيونية بحق شعب اعزل (خالدي، ٢٠٠٧). يمثل هذه الرواية بشكل واضح البروفسور الراحل ادوارد سعيد الذي يجادل الرواية الإسرائيلية بقوله: ان عملية طرد الفلسطينيين من أرضهم نتجت بشكل مباشر عن «تطهير عرقي مفضوح» وان «أي وصف آخر لهذه الأعمال التي قام بها الجيش الإسرائيلي هي تزييف ساخر للحقيقة، بالرغم من الاعتراضات التي يتمسك بها اليمين الصهيوني المتصلب» (سعيد، ٢٠٠١). بالإضافة إلى التأييد الذي تحظى به هذه الرواية من القانونيين والسياسيين العرب والعالميين، فإنها أصبحت مدعومة خلال السنوات العشرين الأخيرة من قبل مجموعة من المؤرخين الإسرائيليين الجدد، الذين استخدموا الأرشيف الإسرائيلي والبريطاني، واستطاعوا دحض الرواية الإسرائيلية الرسمية بشكل فاصل (خالدي، ٢٠٠٧). يمثل هؤلاء المؤرخون الدكتور إلان بابيه، الذي تعتبر إصداراته عن طرد الفلسطينيين من أرضهم ذو قيمة سياسية عالية للغاية، والذي يقول: ان ترحيل الشعب الفلسطيني الأصلي من وطنه كان جزءاً من عملية تطهير عرقي صهيونية منظمة ومعدة سلفاً لتهجيرهم (بابيه، ٢٠٠٦).

وبالرغم من انكشاف مدى الزيف في الرواية الإسرائيلية، وخصوصاً في الأوساط الأكاديمية وحركات التضامن، ما زالت إسرائيل تتنكر للاعتراف عن مسؤولياتها التاريخية والأخلاقية والقانونية عن طرد الفلسطينيين من أرضهم وتشريدهم في أنحاء المعمورة، وترفض عودة اللاجئين إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم كما نص القرار الاممي ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة في كانون الأول ١٩٤٨. ففي الوقت الذي يعيش فيه لاجئو الشعب الفلسطيني في مخيمات اللجوء وفي ظروف غاية في القسوة، تمارس إسرائيل هيمنها على أملاك اللاجئين وذلك بهدف طمس أية معالم تشير إلى ان الفلسطينيين كانوا سكاناً أصليين في فلسطين، وهذا واضح بشكل جلي من خلال عملية التهجير والتطهير العرقي المتواصلة التي تمارسها دولة إسرائيل منذ نشوءها وحتى يومنا هذا، والتي كان آخرها أوامر هدم وإخلاء بعض الأحياء العربية في مدينة القدس المحتلة.

ساتطرق في هذه المقالة الى العوامل التي مهدت لصدور القرار الدولي ١٩٤، والى تفسير الفقرة ١١ من القرار ١٩٤. وفي الختام ملخصا مكثفا للتفسير الاسرائيلي للقرار ١٩٤.

٢. العوامل التي مهدت لصدور القرار ١٩٤:

على ضوء احتدام الصراع الدائرة على ارض فلسطين بين المنظمات الصهيونية والقوى الفلسطينية تدخلت الامم المتحدة كجهة مسؤولة عن الانتداب على فلسطين واصدرت قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ عام ١٩٤٧، والذي نص على تقسيمها الى دولتين، واحدة لليهود وأخرى للفلسطينيين، والذي نص ايضاً على تخصيص ٥٦٪ من ارض فلسطين التاريخية لليهود، اما النسبة المتبقية من الأرض فقد خصصت للفلسطينيين العرب (بابيه، ٢٠٠٦). تم رفض القرار من قبل القيادة الفلسطينية والعربية في تلك الفترة، ونتج عن تبنيه من قبل الامم المتحدة ادخال فلسطين وشعبها في مرحلة صراع دامية مع الحركة الصهيونية بقيادة ديفيد بن جوريون، والتي كانت تنفذ مخططاً مبيتاً للاستيلاء على فلسطين وطرد سكانها الاصليين منها. بلغ هذا الصراع ذروته في الاشهر الست التي سبقت اعلان قيام دولة اسرائيل على ارض فلسطين، ارتكبت خلال تلك الفترة المشؤومة العديد من المجازر، اشهرها مجرزة دير ياسين، واقتلع الشعب الفلسطيني من أرضه ودمرت المئات من القرى وصودرت ممتلكات الناس البسطاء، وذلك بحسب شهادات اللاجئين أنفسهم، وشهادات عدد من المؤرخين الإسرائيليين الجدد (بابيه، ٢٠٠٦). مع انتهاء هذه الجولة المبيتة من عملية التطهير العرقي للسكان الفلسطينيين من قبل الحركة الصهيونية وإعلان قيام دولة اسرائيل على اراضي فلسطين في ١٥ ايار ١٩٤٨، تبين ان ثلثي الشعب الفلسطيني أصبحوا لاجئين في المنافي والأجزاء التي تبقت من فلسطين والتي صارت تعرف فيما بعد بالضفة الغربية وقطاع غزة (مركز بديل: اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: المسح الشامل لعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥).

على اثر هذه الاحداث الدامية، وتحديداً بتاريخ ١٤ ايار ١٩٤٨، اجتمعت هيئة الامم المتحدة وأقرت في اجتماعها الطارئ إرسال الوسيط «الكونت فولك بيرنادوت» الى فلسطين لتقصي الحقائق ودراسة الوضع الكارثي في فلسطين، والمتعلق بتهجير الفلسطينيين من وطنهم ومصادرة أملاكهم من قبل العصابات الصهيونية. في آب ١٩٤٨ وبعد دراسته لآثار الحرب وما نتج عنها، قدم الوسيط الدولي تقريراً لمجلس الأمن الدولي أوصى فيه «بالاقرار فوراً لكل اللاجئين الفلسطينيين المهجرين في صراع عام ١٩٤٨ بممارسة حقهم في العودة الى ديارهم التي هجروا منها»، كما اوصى بان تقوم الحكومة الاسرائيلية باتاحة الفرصة لعدد محدود من اللاجئين بالعودة الى منازلهم وممتلكاتهم (تاكنبرج، ١٩٩٨). لكن، كان واضحاً ان إسرائيل ترفض التوصيات التي جاءت في تقرير الوسيط الدولي، وكانت كما هي اليوم، ترفض الاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى منازلهم وممتلكاتهم، وقد اتضح هذا الهدف الإسرائيلي بعد عملية اغتيال الوسيط «الكونت فولك بيرنادوت» على يد مجموعة من الصهاينة في القدس بتاريخ ١٧ ايلول، والتي نفذت بعد يوم واحد فقط من تقديمه للتوصيات (تاكنبرج، ١٩٩٨). بعد اغتيال «الكونت بيرنادوت»، وبناءً على التوصيات التي دفع حياته مقابلها، اجتمعت هيئة الامم المتحدة بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨ وأصدرت القرار ١٩٤، الذي يعتبره العديد من الخبراء القانونيين الإطار الشامل لحل دائم، وعادل لقضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين.

٣. تفسير القرار ١٩٤:

تنبع اهمية قرار ١٩٤ من حقيقة انه وضع إطارا لحل عادل ودائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ومن حقيقة انه ثبت حقوق اللاجئين في العودة، واستعادة الممتلكات، والتعويض المادي والمعنوي، وهذه الحقوق تعتبر حسب تفسيرات الخبراء القانونيين، الاساس لأي حل مستقبلي للقضية الفلسطينية، وبدونها سيكون من المستحيل إيجاد حل عادل ودائم. في الوقت الحاضر، عندما نتكلم عن القرار ١٩٤، وبقراءة الفقرة ١١/ ١ بشكل تحليلي، نجد انها حددت ثلاثة حقوق رئيسية يحق لكل اللاجئين الفلسطينيين ممارستها بموجب العرف الدولي اولا، والقانون الدولي لحقوق الإنسان ثانيا، وهي حق العودة، واستعادة الممتلكات، والتعويض، بالإضافة إلى شمول الفقرة على الخيار الحر للاجئين في تحديد ما يراه كل فرد منهم مناسبا لتقرير مصيره. وحق الخيار الحر موضح بشكل اوسع في الفقرة ١١/ ٢ التي اوكلت للجنة الامم المتحدة للتوفيق في فلسطين لتقوم بتنفيذ كل الحلول الخاصة بمشكلة اللاجئين، ويشمل ذلك: الاعادة الى الوطن، والتوطين، والتعويض، والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي.

في الحقيقة، فان الحقوق الرئيسية الثلاث-العودة، استعادة الممتلكات، التعويض- المنصوص عليها في القرار ١٩٤، لا تزال موضوع نقاش حاد بين طرفي الصراع من وجهة نظر قانونية، فان الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ تحتوي بشكل لا لبس فيه على حلول دائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا عام ١٩٤٨ مستمدة أصلا من العرف الدولي وهذا هو مصدر قوة القرار القانونية. وبحسب تفسير الخبيرة القانونية «غيل بولنج» فان الحق الاول المذكور في القرار ١٩٤ «هو حق العودة دون لبس او غموض، وان هذا القرار ينطبق على كل الاشخاص المهجرين خلال صراع ١٩٤٨، وبالتالي فهو يغطي لاجئي ١٩٤٨ الفلسطينيين، المهجرين في الخارج والذين هجروا ايضاً في الداخل، وان لهؤلاء اللاجئين حق غير مشروط في العودة الى بيوت منشئهم واراضيهم». وقد لاحظت بولنج في تفسيرها للقرار ان الفقرة ١١/ ١ التي تحدد حقوق اللاجئين لا تشمل التوطين، وانما شمل التوطين في الفقرة ١١/ ٢ التي توجه لجنة التوفيق لتسهيل تنفيذ الحقوق الواردة في الفقرة ١١/ ١، وفق خيار كل لاجئ على حده (بولنج، ٢٠٠١).

اما فيما يتعلق بالحق الثاني الوارد في القرار ١٩٤، وهو حق استعادة الممتلكات او استعادة الاملاك الخاصة والذي يرتبط بشكل وثيق بالحق الاول، أي حق العودة، فتقول الخبيرة القانونية «جيل بولنج» ان هذا الحق يشير الى «المكان المقصود او الموقع الذي اعلنت عنه الجمعية العامة للامم المتحدة بأن للاجئين الحق في ممارسة حقهم في العودة اليه» وتقول بأن النص جرت صياغته في القرار بوضوح ويشير الى انه الحق «في العودة الى بيوتهم» وليس الى موطنهم (بولنج، ٢٠٠١).

اما الحق الثالث الذي اشار اليه قرار ١٩٤، فهو حق التعويض عن الممتلكات. وبحسب تحليل «جيل بولنج» ، فإن هذا النص اعطى الحق لمجموعتين من اللاجئين الفلسطينيين الحصول على تعويض نقدي كامل مقابل فئات معينة من املاكهم الخاصة (بولنج، ٢٠٠١).

تجدر الاشارة في هذا الصدد، ان القانون الدولي الإنساني وضع أسسا شاملة للأفراد المهجرين وضرورة ممارسة حقهم في العودة الى الديار التي هجروا او طردوا منها خلال فترة الصراع، وهذا ينطبق ايضاً على اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا بالقوة من ديارهم وبيوت منشئهم. ان الحق في حرية الحركة والذي يتضمن الحق في العودة، هو حق انساني متأصل، مشمول في مجموعة من المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. فبالإضافة إلى ثبوت الحقوق في العرف الدولي، يمثل الإعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ «اساس» الحق الفردي في العودة في قانون حقوق الانسان. تقول المادة ١٣/ ٢ من الاعلان انه «يحق لكل فرد ان يغادر اية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة اليه». كما جاء النص نفسه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث تقول المادة ١٢/ ٤ من العهد انه «لا يجوز حرمان احد، تعسفاً، من حق الدخول الى بلده».

٤. التفسير الإسرائيلي لقرار ١٩٤، ورفض مبدأ العودة:

منذ قبول إسرائيل كعضو دائم في هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١١ أيار ١٩٤٩، ظل موقفها يتسم بالرفض القاطع لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وخصوصاً العودة والتعويض، كما نصت على ذلك قرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي المتتابعة. لقد قُبلت إسرائيل عضواً في الامم المتحدة على شرط ان «تلتزم بشكل واضح بتنفيذ وعدم خرق دستور الامم المتحدة من اليوم الذي تصبح فيه عضواً في المؤسسة الدولية» (قرار الامم المتحدة رقم ٢٧٣ (III)، قبول اسرائيل عضو في الامم المتحدة).

تتمحور الرواية الاسرائيلية- الصهيونية في رفض مبدأ حق العودة وتطبيق قرارات الامم المتحدة بهذا الخصوص، من الادعاء السياسي-الديني القائل بأن أية محاولة لتطبيق القرار ١٩٤ سيخرق تعاليم العقيدة الاسرائيلية في حق تقرير مصير الشعب اليهودي، وسيكون تطبيق القرارات الدولية اشبه بعملية انتحارية لا تحمد عقباها، ستؤدي الى زعزعة وجود اسرائيل، وبالتالي زوالها (فرح، ٢٠٠٣).

اما فيما يتعلق بالتفسير القانوني الإسرائيلي للقرار ١٩٤، يتمحور حول فكرة أن القرار توصية فقط وليس قرارا ملزماً لإسرائيل، خصوصا بسبب ورود مصطلح (should ينبغي) بدلاً من مصطلح (must، يجب) في القرار ١٩٤، وبالتالي إسرائيل لا تتحمل أية مسؤولية حيال رفضها لحق العودة للفلسطينيين(لابيدوث، ٢٠٠١، بارد، ٢٠٠٦). ولعله من الأهمية بمكان التأكيد انه إذا كان صدور القرار ١٩٤ عن الجمعية العامة يجعله مجرد توصية بلا قيمة قانونية أو فعلية، فان هذا القول ينسحب تماما على شرعية وجود إسرائيل التي قامت بموجب القرار ١٨١ الصادر عن ذات الهيئة كتوصية، بل وعن نفس الأعضاء.

---

* باسم صبيح: منظم الحملات في مركز بديل.

ملاحظة : للاطلاع على المصادر والمراجع التفصيلية انظر: www.badil.org



الحمراء، قضاء صفد،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

الدرباشية، قضاء صفد، ٣٦٠ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

جاحولا، قضاء صفد، ٤٨٧ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

خيام الوليد، قضاء صفد، ٣٢٥ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

السنبرية، قضاء صفد، ١٥١ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

الويزية، قضاء صفد، ١١٦ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

طيطبا، قضاء صفد، ٦١٥ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

ياقوق، قضاء طبريا، ٢٤٤ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

بيريّا، قضاء صفد، ٢٧٨ نسمة،
هجرت في ٢ أيار ١٩٤٨.

عين الزيتون، قضاء صفد، ٩٥١ نسمة،
هجرت في ٢ أيار ١٩٤٨.

مغر الخيط، قضاء صفد، ٥٦٨ نسمة،
هجرت في ٢ أيار ١٩٤٨.

هونين، قضاء صفد، ١,٨٧٩ نسمة،
هجرت في ٣ أيار ١٩٤٨.

الزنغرية (زحلق)،قضاء صفد، ٩٧٤ نسمة،
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

جب يوسف (عرب السيّاد)، قضاء صفد،
١٩٧ نسمة، هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

عرب الشمالنة، قضاء صفد، ٧٥٤ نسمة،
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

القديرية، قضاء صفد، ٤٥٢ نسمة،
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

خربة كرّازّة، قضاء صفد،
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

البطيحة، قضاء صفد، ٧٥٤ نسمة،
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

الطابغة، قضاء طبريا، ٣٨٣ نسمة،
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

عرب السمكية، قضاء طبريا، ٤٤١ نسمة،
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

بريكة، قضاء حيفا، ٣٣٦ نسمة،
هجرت في ٥ أيار ١٩٤٨.

الشجرة، قضاء طبريا، ٨٩٣ نسمة،
هجرت في ٦ أيار ١٩٤٨

عاقر، قضاء الرملة، ٢,٨٧٧ نسمة،
هجرت في ٦ أيار ١٩٤٨.

بير سالم، قضاء الرملة، ٤٧٦ نسمة،
هجرت في ٩ أيار ١٩٤٨.

ابو الفضل (عرب السترّية)، قضاء الرملة،
٥٩٢ نسمة، هجرت في ٩ أيار ١٩٤٨.

الجاعونة، قضاء صفد، ١,٣٣٤ نسمة،
هجرت في ٩ أيار ١٩٤٨.

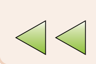
عكبرة، قضاء صفد، ٣٠٢ نسمة،
هجرت في ٩ أيار ١٩٤٨.

المنصورة، قضاء طبريا، ٢,٤٨٢ نسمة،
هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

ميرون، قضاء صفد، ٣٣٦ نسمة،
هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

آبل القمح، قضاء صفد، ٣٨٣ نسمة،
هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

بيت محسير، قضاء القدس، ٢,٧٨٤ نسمة،
هجرت في ١٠ أيار ١٩٨٤.



خطاب روني كاسلير في أسبوع «أبارتهايد» إسرائيل

من القائل قبل ٥٠ عاما: إن إسرائيل هي دولة فصل عنصري؟

بقلم: روني كاسريلز*

...»العقلية العنصرية التي قامت بتسويغ عمليات إبادة الشعوب الأصلية في الأمريكيتين وأستراليا، وفي أفريقيا من ناميبيا وحتى الكونغو، وفي أماكن أخرى، لها ما يضاهيها بوضوح في فلسطين».

مع انطلاقة فعاليات الاسبوع الأممي: «أسبوع أبارتهايد إسرائيل»، للتضامن مع الشعب الفلسطيني المحاصر، أود الاقتباس عن جنوب أفريقي أكد منذ عام ١٩٦٣ بأن «إسرائيل هي دولة فصل عنصري». ولم تكن هذه كلمات نيلسون مانديلا، ولا كلمات رئيس الأساقفة ديزموند توتو أو كلمات جو سلوفو؛ بل كان الذي تلفظ بها هو مهندس الأبارتهايد نفسه، رئيس الوزراء العنصري، الدكتور هندريك فيرورد.

فقد كان متضايقا من الانتقادات لسياسة الأبارتهايد، ومن خطاب هارولد ماكميلان «رياح التغيير»، وذلك مقابل الدعم الغربي غير المشروط لإسرائيل الصهيونية.

ومن المؤكد أن فيرورد كان على صواب؛ فكلا الدولتين باشرت ومارست سياسة تقوم على العنصرية العرقية، ذات المطلب الوحيد لليهود في فلسطين، وللبيض في جنوب أفريقيا؛ يتركز في المواطنة الحصرية وحق الاحتكار بموجب القوانين فيما يتعلق بملكية الأرض والممتلكات، الأعمال؛ وميزات فائقة في الحصول على التعليم، والخدمات الصحية والاجتماعية والمرافق الثقافية والرياضية، وعلى المعاشات والمنح الحكومية والخدمات البلدية على حساب السكان الأصليين، الاحتكار الافتراضي لعضوية قوى الجيش والأمن، وكذلك تطوير الامتيازات على طول خطوطهم السائدة للتمييز العنصري – وحتى قوانين الزواج في كلتا البلدين تم تصميمها لحماية الـ«نقاء» العنصري.

ما يسمى بـ«غير البيض» في أبارتهايد جنوب افريقيا؛ الأفارقة الأصليون، وآخرون من أصول عرقية مختلطة من أصل هندي – هم تماما مثل الدرجة الثانية أو الثالثة من غير اليهود في إسرائيل – الذين تم إخضاعهم إلى مكانة ما دون المواطنة لحالة من التواجد المتقلقل، ورهنا لأهواء البيروقراطية والقوانين التي تحظر عليهم حرية التنقل، والحصول على العمل أو حرية التجارة، والتي تملي عليهم أين يستطيعون الإقامة وما إلى ذلك.

ولا بد أن فيرورد علم جيدا عن قيام دولة إسرائيل بتجريد سكان فلسطين الأصليين من أملاكهم في عام ١٩٤٨، في نفس العام الذي وصل حزبه العنصري المشابه للسلطة، ولا بد أنه كان على وعي بتدمير إسرائيل للقرى الفلسطينية، وبارتكابها المجازر والتطهير العرقي المنهجي للفلسطينيين مع سبق الإصرار والترصد.

في سنوات قليلة، قام نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بتطهير مدن وبلدات مما سمي بـ«المواقع السوداء» – التي عاش فيها «غير البيض» وبنوا حياتهم الاجتماعية، وتعلموا وتاجروا فيها – وتم تجريف المنازل وتحميل العائلات في شاحنات عسكرية، ونقلهم عنوة إلى مستوطنات بعيدة. وعلى عكس الـ«محميات الطبيعية» – التي سيعاد إنشائها سريعا لتتحول إلى «بانتوستونات» – ليست بعيدة عن المناطق الصناعية؛ لأن الازدهار الاقتصادي يلزمه حصة من الأيدي العاملة السوداء الرخيصة.

وبينما لم يعش فيرورد ليرى تقسيم الأراضي الفلسطينية بعد حرب الأيام الستة، وما تبعها من إنشاء «بانتوستانات» ضئيلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد كان ليوافق ويعبر عن إعجابه الكبير بمخططات الإغلاق على الفلسطينيين في وطنهم في نطاق سجون معزولة. بعد كل شيء، فقد كانت هذه خطة فيروردية عظيمة، ولهذا السبب تمكن كارتر بسهولة من تعريف الأراضي الفلسطينية المحتلة على أنها مماثلة للفصل العنصري. في الواقع، كانت «البانتوستانات» تمثل ١٣٪ من نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وبشكل خارق للطبيعة مقارنة بالسخرية، تتقلص مع الزمن قطع الأراضي التي تخصص للفلسطينيين.

ويوجد المزيد من التعليق حول البانتوستانات؛ فعندما قمت بزيارة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في مقره الذي هدم فعليا في رام الله، وذلك ضمن وفد جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٤؛ قام وأشار بيده إلى ما حوله وقال: «أنظر هذا ليس سوى بانتوستان»، فرددنا مشيرين للخارج وقلنا: «لا ليس بانتوستان، والواقع أنه حتى بلداتنا لم تتعرض للقصف بالطائرات الحربية أو سحقها بواسطة الدبابات، وبنظرة أوسع اشرنا مع عرفات إلى أن بريتوريا ضخت الكثير من التمويل وشيدت المباني الإدارية المثيرة للإعجاب، وحتى سمحت للخطوط الجوية للبانتوستانات بخدمة عواصم ميكي ماوس من أجل إقناع العالم أنها جادة في القيام بـ«تنمية منفصلة»».

وما كان فيرورد معجب به أيضا؛ هو الحصانة التي تمتعت بها إسرائيل عند ممارستها لعنف وإرهاب الدولة لكي تشق طريقها، وبدون أية معوقات أو اعتراضات من حلفائها الغربيين، وبالحصانة المتزايدة بشكل رئيسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وما أعجب به فيرورد وأمثاله في إسرائيل، وحاولوا تقليده في منطقة جنوب القارة الأفريقية؛ كان يتعلق بالطريقة التي سمح بها الحلفاء الغربيون لإسرائيل باستخدام القوة العسكرية، ومن دون معاقبتها، لتوسيع أراضيها من جهة وكبح تصاعد النهضة القومية العربية في البلدان العربية المجاورة.

بعد حرب الأيام الستة، قال جون فورستر، خليفة فيرورد، عبارته سيئة الذكر: «لقد ضرب الإسرائيليون العرب قبل الغداء، سوف نتناول الدول الإفريقية على الفطور».

ولكن لم تكن العقيدة العنصرية الإسرائيلية هي وحدها التي أدهشت قادة الأبارتهايد، بل استخدام الرواية التوراتية كمنطق أيديولوجي لتبرير رؤيتها وأغراضها وأساليبها.

الرواد الهولنديون الأوائل، الأفريكان، كانوا قد استخدموا الكتاب المقدس والبنادق مثل غيرهم من المستعمرين في أماكن أخرى؛ وذلك للانطلاق خارج قلاعهم المحصنة في المناطق النائية في جنوب أفريقيا، وتماما مثل التوراتيين الإسرائيليين الذين زعموا أنهم «شعب الله المختار» الذي أنيط به مهمة ترويض وحضرنة الشعوب البدائية؛ ومع تجاهل تام لإنتاجية وكد الناس الذين فلحوا الأرض، وتداولوا فيها عبر القرون، مدعين أنهم وحدهم القادرين على جعل الأرض تتدفق باللبن والعسل. وقد عقدوا عهدا مع الله لكي يهزم أعدائهم على أيديهم ويبارك أعمالهم. وحتى حلول عهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا، كانت كتب تاريخ العنصرية عموما؛ تقول أن الرجل الأبيض وصل إلى جنوب أفريقيا بأعداد كثيرة أو قليلة مثل ما يسمى بـ«قبائل البانتو» من الشمال حيث كانوا يرتحلون في إنحاء منطقة ليمبوبو، وهي حدود جنوب أفريقيا مع زيمبابوي، وأنهم كانوا رواد الاستيطان في أرض بلا شعب.



جنوب أفريقيا في السبعينيات

مثل هذه العقلية الاستعمارية العنصرية التي تبرر إبادة الشعوب الأصلية في الأمريكيتين وأستراليا، وفي أفريقيا من ناميبيا إلى الكونغو، وفي أماكن أخرى، فإن أكثر ما يضاهيها موجود في فلسطين.

والمخجل جدا في هذه المفارقة التاريخية للهمجية الاستعمارية هو السماح لإسرائيل الصهيونية من قبل الغرب بالتطلع لتحقيق مثل هذا الغرض حتى في القرن الحادي والعشرين.

وليس من الصعب التعرف من بعد على النظام الإسرائيلي كما استطاع فيرورد القيام بذلك، وبأن إسرائيل هي في الواقع دولة تمييز عنصري. وقام خليفة فيرورد، بالثزار جون فورستر، بزيارة إسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، عندما تمكنت مصر في نصر نادر؛ من استعادة قناة السويس وشبه جزيرة سيناء من إسرائيل، بعد ذلك أصبحت إسرائيل وجنوب أفريقيا حليفين عسكريين شبه توأمين، حيث ساعدت بريتوريا إسرائيل على استعادة قوتها بعيد نكسة ١٩٧٣، ثم ساعدت إسرائيل نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في الفترة التي شهدت ذروة العقوبات الدولية ودعمتها بالأسلحة والتكنولوجيا – بدءا من السفن الحربية وتحويل الطائرات المقاتلة، إلى المساعدة في صناعة ست قنابل نووية وتأسيس الصناعات الحربية.

بالنسبة لحركات التحرر في أفريقيا الجنوبية، شكلت إسرائيل وأبارتهايد جنوب أفريقيا محورا استعماريا عنصريا؛ ولوحظ أن أشخاص مثل فورستر كانوا متعاطفين مع النازية خلال العرب العالمية الثانية، قد جرى تكريمهم في إسرائيل كأبطال، ولم يحدث قط أن تمت الإشارة إليهم كمعادين للسامية من قبل صهاينة جنوب أفريقيا!. وهذا لم يفاجئ أولئك الذين جاءوا من أجل فهم حقيقي لطبيعة العنصرية الصهيونية وطابع دولة إسرائيل الصهيونية.

الزمان والمكان لا يسمحان بالمزيد من التفصيل، ولكن من المفيد أن أضيف؛ أن السلوك والطرق الإسرائيلية في القمع أصبحت تشبه أكثر فأكثر نظام أبارتهايد جنوب أفريقيا في ذروته، وحتى تجاوزه في وحشيته: هدم بيوت، تهجير وإزالة تجمعات للسكان المحليين، اغتيالات مخططة، مجازر، سجن وتعذيب المعارضين لها، عقوبات جماعية وعدوان على الدول المجاورة.

بالتأكيد، نحن الجنوب أفريقيين نستطيع تحديد الأسباب المرضية، التي تغذي الكراهية للنخبة السياسية – العسكرية الحاكمة وللجمهور في إسرائيل بوجه عام؛ وليس صعبا على أي شخص له خبرة مع التاريخ الاستعماري؛ أن يفهم الطريقة المتعمدة التي تزرع الكراهية العنصرية في سباق لتبرير الأفعال البشعة، وغير البشرية ضد المدنيين العزل من الأطفال والنساء والشيوخ. وفي الحقيقة؛ ألم تكن هذه هي الأيديولوجية العنصرية المريضة التي غذت شهوة هتلر للحرب ولتنفيذ المحرقة؟

سوف أعلن بوضوح وبدون مبالغة، بأن أي جنوب أفريقي، سواء كان منخرطا في الكفاح من أجل الحرية، أو مدفوعا بأبسط مبادئ الكرامة الإنسانية، وقام بزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة، قد صدم بعمق من الوضع الذي شهده هناك، وأنه يتفق مع قاله رئيس الأساقفة الأب ديزموند توتو؛ بأن ما هو واقع على الفلسطينيين أسوأ بكثير مما حدث في جنوب أفريقيا؛ حيث أصبحت مجزرة «شاربفيل» الذي قتل فيها ٦٩ مدنيا عام ١٩٦٠ رمزا عالميا لقسوة نظام الأبارتهايد.

وهنا أود التذكير بكلمات أحد أعضاء الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٤٨، أهرون سيزلينغ، بعد أن أصبحت وحشية مذبحة دير ياسين معروفة، والتي قتل فيها ٢٤٠ قرويا فلسطينيا؛ حيث قال: «الآن نحن أيضا نتصرف مثل النازيين وأشعر أن وجودي بأسره يهتز».

ومؤخرا لاحظ جيرالد كوفمان، النائب البريطاني المخضرم والصديق لإسرائيل منذ زمن طويل، وذكر أن المتحدثة باسم الجيش الإسرائيلي تتحدث مثل النازي، وذلك عندما تجاهلت ببرود مقتل المدنيين العزل في قطاع غزة ومن بينهم الكثير من النساء والأطفال.

يوجد حاجة إلى الصراحة حيث تم وضع جرائم المحرقة النازية في أعلى سلم قياس وحشية البشر في الأزمنة الحديثة، فأين يجب علينا أن نضع وما هي مكانة التكلفة البشرية لما حدث في قطاع غزة في الآونة الأخيرة، وضد الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ والنكبة التي تكبدها.

كيف يمكننا تقييم وحشية إلقاء القنابل والفسفور الأبيض المشتعل على السكان المدنيين، وحرق الناس وهم أحياء، وخنق الناس في «غيتو» غزة، ووضعهم تحت حصار بلا هوادة وبدون مكان للفرار إليه أو الاحتماء فيه، ولمدة ٢٢ يوما من القصف المتواصل لعائلات بأكملها تبخرت أمام العيون


أحد الحواجز العسكرية في الضفة الغربية (المصدر: مركز بديل)

المرعوبة لطفل أو أب أو أم نجت من القصف.

غيرنيكا، لايديس، غيتو وارسو، دير ياسين، ماي لي، صبرا وشاتيلا وشاربفيل جميعها في مكانة عالية في مقياس الجرائم الوحشية – ومقترفي المجازر في غزة هم مرة أخرى ضحايا المحرقة النازية، وفي كلمات سيزلينغ، التصرف مثل النازيين. ينبغي أن لا يمر ذلك بدون عقاب وعلى المجتمع الدولي أن يطلب محاكمتهم على جرائم الحرب والجرائم التي اقترفوها ضد الإنسانية. والدرس هنا: أنه إذا لم يتوقف أبارتهايد إسرائيل عن هذه المسارات، فسوف ترتكب المزيد من الجرائم وتنتشر، ليس في كامل منطقة الشرق الأوسط وإيران فقط، وإنما بالتأكيد في كل مكان يمكن تحدي إسرائيل فيه، مثلما تفعل أجهزة أمن نظام الفصل العنصري الإسرائيلي حيث يد الموساد تمتد بعيدا جدا في واقع الأمر، وبطبيعة الحال فإن دولة إسرائيل حليف رئيسي للولايات المتحدة في حربها «على الارهاب»، وكل الدوافع التي تقف وراء هذا الهجوم، ومن ضمنها مصادر النفط، ولن يكون لهذه الملحمة الدموية نهاية – مع الفلسطينيين المستهدفين لكي يسيروا في طريق الشعوب البائدة في الحقبة الاستعمارية السابقة.

لكن مثل هذا المصير يجب أن لا يكون ولن يحدث أبدا؛ إذا ما عقدنا العزم وجنبا إلى جنب مع الشعب الفلسطيني الذي لا يقهر، نتشاطر العزم والتصميم لوقف هذا المشروع الصهيوني الغادر والقوى العظمى التي تدعمه وتشجعه.

اسمحوا لي أن أعود مرة أخرى إلى تجربتنا في جنوب أفريقيا؛

هناك، ومثل الكفاح التحرري في فيتنام، الجزائر، المستعمرات البرتغالية، كانت الطبيعة العادلة للكفاح هي الضمانة للنجاح.

مع تلك الميزة الأخلاقية، وعلى أساس عدالة الكفاح التحرري، تعلمنا سر الانتصار الفيتنامي، وقمنا بصياغة إستراتيجيتنا حسبما عبرنا عنها بالركائز الأربعة لكفاحنا التحرري:

النضال السياسي الجماهيري، معزز بالكفاح المسلح، النضال السري؛ والتضامن العالمي.

وقد تصبح أحدى هذه الركائز هي الإستراتيجية السائدة أو لرئيسية في بعض الأحيان، ولكن لم يكن للدخلاء من الخارج أن يوجهوا هذه الاستراتيجيات؛ لكي تكون أي من الركائز هي في طليعة النضال في مرحلة معينة وماذا نختار وكيف؟ ولكن لكي نقوم، وبتواضع، بتقديم الدروس المستفادة من تجربتنا، مؤكدين أن وحدة الشعب المكافح لا غنى عنها، تماما مثل الأسس الأخلاقية السامية للكفاح التحرري. بالنسبة للفيتناميين كان الكفاح المسلح عنصرا أساسيا لكنه مستند دائما إلى تأييد شعبي كاسح.

أصبح النضال الجماهيري في جنوب أفريقيا هو الأسلوب الرئيسي، مع أعمال التخريب وعمليات محدودة للعصابات كانت تلهم شعبنا؛ وكان ذلك يتوقف على الوضع والظروف.

لكن، وبدون أي جدل، فإن ما رجح كفة الميزان لصالح الكفاح التحرري في كل من فيتنام وجنوب أفريقيا هو قوة وسلطة الفعل للتضامن العالمي، وقد استغرق ذلك ما يقرب ٣٠ عاما، ولكن حركات مناهضة الفصل العنصري في جميع أنحاء العالم، التي انطلقت في لندن عام ١٩٥٩، من أجل مقاطعة، سحب استثمارات وفرض عقوبات ضد نظام الفصل العنصري، وهذه الحركات لم تقدم فقط النشطاء الأمميين مع دور عملي؛ ولكن أصبحت عاملا في غاية الأهمية، من حيث: (أ) عزل وإضعاف نظام الفصل العنصري، (ب) الهام الشعب ودعم معنويات المكافحين(ج) تقويض وتثبيط عزم الدول التي دعمت واستفادت من العلاقات مع نظام أبارتهايد جنوب أفريقيا، (د) ولدت تغيير في اتجاهات جمهور البيض في جنوب أفريقيا عموما، وفي المجال السياسي وفي أوساط رجال الأعمال، المهنيين، الأكاديميين، ولدى الجمعيات الدينية والرياضية بشكل خاص. وقد جعلتهم حملات المقاطعة يشعرون بأثرها في جيوبهم وفي وضعهم في كل مكان؛ في حقول الرياضة، في الأكاديميا وفي الاتفاقيات التجارية، كما في عالم المسرح والفنون؛ حيث أصبحوا مثل مرضى الجذام المنبوذين. ولم يكن لديهم مكان للاختباء فيه من الإدانة العالمية المدعومة بفعل وإصرار لا هوادة فيه، والذي أصبح مع تراكم التجربة ومرور الوقت أكثر إبداعا.

وفي الختام: علينا أن لا ندخر جهدا لبناء أوسع حركة تضامن عالمية لمحاكاة نجاح حركة مناهضة الابارتهايد التي لعبت دورا حاسما في إسقاط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وقد قال نيلسون مانديلا بعد أن وصلت جنوب أفريقيا الحكم الديمقراطي «لن نشعر نحن الجنوب أفريقيين بالحرية حتى يكون الفلسطينيون أحرارا». أحد شعارات الكفاح التحرري الجنوب أفريقي وشعار حركتنا النقابية هو «الجرح للواحد هو جرح الجميع!» وهذا ينطبق على البشرية جمعاء. كل فعل تضامني مع الفلسطينيين ومع اليهود الشجعان الذين يساندونهم في إسرائيل – يعني أنهم ليسوا وحدهم.

لقد خسرت إسرائيل في غزة؛ فبينما لقي العديد من الفلسطينيين حتفهم، لكن لم يتم إخضاعهم أو تخويفهم، والقمع يولد المزيد من المقاومة، التي سوف تنمو. والعدوان الإسرائيلي يقف عاريا، وقد تم الوصول لنقطة تحول في تصور الإنسانية لهذه القضية. لقد آن الأوان لكي نحصد النتائج. فعندما يتظاهر ١٥٠،٠٠٠ فلسطيني في داخل إسرائيل ضد المذابح في قطاع غزة، وعندما تعتصم نساء يهوديات في القنصلية الإسرائيلية في تورنتو، وحينما يتوقف سائقي الترام في النرويج عن العمل تعاطفا مع الشعب الفلسطيني، وتقوم بلديات وجامعات باتخاذ قرار بسحب استثماراتها من إسرائيل مثل كلية هامبشير في الولايات المتحدة (وكانت الأولى التي اتخذت هذا القرار ضد أبارتهايد جنوب أفريقيا)، وعندما يقوم عمال الموانئ في ديربان برفض تفريغ سفينة تحمل بضائع إسرائيلية؛ وذلك بالانضمام إلى آلاف لا تحصى على امتداد العالم، من استراليا إلى بريطانيا، بلجيكا، كندا، مصر، الأردن، ومن اندونيسيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

نحن نعلم أن الزمن يتغير، والصهيونية تفقد سيطرتها بسرعة. فحملة مقاطعة اسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها تحتوي على ثلاث كلمات، المقاطعة، سحب الاستثمارات والعقوبات، وهذه ستساعد في هزيمة إسرائيل الصهيونية، وتجلب النصر للفلسطينيين. ومثل جنوب أفريقيا، يمكن أن يعني ذلك، بل يجب أن يعني: الحرية، السلام، الأمن، المساواة والعدالة للجميع – المسلمين، المسيحيين واليهود؛ وهذه الأهداف تستحق الكفاح من أجلها!

---

* روني كاسريلز: من ابناء الجالية اليهودية في جنوب أفريقيا، واحد زعماء المؤتمر الوطني الأفريقي، شارك في حركة مقاومة نظام الابرتهايد، وشغل منصب وزير في عدة وزارات في حكومة جنوب أفريقيا بعد هزيمة نظام الفصل العنصري.



الظاهرية التحتا، قضاء صفد، ٤٠٦ نسمة، هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

دلاّتة، قضاء صفد، ٤١٨ نسمة، هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

الزوق التحتاني، قضاء صفد، ١،٢١٨ نسمة، هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

صفد (عرب)، قضاء صفد، ١١،٠٥٥ نسمة، هجرت ١١ أيار ١٩٤٨.

الخالصة، قضاء صفد، ٢،١٣٤ نسمة، هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

قدّيتـــا، قضاء صفد، ٢٧٨ نسمة، هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

البويزية، قضاء صفد، ٥٩٢ نسمة، هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

بيت دراس، قضاء غزة، ٣،١٩٠ نسمة، هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

فرّونة، قضاء بيسان، ٣٨٣ نسمة، هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

السموعي، قضاء صفد، ٣٦٠ نسمة، هجرت قي ١٢ أيار ١٩٤٨.

معذر، قضاء طبريا، ٥٥٧ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

حدثا، قضاء طبريا، ٦٠٣ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

عولم، قضاء طبريا، ٨٣٥ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

الجوفي، قضاء جنين، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

أم الشوف، قضاء حيفا، ٥٥٧ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

السنديانة، قضاء حيفا، ١،٤٥٠ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

صبارين، قضاء حيفا، ١،٩٧٢ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

خبيزة قضاء حيفا، ٣٣٦ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

كوكبا، قضاء غزة، ٧٨٩ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

حليقات، قضاء غزة، ٤٨٧ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

برير، قضاء غزة، ٣،١٧٨ نسمة، هجرت قس ١٢ أيار ١٩٤٨.

الفاتور، قضاء بيسان، ١٢٨ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

تل الشوك، قضاء بيسان، ١٣٩ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

الساخنة، قضاء بيسان، ٦١٥ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

زبعة، قضاء بيسان، ١٩٧ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

الحميدية، قضاء بيسان، ٢٥٥ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

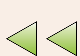
الأشرفية، قضاء بيسان، ٢٦٧ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

بيسان، قضاء بيسان، ٦،٠٠٩ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

سمسم، قضاء غزة، ١،٤٩٦ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

نجد، قضاء غزة، ٧١٩ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

برقة، قضاء غزة، ١،٠٣٢ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.



حملة عزل أبارتهايد إسرائيل: دروس مستفادة من جنوب أفريقيا

بقلم: بروفيسور سليم فالي*

هنالك لحظات في التاريخ المعاصر التي شحذت فيها نضالات معينة همم ملايين البشر حول العالم للتضامن معها. لقد حدث ذلك خلال الحرب الأهلية الاسبانية، ونضال الشعب الفيتنامي ضد الإمبريالية الأمريكية، ونضالات تحرير جنوب أفريقيا. وقد حان الوقت لأن تقطع فيه الإنسانية التقدمية دابر الأضاليل والافتراءات والتعتيم، وتدعم مقاومة الشعب الفلسطيني بشكل جوهري.

لأكثر من ٦٠ عاما، أنذرنا الفلسطينيون باعتداء تلو آخر، وجور متراكم على آخر، بدون تحقيق مستوى متكافئ للتضامن العالمي يكون كفيلا بإحداث تغيير جذري على حياتهم. إن الأمر الآن بأيدينا، لتغيير هذا الوضع غير المعقول. ليس من خلال الاستغاثة بالأنظمة الحاكمة في العالم وأذرعها، حيث ثبت بالدليل القاطع أنها بقيت صامتة، ظالمة، ومنافقة إزاء معاناة الشعب الفلسطيني، بل وساعدت أبارتهايد إسرائيل وإرهابها. والانكى من ذلك أن الأمر يحدث من خلال الاستعانة بأقوى سلاح فعال تعلمنا الاعتماد عليه، سلاح شُحذ واختبِر في تجارب نضالات العمال والشعوب المقموعة، على امتداد رُقع الجغرافيا والزمان: إنه التضامن. التضامن الدولي في هذا السياق، كما جاء على لسان الثوري الموزمبيقي الراحل، سامورا ماكيل: «ليس كعمل صدقة، ولكن كعمل وحدة بين حلفاء يناضلون على تضاريس مختلفة باتجاه تحقيق ذات الأهداف».

لقد إستمر الفلسطينيون في تحدي الانحياز الجارف لاسرائيل بإرادتهم الحرة، وصبرهم المتواصل، ومع ذلك، على نشطاء التضامن العالمي شحذ هممهم وتعزيز نضالهم من خلال إطلاق العنان لطاقاتهم الخلاقة؛ وفي الحقيقة، يمكن لحركة التضامن ان تشكل عاملا هاما في القضية الفلسطينية في حال التغلب على الكثير من العقبات وإضعاف النزعة الفر دانية والتعصب التنظيمي والخلافات الداخلية.

إسرائيل: دولة حربية عسكرية أصولية

لا يحظى النضال الفلسطيني بفهم وتفهم عميق في انحاء مختلفة حول العالم. إن قراءة سريعة في المسار العام للإمبريالية يكشف عن الدور الوظيفي لإسرائيل كدولة أصولية، حربية وعسكرية ليس فقط لقمع الشعب الفلسطيني منتصب القامة وغير القابل للقهر والثني، ولكن أيضا كاحتياطي جاهز للاستجابة السريعة للأنظمة العربية الاستبدادية لدفعها الى الانخراط في مناقصات الإمبراطورية الإمبريالية في منطقة الشرق الأوسط وما خلفها.

لقد شمل ذلك، على مر السنين، دعم الإرهاب الجماعي ضد شعوب أمريكا اللاتينية، وتسهيل عملية التملص من العقوبات الدولية ضد جنوب افريقيا، بالإضافة الى توفير المعدات العسكرية والامنية للمرتزقة بغية ترهيب الجماهير كما حدث في غواتيملا، العراق، أو نيو أورليانز. إسرائيل بدورها استرسلت أيضا في العقوبات الجماعية والإرهاب الجماعي. علينا الإقرار بأن إقامة الإقتصاد الإسرائيلي ضمن نفس الدور السياسي والعسكري المنوط بالصهيونية ماضيا وحاضرا في تنفيذ مخططات الإمبريالية الغربية. وفي الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل بدورها المتمثل بضمان أمن المنطقة لفتح الطريق أمام شركات النفط، فإنها أيضا تبادر حاليا الى فتح سوق متخصصة لانتاج معدات تكنولوجيا المعلومات بغية ضمان التطبيق اليومي العملي للإمبريالية الجديدة.

إن يد الإمبريالية الأمريكية الممتدة، ودعمها المطلق لـ «بربرية» أينما كان، وخصوصا في العراق وفلسطين، يجب أن يعجل من نشاطاتنا. ففي غزة، يعيش نحو ٨٠ ٪ من السكان الفلسطينيين تحت خط الفقر، ونحو مليون مواطن بدون مياه نقية، كهرباء، وخدمات ضرورية أخرى؛ ونحو ٧٠ ألف عامل فلسطيني فقدوا عملهم بسبب الحصار على قطاع غزة. كل هذا، في وقت تستمر فيه أعمال القتل والقصف من المروحيات والطائرات الحربية المُصنّعة أمريكيا. إن جرائم الحرب الجبانة هذه تنفذ وسط إفلات إسرائيل من العقوبة، وبدون تنويه مستحق في وسائل الإعلام الرائجة.

إن الجعجعة والضجيج حول انجاز «إختراق» في انابوليس ما هو إلا خدعة لإرضاء ضمير «المجتمع الدولي» وضمان استمرار خموله؛ د. كرمة النابلسي كانت محقة في وصف هذا المشهد المسرحي.

إن هذا التحايل المكشوف من خلال طرح مثل هذه الشعارات الرنانة والمتعبة في آن، كـ «فرصة أخيرة للسلام»، «تسويات مؤلمة»، «معتدلون ضد متطرفون»، أضحت الآن بالية ولا تنطلي على عقل طفل صغير. لقد نظمت، في الواقع، من أجل شرعنة الوضع القائم. ورغم وجود روح انهزامية شديدة تسود وسائل الإعلام الرائجة والساسة المتعبين في كل مكان، فإن ثمة واقع ينبعث منه الأمل: الكثير من المواطنين العاديين حول العالم لم يتنازلوا، كما أن الفلسطينيين أنفسهم، أصحاب القضية، لم يتنازلوا.

لقد ظل الفلسطينيون صامدين وشجعان، رغم التعقيدات التي تلف المقاومة الفلسطينية، والصراع المستشري بين حركتي فتح وحماس، والانتقادات التي تثبط العزائم والهمم. نحن، ممن يتواجد خارج الزنزانة الإسرائيلية والأنقاض التي تخلفها آلة الحرب الإسرائيلية، نحمل مسؤولية دعم نضال الشعب الفلسطيني. إنني أؤمن أنه بالإمكان تحقيق ذلك من خلال حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها وفق ما أطلقته النقابات والإتحادات والهيئات والمنظمات الفلسطينية، والأكاديمية والطلابية والسياسية الواسعة والتي تمثل الغالبية المطلقة من الشعب الفلسطيني (أنظر الى www.pacbi.org). لقد كتبت الكثير من المسوغات الإستراتيجية لهذه الحملة، ونسوق هنا اقتباس الباحثة الأمريكية المقيمة حاليا في جنوب أفريقيا، د. فرجينيا تيلي، حيث كتبت بعد القصف العنقودي الاسرائيلي على لبنان:

«لقد حان الوقت، بعد سنوات من النقاشات الداخلية، والارتباك والتردد، حان الوقت لمقاطعة دولية شاملة لاسرائيل. أسباب ومبررات مقاطعة إسرائيل موجودة منذ عقود، ولكن جرائم الحرب الاسرائيلية الآن تصعقنا، إنها تطرف واضح. فالمعاناة كبيرة، والأمم المتحدة لا تقدم أية مساعدة، فيما يبقى أمر احتواء المجتمع الدولي لسلوكيات إسرائيل أمر مطلوب على وجه الضرورة. لقد حان الوقت للتحرك العالمي. في حركة منسقة لسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات، ومقاطعة إسرائيل أن هكذا حركة ليس فقط للرد على أعمال وجرائم إسرائيل العدوانية المنافية للقانون الانساني، ولكن أيضا، وكما حدث في جنوب أفريقيا، للرد على الركائز العنصرية المؤسسة التي فرضت وما زالت تتحكم بالقضية الفلسطينية بكامل مركباتها».

الدروس المستفادة من حملة عزل نظام الأبارتهايد في جنوب افريقيا

من المفيد لفت انتباه النشطاء الى بعض الدروس المهمة المستقاة من حملة عزل الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، مع الأخذ بعين الاعتبار، نصيحة أميلكار كاربال للثوريين «الإعلام بدون كذب، وتحقيق الانتصارات ليس سهلا».

أولا: لقد مرّت عقودٌ من العمل الشاق قبل أن تبدأ حملة المقاطعة الجنوب افريقية بجني ثمارها. والحقيقة، فإن الإدعاءات والانطباع الذي تبديه العديد من الحكومات والاتحادات والمجموعات الدينية بأنهم دعموا عزل نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا منذ البداية لم تكن صحيحة البتة. فبالاضافة الى التصريحات المشينة لديك تشيني، حين كان سيناتورا، والتي نادى من خلالها بضرورة استمرار سجن نلسون مانديلا، لأنه «إرهابي»، والدعم المقدم من الرئيس الامريكي، حينئذ، رونالد ريغان ورئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر، للأنظمة الديكتاتورية القمعية كنظام بينوشيه في تشيلي، وإسرائيل وغيرهما، فإن معظم المؤسسات والاتحادات ذات النفوذ حول العالم ظلت مترددة لسنوات طويلة في دعم حملة عزل نظام الأبارتهايد. لقد تأسست الحملة المناهضة للأبارتهايد (AAM) في العام ١٩٥٩، فيما حدث أول إختراق مهم في العام ١٩٦٣ عندما رفض عمال الموانئ الدانمركيين تحميل البضائع الى جنوب أفريقيا.

لقد حققت الحملة المناهضة للأبارتهايد المزيد من النجاحات مع الهيجان العام لعدد من النضالات التحررية ونشاطات الحركات الإجتماعية كالحركة الاحتجاجية في اواخر الستينيات وبداية السبعينيات، وفي سياق بروز الاتحاد السوفييتي (بغض النظر عن موقفنا منه) كقوة موازنة للسيطرة الأمريكية.

إن نفوذ اللوبي المؤيد لإسرائيل، ومرجعية إسرائيل الانتهازية للمحرقة ومعاداة السامية، ومناخ الرعب ما بعد الحادي عشر من أيلول، بالإضافة الى إخماد أصوات معارضة «الإسلاموفوبيا»، تجعل من مهمة عزل أبارتهايد إسرائيل أكثر صعوبة. رغم ذلك، فإن حركة مقاطعة اسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها تأخذ زخما، وحققت فعلا بعض المكاسب المهمة. مكاسب كان من الاستحالة تصور وقوعها قبل بضع سنوات فقط.

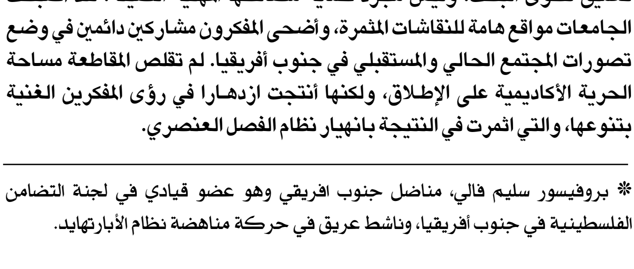
ثانيا: لقد تم دحر الخطابات المعارضة للمقاطعة تحت ذرائع أن الأخيرة ستضر بالأفارقة السود أنفسهم، والدعوة الى الحوار و « النشاطات المشتركة البناءة» عبر تبني خطابات وجدالات نيِّرة حسنة الإطلاع. إن نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، كما هو حال نظام اسرائيل اليوم، قد استخدم قادة «الوطن» ومنظومة من شبكة المتعاونين بغية تدعيم حججه. لقد لعب أحد الأبحاث التي أجريت بعناية فائقة دورا مهما في فضح الروابط التجارية والعسكرية الثقافية والاقتصادية مع نظام جنوب أفريقيا، وهو ما جعل من أعمالنا أكثر فاعلية، وكذلك من أجل «وصم العار» على جبين هؤلاء المستفيدين من نظام الأبارتهايد.

ثالثا: التعصب الفئوي والطائفي خطر يتوجب علينا الاحتراس منه، ويجب أن تظل الوحدة نجمنا الهادي. لقد فضل البعض في الحركة المناهضة للأبارتهايد دعم حركة تحرير واحدة كصوت أصيل لمعارضة جنوب أفريقيا، كما طمحوا الى العمل بشكل مركز مع المنظمات والحكومات «حسنة الصيت» ونأوا بأنفسهم عن ارتباطات مريضة وأكثر تعقيدا في النضال، وهي المنظمات الشعبية. في المملكة المتحدة على سبيل المثال، وكما في كل مكان، فإن هذه الطريقة الانتقائية قد أضعفت الإنشقاقات القائمة. فالقسم الأكبر من الحركة المناهضة للأبارتهايد في لندن، قد دعم النضال ضد الإمبريالية في إيرلندا وشكل جزءا من حركة «تروبس آوت» (Troops Out). كما أن الحركة الرسمية لمناهضة الأباتهايد كانت رائعة في إزعاج الحكومة البريطانية من خلال الوقوف بقوة ضد العنصرية في بريطانيا.

وفي هذا المقام اثمن عاليا النشاطات والافكار الغنية للمناضلين ضد العنصرية، ودعم الشعوب الأصلية والعمال في أمريكا الشمالية وترابطها مع نضال الشعب الفلسطيني، والتي كنت شاهدا عليها.

رابعا: يتوجب على حملة مقاطعة اسرائيل، وسحب الاستثثمارات منها، وفرض العقوبات عليها، أن تندمج في المنظمات الشعبية في فلسطين التاريخية، وفي الشتات الفلسطيني أيضا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال آليات متنوعة مثل إتفاقات «التوأمة»، جولات المحاضرات، فعاليات مستهدفة في دعم فعاليات محددة ودعم عيني محدد.

وأخيرا، لقد افرزت حملة المقاطعة وفرض العقوبات على النظام على العنصري في جنوب أفريقيا الكثير من التعصب الأعمى، ولكن ذلك لم يمر دون تحدٍ. وفي كتابتها المؤيدة للمقاطعة الأكاديمية، لم تخف الزميلة شيرين حازم هول العقَبات: «لقد تم عزل بعض الأكاديميين الذين عارضوا الابارتهايد بنشاط وشاركوا في مؤتمرات دولية، في وقت لم يكن استهداف المتضامنين مع نظام الابارتهايد ممكنا على الدوام، ولا شك بانه قد نتج عن ذلك وهن في تفهم القضايا العالمية المحيطة في جنوب أفريقيا. إنها طبيعة هذه الأسلحة باعتبارها ذات حدَّيْن. ومع ذلك، وكجزء من حملة العقوبات، كان للمقاطعة الأكاديمية من دون شك دور فعال على نظام الأباتهايد والأكاديميين البيض وإدارات الجامعات».



لقد ساهمت حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات في تعزيز نضال الشعب الأفريقي الأسود من أجل العدالة. أما نخبة الأفريكانز، الفخورين بأصولهم الأوروبية، وميراث جان سموتس ممثلهم العالمي لنظام ما بعد الحرب، والذي يفيد بأن العالم الخارجي سيدعمه على سياسته فقد بدأت بالتصدع بشكل فظيع. أما إدارات الجامعات، فلم يكن بإمكانها التخفي بعد وراء حيادها، وكان عليها إظهار مناهضة الأبارتهايد وتقديم برامج تقوم على أسس العدالة والإنصاف. لقد أصبحت المؤسسات الأكاديمية (أكثر من غيرها) جزءا من النضالات الواسعة من أجل العدالة من خلال تعميق فحوى البحث، وليس مجرد حماية مصالحها المهنية الضيقة. لقد أصبحت الجامعات مواقع هامة للنقاشات المثمرة، وأضحى المفكرون مشاركين دائمين في وضع تصورات المجتمع الحالي والمستقبلي في جنوب أفريقيا. لم تقلص المقاطعة مساحة الحرية الأكاديمية على الإطلاق، ولكنها أنتجت ازدهارا في رؤى المفكرين الغنية بتنوعها، والتي اثمرت في النتيجة بانهيار نظام الفصل العنصري.

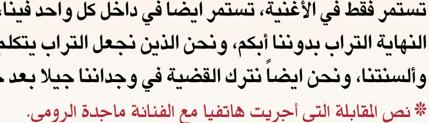
* بروفيسور سليم فالي، مناضل جنوب افريقي وهو عضو قيادي في لجنة التضامن الفلسطينية في جنوب أفريقيا، وناشط عريق في حركة مناهضة نظام الأبارتهايد.



مظاهرة مناهضة للجدار، نعلين ٢٠٠٨ (المصدر: مركز بديل)



الفنانون العرب يكتبون عن نكبة فلسطين



الفنانة ماجدة الرومي*

التراب بدون ناسه ابكم



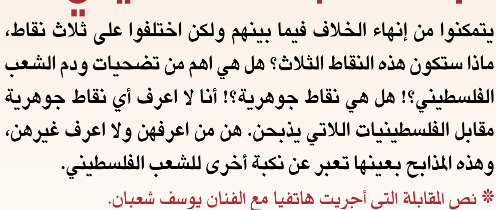
هذه النكبة ليست النكبة الاولى في التاريخ، حدث قبل ذلك نكبات كثيرة، وعلى المدى البعيد لا يقلقني الموضوع، لانه حصل ان قامت دول باحتلال دول اخرى، العرب امضوا ٨٠٠ عام في الاندلس وفي النهاية خرجوا منها وكل حق يرجع لأصحابه. ولكن الصعوبة تواجه الناس الذين يعيشون في هذه المرحلة، وهي مرحلة صعبة لان الناس واقعين تحت احتلال، ولكن اريد ان أطمأنهم انه على المدى البعيد، سترجع هذه الأرض لأصحابها الأصليين بإذن الرب، لانو ربنا عادل رحيم ورؤوف بشعبه، وكل الذي خلقه ربنا خلقه بمحبة ورحمة، وهو اله الرحمة ويأمرنا بالرحمة وهو يعلم ان الحق يرجع لاصحابه.

اما بالنسبة للفنون، اكيد هي تضع الاصبع على الجرح وتلفت النظر الى الموضوع وتترك القضية حية في النفوس. ولكن القضية لا تستمر فقط في الأغنية، تستمر ايضاً في داخل كل واحد فينا، لأنه في النهاية التراب بدوننا أبكم، ونحن الذين نجعل التراب يتكلم بقلوبنا وألسنتنا، ونحن ايضاً نترك القضية في وجداننا جيلا بعد جيل.

* نص المقابلة التي أجريت هاتفيا مع الفنانة ماجدة الرومي.

الفنان يوسف شعبان*

لا شيء أهم من تضحيات ودم الشعب الفلسطيني

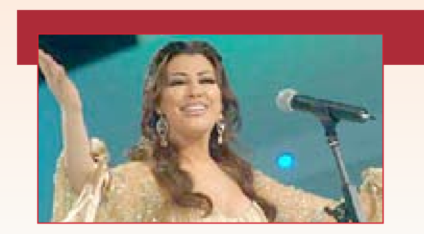




ان القضية الفلسطينية أهم من هموم ومصالح فتح وحماس، فلماذا لم يتم الاتفاق إلى هذا اليوم؟ هذا ما يحزنني بشكل كبير، حرام عليهم الأطفال التي تذبح والأمهات التي تفقد اطفالها ايضا، الا يشعر هؤلاء بمصائبهم؟ ألا يشاهدون ما يقوم به الصهاينة؟ لا اعرف ماذا سأقول حول النكبة مع هذا الذي يجري من نزاع داخلي. انا اتمنى ان يتفقوا لكي تفرح جميع الشعوب العربية. كان هنالك فرصة ثمينة لكي يتمكنوا من إنهاء الخلاف فيما بينهم ولكن اختلفوا على ثلاث نقاط، ماذا ستكون هذه النقاط الثلاث؟ هل هي اهم من تضحيات ودم الشعب الفلسطيني؟! هل هي نقاط جوهرية؟! أنا لا اعرف أي نقاط جوهرية مقابل الفلسطينيات اللاتي يذبحن. هن من اعرفهن ولا اعرف غيرهن، وهذه المذابح بعينها تعبر عن نكبة أخرى للشعب الفلسطيني.

* نص المقابلة التي أجريت هاتفيا مع الفنان يوسف شعبان.

الفنانة نجوى كرم *



« نرجو أن تنعم المنطقة العربية بسلام شامل ونتمنى أن يعود الحق لأصحاب الحق
كي يعود الأخوة الفلسطينيون إلى ديارهم، لأن الوطن هو الحضن الدافئ، الذي يحيط جميع أبنائه بحنانه، كي يشعروا بالاستقرار والأمان »

*رسالة الفنانة نجوى كرم إلى هيئة تحرير حق العودة.

الفنان الياس رحباني*

بدي اقدم حديثي باللهجة اللبنانية من القلب الى كل فلسطيني



نحن العيلة الرحبانية من زمان، لما بدأت الثورة الفلسطينية، ولو ما كان عندها ثورة فكرية، يمكن كانت الامور تتضائل او تروح، بس هذا التراث الفلسطيني وهذا التراث الرحباني الذي قدم سنرجع يوماً الى حينا، وخذوني الى بيسان، ومريت بالشوارع شوارع القدس العتيقة، هذا كان حافز لانو اليوم كل الثورات بالارض اذا ما وراها ثورة فكرية، ما بتمشي، يعني ما بكون الها معنى. نحن الاخوين رحباني بالماضي عملنا هذه الثورة، وكان الله يرحم ابو عمار وغيره من القيادات، كلهم اصدقاء لنا، وقالوا اشياء كثيرة بانو احنا مش عارفين نشكركم، قلنالهم هذا واجب وطني. ولما اصيب عاصي الرحباني بالانفجار، تلفن ابو عمار ١٦ مرة من قبرص اذا بدكن تبعثوا لأي مستشفى في العالم، قلنالوا احنا بنشكركم لانو ما في امل، هذه صورة صغيرة تيعرفوا انو في شباب كبروا وما بيعرفوا الجذور، ما بيعرفوا مين كان بدون اية غاية يشتغل للقضايا المحقة، احنا مع كل انسان مشرد ان يعود الى وطنه، او مع أي انسان مسلوب حقه ان يعود الى وطنه، ونحن بالنسبة لنا هذه قضية مقدسة. اول شي بحب اقول انو في اعجاب بالنضال المتواصل من قبل هالشباب الفلسطيني ومن هالاخلاص الفلسطيني. كنت اتمنى بالماضي بس حدثت هالا، يمكن هفوة وصارت، انو عند ما كان اطفال الحجارة، انا كنت اتمنى انو نستمر مدة طويلة بأطفال الحجارة لأنو السلاح يجر السلاح، لانو ما كان الو أي معنى انو يستعمل السلاح، ولو تعبنا، صاحب الحق يناضل. بتصير مرات هفوات بقصص البلدان، مثل لبنان، هفوات هفوات، رح يصير النا في لبنان ٤٠ سنة ما بنعرف شو السبب اللي عايزونوا دول العالم من لبنان بطريقة غير شرعية على شان يصير مشاكل.

اما بالنسبة لقضية فلسطين، انا اتمنى انو احنا انظل مستمرين ويظل عنا القوة، ويظل عنا الامل، بدون الحلم والامل ما في اوطان، اليوم لما بصير الوطن جميل، بكونوا حلموا ناس لتحقيق وطن جميل وبيتحقق، مرق كتير بقضية فلسطين. انا بحب اقول انو مش بس قضية فلسطين واسرائيل، انا شخصياً بفكر اعمق من هيك، في شعوب كثيرة لما بتريد بامكانها تعمل اللي بدها اياه.

انا مش ضد حدا في الارض ابدا ابدا، انا انسان صاحب رسالة سلام، وانسان انساني لان الانسانية عامة لكل الشعوب، اما الدين رسالة من الانسان نفسه لربه، لهيك انا مع الانسانية ضمن ديني، لما الانسانية بتكون اقوى عند الانسان، بكون ما عندوش أي مبرر يعمل اغلاط. فانا بقول انو امريكا ام العالم، لا تسقط شعرة من رأس احد الا بإذن من الادارة الامريكية، حرام على الشعب الامريكي وحرام على الشعب الاوروبي وشعوب الارض كلها حرام. اما ما تخبأ الادارة الامريكية والاوروبية والفرنسية والالمانية، هيدا السر الكبير الذي يكمن عند ٢٠ او ١٠٠ شخص يحكمون العالم، وهم يامرون أي دولة من الدول روسيا او اوروبا يمكن كل دولة تهزلها، يعني ما بعرف ليش هالهزة الارضية، هالهزة المالية وهذه تساوي زلزال كبير في العالم.

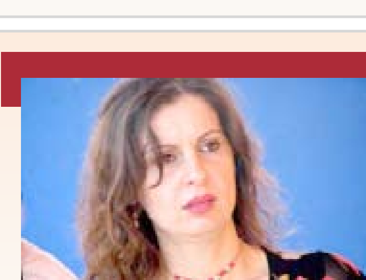
الشعوب لا تفكر بعمق، في ناس بتفكر بعمق بس ايدها مش طايلة. انا اجتمع مع شخصيات كبيرة من امريكا تاتي الى هنا، من الكونجرس الامريكي ونتكلم، نحكي بهذه الاشياء، هم غير ادارتهم، الادارة الامريكية شيء كثير عويص فهمها، الناس بياخدوا الاشياء، مثلاً واحد ضرب الثاني قوصوا ليك شو عملوا فلان وفلان.

انا ضد انو اللاجئين الفلسطينيين بيعيشوا اسوأ الظروف في لبنان، انا بحب اقول انو لو الفلسطيني كان معو جنسية يمكن بدو يروح يشتغل بالسويد، في كندا، لانو لبنان ما بيوسع مثلا، الاخبار اللي بقولوها ما بقتنع فيها، انو العدد ونسبة العدد، يا اخي اذا بدنا نضل هيك، اذا ما عملنا دولة علمانية ما رح ينجح الشرق، ما بننجح، يعني دولة علمانية ما عندها كل هالمشاكل لا فلسطيني ولا مسلم ولا مسيحي ولا يهودي. كان عمري ٢٠ سنة وقت كنا نناضل من اجل الفكر، ورثنا النضال، وكل واحد صار عندو نضال بشي في هالحياة، ما عم نوعا على كثرة الحروب، ما عم نعرف شو لازم نعمل نحن والفلسطينيين.

* نص المقابلة التي أجريت هاتفيا مع الفنان الياس رحباني.

الفنانة ناريمان عبد الكريم *

لا بد في يوم من الأيام أن يعود الحق لأصحابه



واحد وستون عاما من النكبة وشعبنا صامد في وجه القمع والذل، لم يعان شعب من قسوة الاحتلال والتشريد مثلما يعانى الشعب الفلسطيني، امام قوة غاشمة في زمنٍ تردت فيه ارادة حكام فرطوا بأرض فلسطين، فكان صمود الشعب الفلسطيني الاعزل هو الحامي لها. إنها إرادة البقاء والدفاع عن حقوقه، وطفله، وشيخه، شيبا، وشبابا. سلاحه الحجر والبسيط من سلاح المقاومة، عندما نتحدث عن واحد وستين عاما من الاحتلال البغيض لأرضنا وشعبنا، فإننا نبقى متفائلين بنهضة قوميةٍ عربية وإسلامية وعالمية حرة تتفُهم قضيتنا العادلة ولا بد في يوم من الأيام أن يعود الحق لأصحابه.

* نص المقابلة التي أجريت هاتفيا مع الفنانة ناريمان عبد الكريم.

لن ننسى ...

البطاني الغربي، قضاء غزة، ١,١٣٧ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

البطاني الشرقي، قضاء غزة، ٧٥٤ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

عرب العمارة، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

بيت نبالا، قضاء الرملة، ٢,٦٨٠ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

بشّيت، قضاء الرملة، ١,٨٧٩ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

أبو شوشة، قضاء الرملة، ١,٠٠٩ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

الشوكة التحتا، قضاء صفد، ٢٣٢ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

الناعمة، قضاء صفد، ١,١٩٥ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

الزيب، قضاء عكا، ٢,٢١٦ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

السميرية، قضاء عكا، ٨٨٢ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

المنشية قضاء، قضاء عكا، ٩٤٠ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

النعاني، قضاء الرملة، ١,٧٠٥ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

شحمة، قضاء الرملة، ٣٢٥ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

البصّة، قضاء عكا، ٣,٤٢٢ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

خربة الزبابدة، قضاء طولكرم، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

كفر سابا، قضاء طولكرم، ١,٤٧٣ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

غابة كفر صور، قضاء طولكرم، ٨٥٨ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

النقيب، قضاء طبريا، ٣٧١ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

سارونة، قضاء يافا، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

فجّة، قضاء يافا، ١,٣٩٢ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

أم الزينات، قضاء حيفا، ١,٧٠٥ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

خربة قمبازة، قضاء حيفا، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

عرب ظهرة الضميري، قضاء حيفا، ٧١٩ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

برّة قيسارية، قضاء حيفا، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

عتليت، قضاء حيفا، ١٧٤ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

القباب، قضاء الرملة، ٢,٢٩٧ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

خربة الطاقة، قضاء بيسان، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

النبي يوشع، قضاء صفد، ٨١ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

المفتخرة، قضاء صفد، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

المرصّص، قضاء بيسان، ٥٣٤ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

البيرة، قضاء بيسان، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

ضمن فعاليات إحياء ذكرى النكبة ٦١:

مركز بديل يكرم الفائزين بجائزة حق العودة للعام

ضمن فعاليات إحياء ذكرى النكبة ال ٦١، أقام مركز بديل يوم السبت الموافق ٢٠٠٩/٥/٢ احتفالاً تكريمياً في قصر الثقافة بمدينة رام الله وفي قاعة الهلال الأحمر الفلسطيني في مدينة غزة للفائزين في جائزة العودة للعام٢٠٠٨-٢٠٠٩. هذا وغصت قاعة قصر رام الله الثقافي وقاعة جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في مدينة غزة بحضور الفائزين ولجان التحكيم وبحضور فاعل من ممثلي الفعاليات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني وبحشد من أبناء الشعب الفلسطيني من جميع المناطق. كما وشمل يوم المهرجان عرضاً لأفضل البوسترات والصور الفوتوغرافية المتقدمة لجائزة العودة لهذا العام، تم عرضها في قاعة قصر الثقافة بمدينة رام الله.

وقد لاحظ مركز بديل ولجان التحكيم ان المشاركات لهذا العام فاقت حدود التوقع في بعض الحقول، وقد عكس هذا الاهتمام وهذه المشاركة مستوى تمسك أبناء الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية والشتات بحقهم في العودة إلى الديار الأصلية من جهة، والحاجة إلى منبر وطني ثقافي إبداعي يفتح الباب أمام الإبداعات والطاقات الكامنة من جهة أخرى. وقد أبدى عدد من المشاركين من خلال رسائلهم ومشاركتهم، أن فكرة المسابقة بحد ذاتها تعد انتصاراً للحقوق وفي مقدمتها حق العودة على الرغم من حلكة الظروف والمنعطف التاريخي الذي تواجهه القضية الوطنية الفلسطينية.

وقد أطلق مركز بديل جائزة العودة السنوية للعام ٢٠٠٩ في شهر تشرين أول ٢٠٠٨، والتي نظمت هذا العام تحت عنوان: كانت تسمى فلسطين...صارت تسمى فلسطين...فلسطين روح الإبداع...والإبداع طريق العودة. وقد تضمنت الجائزة لهذا العام خمسة حقول ثقافية هي : قصص الأطفال، الورقة البحثية، الصورة الفوتوغرافية، أفضل بوستر للنكبة، والقصة الصحفية المكتوبة. ووصف بديل أن حجم المشاركات التي وصلته هذا العام كانت واسعة وكبيرة، وشملت مختلف مناطق الوطن والشتات، ومن مختلف القطاعات والشرائح.

وقد بدأ الاحتفال الذي تولى عرافته إيمان الحموري، مديرة مركز الفن الشعبي، والذي بث على الهواء مباشرة عبر الفضائية الفلسطينية، حيث بدء بالنشيد الوطني الفلسطيني والوقوف دقيقة إجلال وإكبار على أرواح الشهداء الأبرار. ومن ثم ألقى السيد عفيف غطاشة، رئيس مجلس الإدارة في مركز بديل كلمة باسم المركز تطرق خلالها إلى هدف مركز بديل من وراء إطلاق جائزة العودة السنوية وقال: «إن بديل ينظر إلى جائزة العودة السنوية باعتبارها محاولة لإبراز مبدعين ومبدعات من أبناء شعبنا الفلسطيني في كل مواقعه، وباعتبارها فعالية وطنية يمكن من خلالها إعلاء الصوت عاليا للتأكيد على أن تمكين اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من ممارسة حق العودة هو خارطة الطريق الوحيدة الصالحة لتحقيق

السلام العادل والدائم، وما عد
جذريا». وأضاف غطاشة: «ن
في مسابقة جائزة العودة الس
احتكار هذا الحقل الإبداعي. من
في تطوير المسابقة للرقي بها
مصادرها، أو من حيث نطاق
نتعهد أمامكم بالعمل على ذلك
بعد ذلك، صعدت لجنة
تكونت لجنة التكريم في قطاع
م.ت.ف، عبد الله الحوراني الم
المكتب التنفيذي للجان الشعب
من: انجرد جرادات مدير مرك
المجلس الوطني الفلسطيني،







ومن ثم بدأ ممثلو لجان التحكيم بإعلان أسماء الفائزين في حقول جائزة العودة الخمسة وكانت النتائج كما يلي:

أولا: حقل جائز العودة للورقة البحثية

تكونت لجنة التحكيم لحقل الورقة البحثية لهذا العام من: د. اسعد غانم، د. نورما مصرية، د. عزيز حيدر، د. مصلح كناعنة، أ. شوقي العيسة. وقد مثل اللجنة في احتفال إعلان الجوائز د. نورما مصرية وكانت نتائج الجائزة لهذا العام على النحو التالي:

وفاء يوسف إبراهيم زبادي، طول كرم، ٣٦ سنة، الفائزة بالمرتبة الأولي عن ورقتها: «المرأة الفلسطينية بين اللجوء والعودة في رواية الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل، لأميل حبيبي.

د. معتصم خضر علي عديلة، القدس- رأس العامود، ٣٦ سنة الفائز بالمرتبة الثانية عن ورقته: «الأغنية النسائية الفلسطينية بين ثقافة المقاومة وشبح الخوف (اللجوء والعودة).

جهاد سليمان سالم المصري، خان يونس، ٤٥ سنة الفائز بالمترتبة الثالثة عن ورقته: «رمزية مفاتيح العودة في أدبيات المرأة الفلسطينية اللاجئة وانعكاسها على أعمال المبدعين.

وقد ألقت الفائزة الأولى في حقل الورقة البحثية وفاء يوسف إبراهيم زبادي كلمة قصيرة جاء فيها: «إنهُ لمنْ دواعي سروري أنْ أكونَ اليومَ في هذا المهرجانِ السنوي الذي يقيمهُ المركز؛ للحديثِ عن دورِ المرأةِ الفلسطينيةِ في اللجوءِ والعودةِ. وقد اختَرتُ روايَةَ (الوقائع الغريبةِ في اختفاءِ سعيدِ أبي النحسِ المتشائل)، لإميل حبيبي الروائيِّ الفلسطينيّ؛ إذ صَوَّرتْ هذه الروايةُ الواقعَ الذي عاشتهُ المرأةُ الفلسطينيةُ منْ عامِ ألفٍ وتسعمائةٍ وثمانيةٍ وأربعينٍ إلى عامِ ألفٍ وتسعمائةٍ واثنينِ وسبعين.

وقدْ قسمَ حبيبي روايَّتَهُ إلى ثلاثةِ كتبٍ، وكلُّ كتابٍ حملَ اسماً لامرأة، وهيَ: يعادُ في الكتابِ الأول، إذ يوحي اسمُها بالعودة، وهيَ المرأةُ التي اقتُلِعَتْ من موطنِها حيْفا وأُبعِدت بقوةٍ إلى خارجِ الحدودِ فأصبحت لاجئة، وصرختُها «إنني عائدة» فيها تصميمٌ وتأكيدٌ على العودةِ إلى أرضِ الوطن.

أما باقيةُ التي حملتْ اسمَ الكتابِ الثاني، فلاسمِها دلالةٌ وإيحاءٌ، وهي المرأةُ التي بقيتْ في فِلَسطينَ بعدَ رحيلِ أهلِها، واحتضنَت بذورَ المقاومةِ الأولى.

أما يعادُ الثانيَةُ التي حملتْ اسمَ الكتابِ الثالثِ من الروايةِ، فهي ابنةُ يعاد الأولى التي جاءتْ إلى الأرضِ المحتلةِ بتصريحِ زيارةٍ؛ للبحثِ عن شقيقِها الأسيرِ. إذ تواصلتْ صيْحتُها معَ صيحةِ أمِّها بقولِها: « هذا بلدي، هذه داري، وهذا عمي».

والمرأةُ التي صَوَّرها حبيبي، هي المرأةُ الفلسطينيةُ المتعلمةُ التي تعي ما يدورُ حوْلَها، وتؤمنُ بثقافتِها وموروثِها أنّهُ لا بديلَ عن الوطن، فهي كالماءِ الذي لا يتركُ البحرَ، يتبخرُ، ثمَّ يعودُ في الشتاءِ على شكلِ أنهارٍ وجداولَ.

ثانياً: حقل جائزة العودة لقصص الأطفال

تكونت لجنة التحكيم في حقل جائزة العودة لقصص الأطفال هذا العام من: عيسى قراقع، سلمان ناطور، زكريا محمد، رناد قبج، محمود شقير، مجدي الشوملي. وقد مثل اللجنة في احتفال إعلان الجوائز الأستاذة رناد قبج، وقد كانت النتائج كما يلي:

أمل كعوش، لندن-لاجئة من قرية ميرون المدمرة ٢٨ سنة، عن قصتها: «شادي والكوفية».

انس ابو رحمة، بلعين- رام الله، ٢٠ سنة، عن قصة: البحث عن القمر
شادية زعبي قاسم، الناصرة، ٤٧ سنة، عن قصة: غميضة دنى.
أحمد عبد الحميد حسين عيسى، غزة، ٢٧ سنة، عن قصة: سر المفتاح.
جيهان ياسر السدة، قلقيلية- قرية الجت، ١٣ سنة، عن قصة: الطائرة المجنونة.
أحلام بشارات، طولكرم، ٣٣ سنة، عن قصة: مفتاح ناية.

ثالثاً: حقل جائزة العودة لأفضل بوستر للنكبة

تكونت لجنة تحكيم جائزة العودة لأفضل بوستر من الفنانين: يوسف كتلو، سليمان منصور، أمية جحا، مقبولة نصار، شريف واكد، محمد عليان، عمر عساف، نصار ابراهيم. وقد مثل اللجنة في مهرجان إعلان الجوائز الفنانة مقبولة نصار، وكانت النتائج بحسب المرتبة كما يلي:

رامي حزبون، ابو ظبي الإمارات / بيت لحم ، ٣٢ سنة، المرتبة الأولى،

خلود خليل محمد الأحمد، يعبد - جنين، ٣٦ سنة، المرتبة الثانية،
محمد حسن عبد الهادي، جنين، ٢٧ سنة، المرتبة الثالثة،
سالم صلاح توفيق صغّير، الخليل، ٢٤ سنة، جائزة تقديرية،
عصام دراوشة، الناصرة - إيطاليا، ١٥ سنة، جائزة تقديرية
دنيا أحمد حميدان، نابلس، ٢٣ سنة، جائزة تقديرية.
محمد عادل عبد الرحيم داود، قلقيلية، ٢٣ سنة، جائزة تقديرية.
بلال الحرباوي، الخليل، ٢٤ سنة، جائزة تقديرية.
رانية يوسف محمد المدهون، غزة - مصر، ٣٣ سنة، جائزة تقديرية.
محمد عبد الله الكرنز، غزة ، ٣٢ سنة، جائزة تقديرية.

وقد ألقى والد رامي حزبون، الفائز الأول في حقل أفضل بوستر للنكبة، كلمةً نيابةً عن ابنه رامي الذي يسكن في ابو ظبي جاء فيها:

«يسعدني ان أقف اليوم هنا نيابة عن ولدي رامي لأمثله من ديار الغربة في هذا الوطن الغالي وحضور هذا اللقاء ألتكريمي، فلقد تلقيت منكم دعوة فوزه بالجائزة

الأولى بروح المحبة والرحمة والمودة والتقدير.
وقد ابرق ولدي رامي هذه الكلمات الذي نصها ما يلي: «أنا من هناك
أتقدم بجزيل الشكر و التقدير للقائمين على هذا الحدث و على جهود
هذه الجائزة الرامية الى تعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعود
الأصلية و خلق منبر و طني لجميع الفلسطينيين للتعبير عن إبداعهم و
لوطنهم الأم.
وإذ اعتز باعتماد اللوحة التي و صفتها لهذه الذكرى الأليمة
مشاعري و شجوني المشاركة و المتقاسمة مع شعبي نكبته لأني جزء،
لأني فلسطيني كانت هذه اللوحة معبرة على ما هو بداخلي، بل في كو
طياتها إنعاشا لذاكرة الجيل الجديد من أبناء شعبنا وتكريسا لمفهوم ح
الأجيال الشابة. ومع يقيني ان المستقبل واعد، و الغد أفضل، والوطن ف
و بالختام اسمحوا لي ان اهدي هذا العمل لروح فقيدنا الشاعر
درويش.

رابعاً: حقل جائزة العودة للصورة الفوتوغرافية

تكونت لجنة التحكيم لحقل جائزة العودة للصورة الفوتوغرافية
الصحافيين: إبراهيم ملحم، لؤي صبابا، عمار عوض، عاطف الصفدي، رولا
بدارنة. وقد مثل اللجنة في احتفال تسليم الجوائز الأستاذ إبراهيم ملحم، وكا
يلي:

عبد الفتاح يحيى دعاجنة، مخيم عايدة، ١٤ سنة، المرتبة الاولى،
فراس عكاوي، شيخ دنون - عكا، ١٥ سنة، المرتبة الثانية،
سناء احمد عبد الحميد العيسة، بيت جالا ، ١٤ سنة،

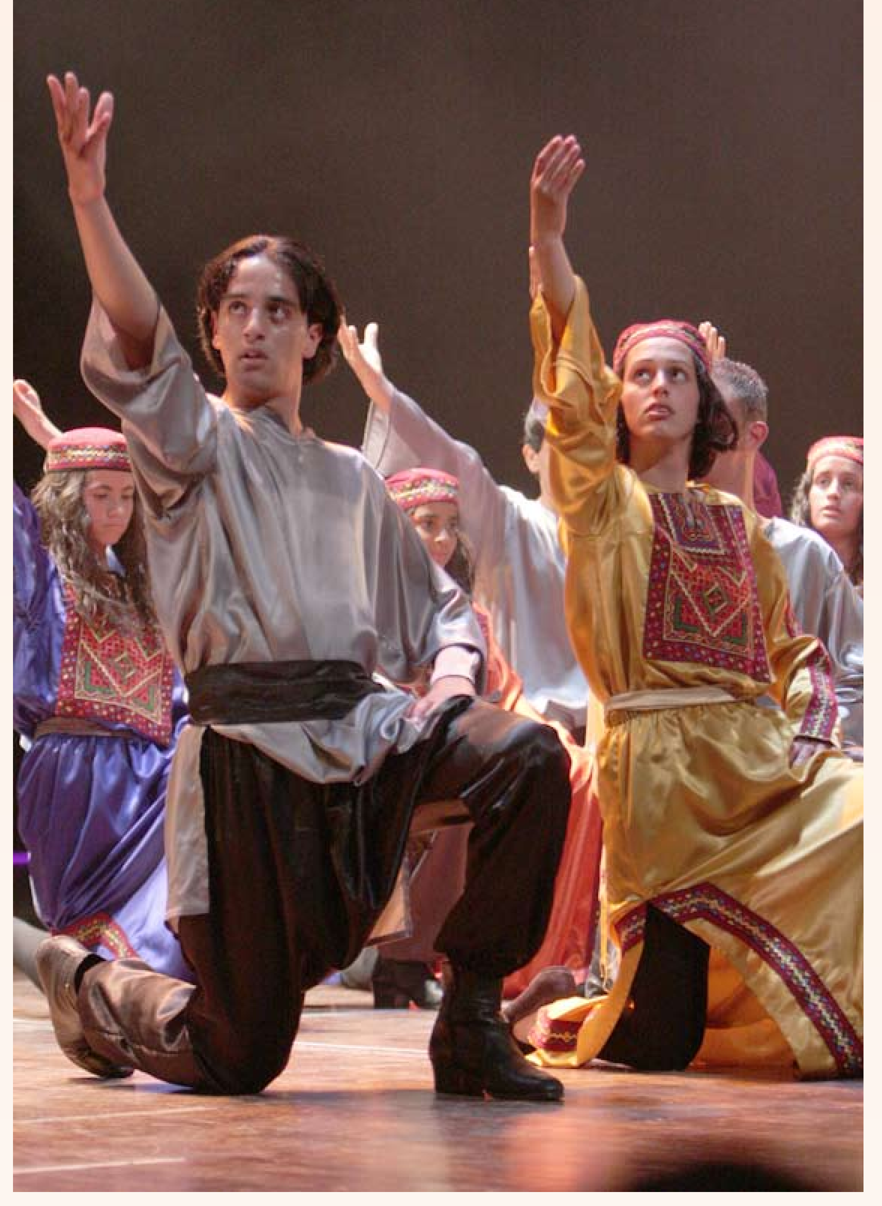
وقد ألقى الفائز الأول عبد الفتاح دعاجنة كلمة بهذه المناسبة جاء فيها:
«الضيوف والحضور الكريم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته نحن أبنا
من اللاجئين. لم نولد في قرانا المهجرة والمدمرة وكذلك آباؤنا، الا ان هذه القر
وقلوبنا وحقنا في العودة اليها حق نتمسك به ونعيش على أمل تحقيقه.
عندما قرأت إعلان جائزة العودة فكرت بقيمة الجائزة المبلغ والكامير
بدأت التقاط الصور وجمعها أصبحت أفكر في حقوقنا المسلوبة وكيف ن
جلست لاختيار صورة للمسابقة احترت كثيراً، ولكني في النهاية اخترت ص
المخيم، والجدار، والاستيطان وأيضا آفاق المستقبل اليوم عندما استلم الجائز
المشاركة في برنامج بديل لتنمية الناشئة في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئ
أن جدي أطال الله في عمره فخور بي اليوم. الآن أحس أن العودة إلى قريت
قريبة وأكيدة».

٢٠٠٨-٢٠٠٩

دا ذلك، يبقى تهويما في الفضاء، أو مجرد محاولة لإدارة الصراع، وليس حله
حن في مركز بديل، بمجلس إدارته، وطاقمه التنفيذي، وكل هيئاته، إذ نرى
سنوية واجبا وطنيا نؤديه، فإننا في ذات الوقت لا نسعى إلى، ولا ندعي حق
ن هنا، فانه ليشرفنا أن ندعو مختلف الهيئات الفلسطينية للتعاون والمشاركة
ا سواء من حيث تعدد الحقول وتنوعها، أو من حيث حجم المشاركات وتنوع
تطبيقها، أو من حيث قيمة الجوائز الممنوحة. كما وإننا، من على هذا المنبر،
ك، وثقوا أن العام القادم سيحمل الجديد نوعيا وكميا».
التكريم إلى منصة المسرح لتكريم الفائزين/ات في الحقول الخمسة، وقد
ع غزة من الشخصيات الوطنية التالية: زكريا الاغا رئيس دائرة اللاجئين في
لنسق العام للتجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة، جمال أبو حبل أمين سر
بية للاجئين في قطاع غزة. اما لجنة التكريم في الضفة الغربية فقد تكونت
ز بديل، عفيف غطاشة رئيس مجلس إدارة مركز بديل، حسام خضر عضو
فوزية الكرد (أم كامل) مناضلة فلسطينية مقدسية.







»
دهم في تنظيم
ة إلى ديارهم
حبهم وولائهم

فقد أخرجتها
لأني انسان و
ونها تحمل في
ق العودة لدى
ي الأفق.
الكبير محمود

من المصورين
حلواني، علاء
نت النتائج كما

اء الجيل الثالث
ي تسكن عقولنا

ا، ولكن عندما
عيدها، وعندما
ورة تجمع بين
ة أحس بمعنى
ين اليوم. أحس
ي بيت جبرين

خامساً: حقل جائزة العودة للقصة الصحفية المكتوبة

تكونت لجنة تحكيم جائزة العودة للقصة الصحفية المكتوبة من الصحفيين: عبد الناصر النجار، قاسم خطيب، شرين ابو عاقلة، ناصر اللحام، نجيب فراج، خليل شاهين. وقد مثل لجنة التحكيم في حفل اعلان الجوائز الصحافية شرين ابو عاقلة وكانت النتائج على النحو التالي:

منتصر سليمان حمدان، رام الله، ٣٨ سنة، عن قصة: بين تناقض المساحة ونومهم الطبيعي، المرتبة الأولى،

حسام محمد عز الدين حمدان، رام الله، ٤٢ سنة، عن قصة: شتلة عنب ودالية ومخيم، المرتبة الثانية،

مها عادل التميمي، رام الله، ٥٤ سنة، عن قصة: ساعة أمي، المرتبة الثالثة.

رأفت حسني فارس العيص، طولكرم، ٤٩ سنة، عن قصة: تذكار من الإثمد أو الدمع الأسود، جائزة تقديرية

خضر يوسف موسى مناصرة العتبة، الخليل، ٤٦ سنة، جائزة تقديرية،

محمود يوسف عيسى خليل، الاردن، ٢٣ سنة، عن قصة كأس شاي، جائزة تقديرية،

مروة عوض حسن الحسنات، غزة، ٣٥ سنة، عن قصة: الهجرة بعيون بدوية، جائزة تقديرية،

محمد أحمد حسن عثمان، غزة ٢٢ سنة، عن قصة: سجّل.. ذاك الفلسطيني، جائزة تقديرية.

شيماء يوسف، غزة، عن قصة ياشمس يا شموسة جائزة تقديرية،

رنا علي عوايسة، الناصرة، ٢٥ سنة، حلم التراب، جائزة تقديرية،

وقد أرسل الفائز الأول في جائزة أفضل قصة صحفية مكتوبة الصحفي منتصر حمدان جاء فيها:

«نقف اليوم أمامكم نحن الفائزون في جوائز العودة بمختلف الفئات، من اجل أن نحظى بمثل هذه التكريم بمنحنا هذه الجوائز والشهادات التقديرية التي تظهر حرص المركز والجهات الداعمة لاستمرار عمله على صيانة الذاكرة الجماعية لهذا الشعب الذي كابد ومازال يكابد ويلات النكبة التي حلت به منذ أكثر من ٦١ عاما، وفي الوقت نفسه لا يسعني بهذه المناسبة إلا تذكر معاناة وألم هؤلاء المواطنين الذين شردوا عنوة بقوة السلاح من منازلهم وأراضيهم، فمنهم من مات وريقه يرنو إلى شربة ماء عزت عليه في بحثه عن النجاة من رصاص وقذائف هؤلاء القتلى، ومنهم من نجا بحياته، لكن تفاصيل المعاناة والألم مازالت تلاحقه مع إطلالة كل يوم يمر دون أن يعود إلى منزله وأرضه دون ان يفقد الأمل والصبر والحلم بالعودة.

نعم نحن فزنا، لكننا في الحقيقة لسنا أبطالا، لان الأبطال الحقيقيون هم هؤلاء الذين عانوا وما زالوا، يكابدهم التعب والإرهاق وذاكرة الخوف والهلع والجزع مما عايشوا وشاهدوا من جرائم وقتل وتدمير، فهؤلاء هم الإبطال الحقيقيون .

أما نحن، فإننا نسعى عبر قصصنا وصورنا ورسوماتنا وأبحاثنا إلى نقل بعض من تلك المعاناة وتلك الذاكرة المليئة بالإحزان والقصص والروايات التي تتطلب من كافة المؤسسات والجهات الرسمية وغير الرسمية إلى اتخاذ قرارات حاسمة باتجاه البدء بأوسع حملة وطنية وشعبية لجمع تلك الشهادات والوثائق التي ترصد تفاصيل النكبة وتداعياتها على شعب كان يعيش بأمن وسلام وأصبح بعدها شعبا مشردا ولاجئا يرنو إلى تحقيق حلمه في إقامة دولته المستقلة ونيل حريته المغتصبة فوق أرضه وحقوله. لنروي للعالم قصتنا وروايتنا بطريقة تصل إلى العقل والقلب والمشاعر الإنسانية دون ان نفقد الأمل بوجود العدالة الإنسانية التي تعمد مراكز القوى العالمية إلى تغيبها ومحاصرتها من خلال ماكينة إعلامية مسيطر عليها لاستبدال النصوص والروايات بما يخدم استمرار وجود هذا الكيان المغتصب والذي لا بد له ان يزول ويحل السلام مكانه الطبيعي في ارض السلام.

عندما عمدت إلى كتابة هذه القصة التي فازت بالجائزة الأولى عن فئة القصة الصحافية المكتوبة، أدركت منذ البداية أنها تلامس واقع آلاف بل مئات آلاف من اللاجئين الذين باتوا يبحثون عن زاوية أو قطعة صغيرة من الأرض لكي تستوعب نموهم الطبيعي، واليوم بعد ان أعلنت النتائج لا يسعني في هذا المقام الا لان أسجل تضامني وشكري إلى ذلك «الستيني» الذي قبل ان اكتب قصته وحلمه وأمله في ان يعالج قضيته ولده البكر بالحصول على منزل متواضع لكي يتزوج فيه، رغم إدراكه وتأكيده بان هذه المعاناة تظهر إلى حد كبير كيف نحن الفلسطينيون اللاجئون أصبحنا نورث النكبة لأجيالنا ولأولادنا ، لأنها ما تكاد ان تغيب عن ذاكرتنا حتى تعود مع إطلالة شمس كل صباح وتقول لنا «من نسي ماضيه فلا مستقبل له».

وقد تخلل الحفل عرضا لمقتطفات من الشعر بصوت الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش، كما وتضمن عرضا لاغنية «أنا لاجئ» للفنان اللبناني المبدع احمد قعبور. هذا وقد قدمت فرقة مركز لاجئ للفنون الشعبية فقرتين فنيتين نالت إعجاب وتقدير الحضور. في الفقرة الأولى التي امتدت لعشرين دقيقة متواصلة، بدأت الفرقة عرضها برسم القرار ١٩٤ بأجسادهم الطفولية ومصابيحهم الصغيرة. وختمت فقرتها الأولى برقصة على أغنية الفنانة جوليا بطرس «احنا الثورة والغضب». اما في الفقرة الثانية والتي اختتمت فيها المهرجان، فقد قدمت الفرقة عرضا تراثيا ألهب حماسة الحضور خصوصا وان المواويل وضعت للتأكيد على حق العودة إلى الديار الأصلية. ويذكر أن الأسرى الفلسطينيين اتصلوا من سجون عدة بمنظمي الحفل مهنئين على نجاح المهرجان والفرقة، مؤكدين أن المهرجان بحق فعالية وطنية بكل معنى الكلمة.



خربة الزاوية (البشاتوي)، قضاء بيسان، ١,٨١٠ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

يبلى، قضاء بيسان، ٢٤٤ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

كوكب الهوا، قضاء بيسان، ٣٤٨ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

كفرة، قضاء بيسان، ٤٩٩ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

عرب البواطي، قضاء بيسان، ٦٠٣ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

عكا، قضاء عكا، ١٤,٢٨٠ نسمة، هجرت في ١٧ أيار ١٩٤٨.

قطرة، قضاء الرملة، ١,٤٠٤ نسمة، هجرت في ١٧ أيار ١٩٤٨.

السوافير الغربية، قضاء غزة، ١,١٩٥ نسمة، هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

السواقير الشمالية، قضاء غزة، ٧٨٩ نسمة، هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

السوافير الشرقية، قضاء غزة، ١,١٢٥ نسمة هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

المغار، قضاء الرملة، ٢,٠١٨ نسمة، هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

جبول، قضاء بيسان، ٢٩٠ نسمة، هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

قيطيّة،قضاء صفد، ١,٠٩٠ نسمة، هجرت في ١٩ أيار ١٩٤٨.

السفرية، قضاء يافا، ٣,٥٦١ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

صرفند العمار، قضاء الرملة، ٢,٢٦٢ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب الزراعة، قضاء بيسان، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب الصفا، قضاء بيسان، ٧٥٤ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب الخنيزير، قضاء بيسان، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب الغزاوية، قضاء بيسان، ١,١٨٣ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب العريضة، قضاء بيسان، ١٧٤ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

الزوق الفوقاني، قضاء صفد، ١٨٦ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

الزّازة، قضاء صفد، ٢٦٧ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

أم صابونة (خربة عرب الصقر) قضاء بيسان، ٨٦٨ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

الطنطورة، قضاء حيفا، ١,٧٢٨ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

خربة المنار، قضاء حيفا، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

النهر، قضاء عكا، ٧٠٨ نسمة هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

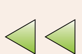
الكابري، قضاء عكا، ٦,٢١٨ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

التل، قضاء عكا، ٣٤٨ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

أم الفرج، قضاء عكاء، ٩,٢٢٨ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

السوامير، قضاء حيفا، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

عرب الجمامة، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة، هجرت في ٢٢ أيار ١٩٤٨.



صدر حديثاً عن بديـل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

في إطار جائزة العودة السنوية للعام ٢٠٠٩

إصدارات جديدة: القصص الفائزة في جائزة العودة في حقل أدب الاطفال

اصدر بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، في نهاية نيسان عام ٢٠٠٩ القصص الثلاث الفائزة في جائزة العودة للعام ٢٠٠٨، وهي على التوالي:

قصة «شباك الزينكو» للكاتبة أحلام بشارات، الحائزة على المرتبة الأولى. وهي قصة طفل فلسطيني يعيش في مخيم للاجئين مكتظ بساكنيه، ومثقل بهمومه، ولكنه مقاوم لمعاناته.

قصة «بيت بيوت» للكاتبة ميسون الاسدي الحائزة على المرتبة الثانية. وهي قصة طفل فلسطيني يهوى لعبة «بيت بيوت» ويتمنى أن يبني بيتا خاصا به وبكلبه. يواجه الطفل مصاعب عدة تنتهي بانهدام بيته الرملي مرارا إلى أن يتمكن من تثبيت بنائه.

قصة علبة ألوان للكاتبة ديمة سحويل الحائزة على المرتبة الثالثة. وهي قصة طفل فلسطيني يعيش في مخيم بائس، ويتمتع بموهبة الرسم والقدرة على التخيل والإبداع. تكاد شروط المشاركة في مسابقة «ارسم مدينتك» تحول دون اشتراكه، ولكن إصراره على خوض المسابقة، وبمساعدة أستاذه، وأبويه، وصديقته الغيمة الصغيرة يتمكن من رسم مدينته الأصل وقد عادت إليها الحياة.



للحصول على القصص الفائزة او لمزيد من المعلومات حول جائزة العودة، أنظر موقع مركز بديل: www.badil.org

إصدار جديد: قرنفل الذكرى وطريق العودة

اصدر بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، في آذار عام ٢٠٠٩ كتابا جديدا من ضمن إصدارات جائزة العودة للعام ٢٠٠٨ حمل عنوان: قرنفل الذكرى وطريق العودة

يحتوي هذا الإصدار على القصص الصحفية الفائزة بجائزة العودة السنوية للعام ٢٠٠٨ والتي أوصت لجنة التحكيم بنشرها. والإصدار ضم بالإضافة إلى القصص الفائزة في المراتب الثلاث الأولى، القصص الحاصلة على جوائز تقديرية. وقد حصل على المراتب الثلاث الأولى كل من: الصحفي انس أبو رحمة الحائز على المرتبة الأولى عن قصته « المذياع»، والصحفي احمد جابر الحائز على المرتبة الثانية عن قصته «لم الشمل والنوم على حلم العودة»، والصحفي امجد سرحان الحائز على المرتبة الثالثة عن قصته «من ريحة البلاد».

ويصدر بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين هذه القصص التزاما ووفاء بتعهداته المبينة في شروط جائزة العودة الخاصة بحقل القصة الصحفية، وتقديرا لجهود الكتاب الذين أسهموا بمشاركاتهم في اغناء ثقافة ومسيرة العودة. ويشار هنا إلى إن دور بديل قد اقتصر على عملية التحرير اللغوية والفنية للقصص ولم يتدخل لا في المضامين ولا الأفكار.

ويجيء إصدار مجموعة القصص الصحفية الفائزة استكمالا للهدف من وراء طرح هذا الحقل ضمن حقول جائزة العودة السنوية. لقد كان الهدف من وراء طرح هذا الحقل إبراز دور الصحفيين وأهميته في معالجة قضايا اللجوء والتهجير لما لكتاباتهم من اثر وتأثير على تشكيل الوعي العام، وخصوصا لدى الأجيال الشابة من أبناء فلسطين. وغني عن القول أن القلم المنتمي لقضية نبيلة وعادلة هو ضمان إبقائها حية في كل المحافل، وعبر كل المراحل وعلى كل المستويات.

للحصول على القصص الصحفية الفائزة أو لمزيد من المعلومات حول جائزة العودة، أنظر موقع مركز بديل: www.badil.org

إصدار جديد: أوراق في التاريخ الشفوي: قرى فلسطينية مهجرة

اصدر بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين مطلع نيسان عام ٢٠٠٩ كتابا جديدا من ضمن إصدارات جائزة العودة للعام ٢٠٠٨ حمل عنوان: أوراق في التاريخ الشفوي: قرى فلسطينية مهجرة.

ويحتوي هذا الإصدار على الأوراق الثلاث الفائزة في جائزة العودة للعام ٢٠٠٧ في حقل التاريخ الشفوي، وهي على التوالي:

«قرية صبارين» للباحثة رشا أبو زيتون الحائزة على المرتبة الأولى في جائزة العودة في حقل التاريخ الشفوي للعام ٢٠٠٨، وهي باحثة في مجال التاريخ الشفوي من مواليد طولكرم.

«قرية حمامة» للباحث عبد الحميد الفراني الحائز على المرتبة الثانية في جائزة العودة في حقل التاريخ الشفوي للعام ٢٠٠٨، وهو محاضر يعمل في قسم التاريخ والآثار في الجامعة الإسلامية في قطاع غزة.

«قرية أبو كشك» للباحثة أنوار مرعي، الحائزة على المرتبة الثالثة في جائزة العودة في حقل التاريخ الشفوي للعام ٢٠٠٨، وهي تدرس الجغرافيا وتسكن قرية صيدا- طولكرم.

وقد جاء هذا الإصدار التزاما من مركز بديل بتعهداته المبينة في شروط جائزة العودة الخاصة بحقل التاريخ الشفوي والتي تقضي طباعة ونشر الأوراق الفائزة في الجوائز الثلاث الأولى. وحيث يدرك مركز بديل أن البحث في مواضيع التاريخ الشفوي ذو طبيعة خاصة بما لها من حساسية عالية كونها تتصل بشكل مباشر بأشخاص الرواة، والمروي عنهم، وبوقائع مستمدة من الذاكرة وغيرها، فقد آثر مركز بديل بناء على توصيات أعضاء لجنة التحكيم على قصر عملية التحرير على الجوانب الشكلية والفنية قدر الإمكان.

للحصول على الإصدار الرجاء التواصل مع مركز بديل.

للحصول على الإصدار او لمزيد من المعلومات حول جائزة العودة، أنظر موقع مركز بديل: www.badil.org

إصدار جديد: نحن الجيل الذي سيعود

صدر حديثاً عن مركز بديل كتاب: «نحن الجيل الذي سيعود»، وهو ثمرة جهود ممتدة على مدار عام كامل ضمن برنامج تنمية وتدريب الناشئة في مجال حقوق اللاجئين الفلسطينيين. وقد ضم البرنامج في عامه الثالث (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ثلاثة عشر تجمعاً للاجئين منتشرة في فلسطين التاريخية والمنافي (سوريا).



يعكس كتاب «نحن الجيل الذي سيعود» موقف وآراء طلاب البرنامج من خلال التطرق إلى قضايا اللجوء والعودة، وذلك في محاولة إلى إعطاء جيل الناشئة الفرصة للتعبير عما يجول في خواطرهم، وما هي القضايا التي تشغلهم، خصوصاً وان هذا الجيل لم يأخذ حقه الكافي في التعبير عن مثل هذه القضايا وعن نفسه.

يقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول، حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان: «صباح الخير يا بلدي»، وهو يعكس مشاعر وافكار الناشئة تجاه قراهم ومدنهم الأصلية. اما الفصل الثاني: «حياتي كلاجئ»، فيصف المشاركون/ات حياتهم كلاجئين، في مخيمات وتجمعات اللجوء، وكيف يعيشون حياة الطفولة. وفي الفصل الثالث: «على درب العودة» فقد عكس نظرة المشاركين/ات إلى العودة كحق، وكحل، وهوية، وكيف بإمكانهم تحقيق ذلك في المستقبل.

العنصرية الصهيونية في خطاب وممارسة الحركة الوطنية الفلسطينية

بقلم: سالم أبو هواش*

مع استمرار الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والعربي – الإسرائيلي، واستمرار النظام الصهيوني الإسرائيلي في ممارساته العنصرية ضد الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، ومواصلة حكومات إسرائيل المتعاقبة تطوير وتعزيز نظام قانوني مزدوج (تطبيق قوانين وسياسات عنصرية إحلالية ضد الشعب الأصلي في فلسطين؛ وتطبيق قانون ليبرالي ديمقراطي على المجتمع اليهودي في إسرائيل والمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والقدس المحتلة)، ومع تزايد الوضوح في الخطاب السياسي الإسرائيلي الذي يدعو للاعتراف بدولة إسرائيل كـ»دولة يهودية وديمقراطية»، و في هذا السياق المتسم بالاضطراب والانقسام الداخلي والاختلال الكبير في موازين القوى لصالح إسرائيل؛ يحاول هذا المقال مراجعة الموقف الفلسطيني تجاه العنصرية الصهيونية.

تستند العنصرية الصهيونية عقيدتها على الربط المطلق بين «الأرض» و «الشعب» و»الدعوة» أو العقيدة التوراتية، باعتبار فلسطين «أرض الميعاد» لـ»شعب الله المختار» ليؤدي «رسالته» السامية في القضاء على «الأغيار»؛ حيث يكون على السكان الأصليين لفلسطين مواجهة ثلاثة خيارات: الإبادة الجماعية، أو الطرد، أو الخضوع كخدم لـ»شعب الله المختار»، وكل النظام الاستيطاني العنصري بأبعاده القانونية، الاجتماعية، السياسية، الوطنية والدبلوماسية. والسؤال هنا: كيف تعاملت القوى الفلسطينية مع هذه العنصرية منذ انطلاقة حركة المقاومة التحررية الفلسطينية وحتى اليوم؟

يمكننا أن نميز مرحلتين مر بهما الخطاب والممارسة الفلسطينية تجاه العنصرية الصهيونية، وكل من المرحلتين لها ظروفها وقواها الفاعلة وتحالفاتها ومفاعيلها، وربما تكون الحركة الفلسطينية عموما في حالة تغيير قد تؤسس لمرحلة جديدة فيما يتعلق بهذه المسألة ذات الأهمية الجوهرية بالنسبة للنضال الفلسطيني وحلفائه الإقليميين والأمميين، وسنقدم فيما يلي أهم سمات الخطاب والممارسة الفلسطينية في كلا المرحلتين.

المرحلة الأولى: منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية – ١٩٩١

اتسم الخطاب الفلسطيني والممارسات والسياسات بالاتساق بين القول والفعل، وبوضوح المبادئ والمطالب الفلسطينية. فقد جاء في المبادئ الأساسية لحركة فتح أن «الصهيونية حركة عنصرية استعمارية عدوانية في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب». كما أن الجبهة الشعبية والقوى اليسارية الفلسطينية اعتبرت «إن الهدف الرئيسي للغزوة الصهيونية كان – ولا يزال – زرع قاعدة بشرية مسلحة تستند إليها الامبريالية للوقوف في وجه حركة التحرر العربي»، ورفعت شعار: «لا تعايش مع الصهيونية». وجاء في المادة ٢٢ من الميثاق الوطني الفلسطيني أن «الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطا عضويا بالامبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها وفاشية نازية في وسائلها، وأن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للامبريالية العالمية...الخ». هذا هو نوع الخطاب والتعبئة الفكرية والسياسية التي حشدت الحركة الوطنية الشعب الفلسطيني وراءه، وأنجزت التحالفات على امتداد العالم على أساسه.

ومنذ انطلاقة الثورة الفلسطينية في عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٩١ كانت نشاطات وأفعال منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها تنسجم في الممارسة مع هذا الخطاب إلى حد بعيد. وما جرى من جدل محدود متعلق بهذا الموضوع كان يتعلق بالعلاقة مع المجتمع اليهودي داخل إسرائيل، فبعض القوى الفلسطينية آمنت بوجود قوى يهودية غير صهيونية يمكن التحالف معها في النضال من أجل إقامة دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني؛ يعيش فيها الجميع بحقوق متساوية دون تمييز؛ حيث اعتبر الميثاق الوطني أن اليهود الذين كانوا يقيمون في فلسطين قبل عام ١٩٤٧ هم فلسطينيون. ولكن تلك التباينات والجدل حول العلاقة بـ»اليسار» وقوى «السلام» في إسرائيل، كانت تتعلق بالاجتهادات في مسائل تكتيكية ولم تفترق في الجوهري والاستراتيجي، لا من حيث توصيف الصهيونية ولا من حيث التعامل معها. وقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية طرفا فاعلا في حركة عدم الانحياز والجامعة العربية ولها تحالفات وطيدة مع حركات تحررية وثورية على امتداد العالم، وكانت طرفا رئيسيا في النقاشات والعمل السياسي والدبلوماسي الذي تم تتويجه بصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ في تشرين ثاني ١٩٧٥، والذي يعتبر أن «الصهيونية شكل من أشكال العنصرية». وقد واصل هذا السياق في الخطاب والممارسة يحصد النجاح تلو الآخر، حتى حققت القضية الفلسطينية أقصى مستوى من التأييد خلال الانتفاضة الأولى، مما زاد من عزلة إسرائيل. فلدى إعلان الاستقلال الفلسطيني عام ١٩٨٨، وصل عدد سفارات وممثليات منظمة التحرير الفلسطينية؛ الذي هو بمثابة تمثيل دبلوماسي لدولة فلسطين إلى ١٠٤ سفارات وممثلية، فيما كان لإسرائيل تمثيلا دبلوماسيا في ٦٧ دولة فقط.

وأهم السمات التي طبعت تلك المرحلة هي وجود رسالة فلسطينية موحدة تجاه إسرائيل والصهيونية؛ بغض النظر عن التناقضات الفلسطينية الداخلية التي ظلت في إطار ثانوي، إذ كانت الحركة الفلسطينية موحدة في وجه الصهيونية وحلفائها. كما خضعت التكتيكات للمبادئ والأهداف الإستراتيجية للحركة الفلسطينية، ولم يخضع الخطاب الفلسطيني الرسمي تجاه العنصرية الصهيونية للتكتيكات المرحلية، بل خدمته تلك التكتيكات. وقد كان تعبير «الكيان الصهيوني» وكيان العدو» و»الكيان العنصري»، وكانت «إسرائيل» توضع بين هلالين أو بما يسمى بإسرائيل... الخ من التوصيفات غير المعترفة بشرعية المشروع الصهيوني في فلسطين.

وما ميز تلك المرحلة أيضا هو الانسجام بين الموقف الوطني الرسمي والشعبي، والتوافق بين المفكرين والمثقفين الفلسطينيين والسياسيين والمجتمع المدني، وهذا يعكس مستوى عال من الثقة الشعبية والتحامها مع القيادة الكارزمية للحركة الوطنية الفلسطينية، ووقوفها على الثوابت المبدئية، وتعبيرها الصريح عن حقائق الواقع الفلسطيني.

وعلى صعيد الأمم المتحدة؛ حققت الحركة الفلسطينية العديد من النجاحات، بعد طرح قضية فلسطين كبند ثابت على جدول أعمالها في عام ١٩٧٤، وبعد غياب لأكثر من عشرين عاما، حيت أصبح زمام المبادرة في يد منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وباتت القضية الفلسطينية تطرح كقضية حقوق وطنية وتقرير مصير وسيادة على أرض، وليس كمشكلة لاجئين إنسانية فقط. وكان لتحالف منظمة التحرير وفصائلها مع المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا دورا مهما في عزل النظام العنصري الذي كان يتحالف عضويا مع إسرائيل؛ وقد ساهم التحالف النضالي الفلسطيني الأفريقي في تسليط المزيد من الضوء على الطبيعة العنصرية للصهيونية ونظامها الاستيطاني في فلسطين. كما لم توفر فصائل المقاومة الفلسطينية أية فرصة لإيجاد قنوات اتصال وبناء تحالفات مع حركات يهودية غير صهيونية، أو مع اليهود على امتداد العالم، باعتبار أن الكفاح الفلسطيني موجه ضد إسرائيل الصهيونية وضد العنصرية ونظام الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، وبأن اليهود ينبغي لهم أن يكونوا جزءا من هذا الكفاح، لأن الكثير من الجرائم الصهيونية ترتكب باسم اليهود وباسم الدفاع عنهم وعن حقوقهم. وهذه مؤشرات تدل على أن تلك المرحلة شهدت تمييزا في الخطاب والممارسة في سياق التعامل مع الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية استعمارية، وبين اليهود الذين لا يعتنقون الصهيونية، أو وجدوا أنفسهم في أتون المعركة بدون علم أو بدافع الخوف أو البحث عن الفرص الاقتصادية، أو لأي سبب آخر.

وحصاد هذه المرحلة أنها أظهرت إسرائيل الصهيونية كدولة عسكرية لا تأبه بالقانون أو حقوق الإنسان، أو معايير العدل والمساواة. من جهة ثانية، لم يكن الخطاب والممارسة الفلسطينية في هذه المرحلة يقيمان فصلا حادا بين إسرائيل وحلفائها الغربيين وبخاصة اعتبار أمريكا «رأس الأفعى»، واعتبار إسرائيل قاعدة للاستعمار الغربي للهيمنة على المنطقة. ويمكن الاعتقاد أن إسرائيل رأت مستقبلها جيدا في تلك المرحلة وبأنها تسير على خطى أبارتهايد جنوب أفريقيا آجلا أم عاجلا؛ ولكن ما حصل بعد ذلك أبعد ناقوس الخطر إلى حد ما. ولكن إسرائيل الصهيونية ظلت تكافح طوال هذه المرحلة من أجل «الشرعية» و «الأمن».

المرحلة الثانية: مؤتمر مدريد ١٩٩١ – ٢٠٠٩

مع انهيار الاتحاد السوفييتي وتراجع حركة عدم الانحياز وحرب الخليج الأولى؛ تشكلت لدى الولايات المتحدة رؤية تستهدف تعزيز تحالفاتها ونفوذها في المنطقة، وبلورت فكرة مؤتمر مدريد فيما كانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى متقدة في الداخل، بينما كانت منظمة التحرير تعاني في الخارج. ولما كان لمؤتمر مدريد أن ينعقد تحت مظلة الأمم المتحدة وقراراتها، تعللت إسرائيل أنها لن تجلس تحت مظلة الأمم المتحدة التي أصدرت قرارات لا تعترف بشرعية دولة إسرائيل، وبالتحديد قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥، مما دفع الاتحاد الأوروبي لقيادة حملة لإلغاء القرار المذكور، وما أن صدرت إشارة فلسطينية رسمية بعدم المعارضة حتى انعقدت الجمعية العامة، لتصدر قرارا في ١٦ كانون أول ١٩٩١ «يبطل قرار ٣٣٧٩» بعبارة واحدة ودون الدخول في نقاش، وبغياب ثماني دول عربية عن جلسة الجمعية العامة.

ومنذ تلك الأيام، ونحن نشهد الاضطراب والتخبط في الخطاب والممارسة الفلسطينية الرسمية وفي الموقف الدبلوماسي لدى الأطراف وفي المؤسسات الدولية؛ حيث أصبح موقف قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بعد اتفاقية غزة-أريحا عام ١٩٩٤ يتسم بالغموض والخجل والتردد. فقد تم اعتبار المفاوضات من أجل تحقيق تسوية سياسية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي هي أهم أسس العمل الفلسطيني السياسي الرسمي؛ وباتت الممارسة الفلسطينية الرسمية التي تقر بحق إسرائيل في الوجود تكافح من أجل شرعيتها وحقها الخاص في الوجود. لم تعد تسمى الأشياء بمسمياتها، ولم تعد التحالفات تحالفات، وباتت المبادئ والقيم التحررية تخضع للاعتبارات السياسية اللحظية. هنا حصلت إسرائيل على إلغاء القرار وعلى اعتراف بشرعية وجودها، فيما تستمر «العملية السلمية» ويستمر الاستعمار الاستيطاني ويتعزز نظام التمييز العنصري بأبشع أشكاله وهو الفصل العنصري.

وخلال جلسة المجلس الوطني الفلسطيني في غزة عام ١٩٩٦ ومن ثم بحضور الرئيس الأمريكي كلينتون في غزة عام ١٩٩٨؛ جرى شطب جميع مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تتعلق بإسرائيل والصهيونية وحتى باليهود ما قبل عام ١٩٤٧؛ وذلك بهدف إقناع إسرائيل بأن منظمة التحرير لا تريد تدميرها، وعلى أمل المضي قدما في تحقيق السلام المنشود. ولكن، شُطب الميثاق وبقيت العنصرية والاحتلال والاستيطان والأوهام، وتعززت عنصرية إسرائيل باتجاه المزيد من البشاعة، باتجاه العزل العنصري والجدران والتوسع. وأصبحت الممارسة الفلسطينية تكابد الصعوبات في كل مجال من مجالات الحياة الفلسطينية، ودون رسالة جامعة تجمع العمل الفلسطيني في عمل مشترك من أجل هدف واحد.

وباتت القيادة الوطنية الفلسطينية تفصل بين إسرائيل والحركة الصهيونية وحلفائهما، وعلى النقيض من المرحلة الأولى، انتشرت الأوهام بإمكانية قيام حلفاء إسرائيل الأمريكان والغربيين بالضغط عليها لصالح الفلسطينيين، أو لوقف المجازر على الأقل، ولكن الأوهام شيء والواقع شيء آخر.

وما هو جديد في هذه المرحلة أيضا؛ هو بروز حركات المقاومة الإسلامية، حماس والجهاد الإسلامي كأطراف فاعلة على ساحة الفعل الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، لكن خطابها تجاه العنصرية الصهيونية لا زال يخلط بين الصهيونية واليهود، وممارساتها لا تتسم بالتمييز الدقيق للحاجة للتعامل مع المجتمع اليهودي داخل إسرائيل. وهذا الزخم الجديد للنضال الذي تمثله هذه القوى الفتية؛ قد يشكل ضررا كبيرا على الحركة التحررية الفلسطينية، إذا لم يقم بإنضاج خطابه وتخليصه من ردود الفعل التي تنطوي على عنصرية مضادة، فلا يمكن اقتلاع الشوكة بمثلها.

ولذلك، شهدت هذه المرحلة نوعا من التمايز والانقسام في المواقف الفلسطينية بين القيادة الرسمية وبين فصائل المقاومة المختلفة، كما برزت التمايزات لدى معظم أطراف المجتمع المدني الفلسطيني التي تحمل لواء القانون الدولي والحقوق والتي ترى بمعظمها وجوب إعادة الاعتبار ومأسسة قرار ٣٣٧٩. ولعل الفشل في التعامل مع فتوى محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري حتى الان، هو احد ابرز مظاهر التراجع وعدم وضوح الرؤية. لقد وصل الأمر بتبني الحجة الأمريكية – الغربية التي تقول: «لا داعي لتدخل المؤسسات الدولية والأمم المتحدة في شان الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي» لأن ذلك قد يعيق «العملية السياسية»، وخير دليل على ذلك الموفقة الرسمية على إسقاط أية إشارة إلى فلسطين والفلسطينيين من مقررات مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية (ديربان ٢، نيسان ٢٠٠٩).

باختصار، إذا كان الخطاب المناهض للعنصرية الصهيونية لم يختف من المشهد الرسمي الفلسطيني حفظا لماء الوجه، فإن الممارسة النضالية ضد العنصرية الصهيونية ليست جزء من أجندة القيادة الوطنية الرسمية حاليا، وأي كلام أو تصريحات كلامية عن الموضوع؛ هي مجرد شعارات ونفاق موجه للمستوى الشعبي الفلسطيني.

وبعد، هل المجتمع المدني الفلسطيني يستطيع أن يلعب دورا مهما في استعادة الخطاب الوطني التحرري الحقيقي، ويؤسس لممارسة نضالية ثابتة ومتراكمة ضد العنصرية الصهيونية؟ بالتأكيد لموقف المجتمع المدني أهمية بالغة في تعزيز الجبهة الداخلية ورفع راية الحقوق الوطنية خصوصا في مجال العمل مع قوى المجتمع المدني العالمي، ولكنها في كل الأحوال ليست البديل للقوى السياسية الفلسطينية التي تتحمل مسؤولية إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني الحالي، ومسؤولية وضع رؤية صحيحة وناضجة وإستراتيجية نضالية تقوم على أساس الحقوق الثابتة وقيم ومبادئ العدل والمساواة.



*سالم أبو هواش، باحث فلسطيني وناشط جماهيري، الرئيس الأسبق لمجلس إدارة بديل.

لن ننسى ...

الزاوية، قضاء صفد، ٨٨٢ نسمة،
هجرت في ٢٤ أيار ١٩٤٨.

المنشية، قضاء صفد، ١٤٠ نسمة،
هجرت في ٢٤ أيار ١٩٤٨.

عمّوقة، قضاء صفد، ١٦٢ نسمة،
هجرت في ٢٤ أيار ١٩٤٨.

إندور، قضاء الناصرة، ٧١٩ نسمة،
هجرت في ٢٤ أيار ١٩٤٨.

الصالحية، قضاء صفد، ١,٧٦٣ نسمة،
هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

المنصورة، قضاء صفد، ٤١٨ نسمة،
هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

الملّاحة، قضاء صفد، ١,٠٣٢ نسمة،
هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

الخصاص، قضاء صفد، ٥٤٥ نسمة،
هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

هرّاوي، قضاء صفد، ٢٩٠ نسمة،
هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

الدوّارة، قضاء صفد، ٨١٢ نسمة،
هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

بيسمون، قضاء صفد، ٢٣ نسمة،
هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

العابسية، قضاء صفد، ١,٤١٥ نسمة،
هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

عرب صقرير، قضاء غزة ٤٥٢ نسمة،
هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

كوفخة، قضاء غزة، ٥٨٠ نسمة،
هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

ماروس، قضاء صفد، ٩٣ نسمة،
هجرت في ٢٦ أيار ١٩٤٨.

قبّاعة، قضاء صفد، ٥٣٤ نسمة،
هجرت في ٢٦ أيار ١٩٤٨.

فرعم، قضاء صفد، ٥٨٥ نسمة،
هجرت في ٢٦ أيار ١٩٤٨.

المحرّقة، قضاء غزة، ٦٧٣ نسمة،
هجرت في ٢٧ أيار ١٩٤٨.

زرنوقة، قضاء الرملة، ٢,٧٦١ نسمة.
هجرت في ٢٧ أيار ١٩٤٨.

القبيبة قضاء الرملة، ١,٩٩٥ نسمة،
هجرت في ٢٧ أيار ١٩٤٨.

السامرية، قضاء بيسان، ٢٩٠ نسمة،
هجرت في ٢٧ أيار ١٩٤٨.

دنّة، قضاء بيسان، ٢٢٠ نسمة،
هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

المالكية، قضاء صفد، ٤١٨ نسمة،
هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

قدس، قضاء صفد، ٤٥٢ نسمة،
هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

غرابة، قضاء صفد، ٢٥٥ نسمة،
هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

زرعين، قضاء جنين، ١,٦٤٧ نسمة
هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

نوريس، قضاء جنين، ٦٦١ نسمة،
هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

خان الدوير، قضاء صفد، ٣٠٢ نسمة،
هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

المزار، قضاء جنين، ٣١٣ نسمة،
هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

اللجّون، قضاء جنين، ١,٢٧٩ نسمة.
هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

بيت جيز، قضاء الرملة، ٦٣٨ نسمة،
هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

إسرائيل: دولة المستوطنين العنصريين الاستعمارية - «اليســـار الصهيونـــي» فـــي الممارســة

بقلم: د. تكفا هونيغ-بارناس*

من الشائع أن يتم تصوير المجابهة الفلسطينية – الإسرائيلية على أنها «صراع وطني» الذي هو بالأساس إقليمي؛ وعليه فإن هذا «صراع» الذي غالبا ما يضاف له صفة «عنيف»؛ يعني تبرير أكثر الوسائل بشاعة التي تستخدم من قبل دولة إسرائيل التي «وجدت نفسها» في حالة حرب، وتصوير الصراع بأنه «وطني» يسمح بوجود مفهوم مضلل يظهر عنصرية إسرائيل باعتبارها سمة ثانوية لحالة الحرب، ستختفي بمجرد حل «النزاع» الإقليمي.

ولكن هذا «الصراع» ليس بين أمتين «قوميتين»، بل بين حركة استعمارية عدوانية، هي الصهيونية، وبين الشعب الفلسطيني الذي يناضل من أجل التحرر الوطني وحقه في تقرير المصير. ودولة إسرائيل ليست سوى أداة تنفيذية، لدفع وتوسيع المشروع الاستعماري الصهيوني، العنصري في جوهره؛ فقد استهدفت منذ اللحظة الأولى لقيامها الانسان الفلسطيني وسعت لطرد أو القضاء كليا على الفلسطينيين المستعمرين (بفتح الميم) على جانبي الخط الأخضر. وهكذا، كان احتلال عام ١٩٦٧ هو استكمال ما لم يكتمل عام ١٩٤٨ من الخطة الصهيونية، وبالتالي تطبيق النظام العنصري الاستعماري على كامل أرض فلسطين التاريخية، ولكن مع مدى مختلف في الاعتماد على القانون وحقوق الإنسان.

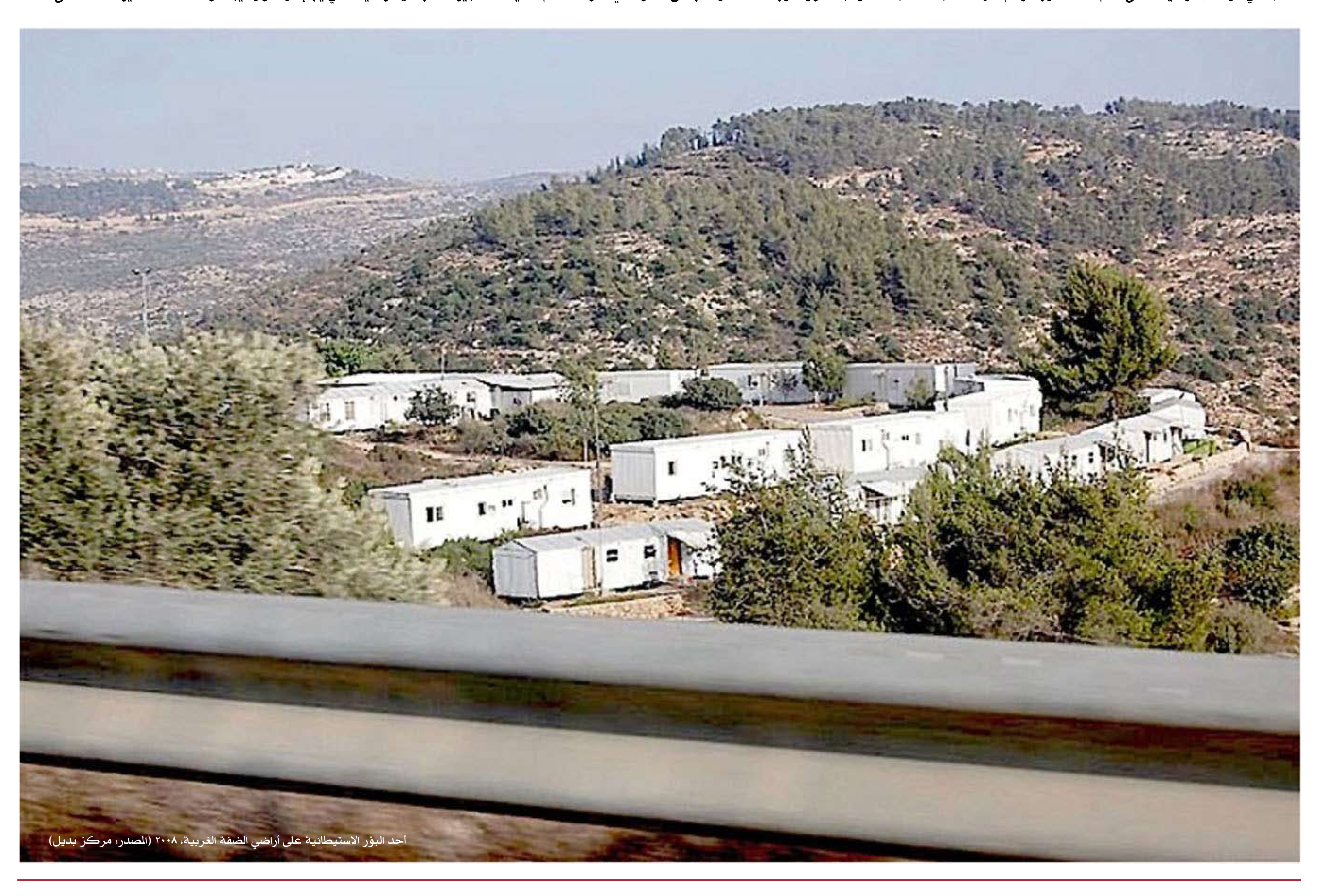
ويتم الالتزام بالمبادئ الصهيونية وبطبيعة دولة المستوطنين الاستعمارية، التي تتصرف وفقا لهذه المبادئ، من قبل الغالبية العظمى من المجتمع اليهودي وأطره السياسية، ومع ذلك؛ كان اليسار الصهيوني (ماباي، والعمل وميرتس في وقت لاحق) هو الذي ترأس عملية استعمار فلسطين، وقام بصياغة الأيديولوجيا والسياسات للحركة الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ وخلال فترة حكمها في دولة إسرائيل حتى عام ١٩٧٧. وبالرغم من فقدانها لحكمها الحصري تقريبا؛ احتفظت قوى اليسار الصهيوني بهيمنتها على الأيديولوجيا والمبادئ السياسية والسياسات العامة. وما هو أهم من ذلك كله، هو أن المثقفين والأكاديميين الذين دعموا اليسار، لعبوا دورا في منح طابع «أخلاقي» و«علمي» وإضفاء شرعية على أكثر السياسات الهدامة، كما ساعدوا على احتفاظها بصورتها المزيفة واعتبارها دولة معتدلة ومستنيرة. وهكذا، فحتى اليوم، عندما يخرج حزب العمل من الخريطة السياسية؛ تسعى حكومة نتنياهو اليمينية بكل السبل لتلبية حاجتها للشراكة مع حزب العمل، وذلك لتستمر عملية تدمير الفلسطينيين من دون حرج.

تفضل الصهيونية الاستعمارية طرد السكان الفلسطينيين الأصليين أكثر من استغلالهم كعمالة رخيصة كما كان الحال في جنوب أفريقيا، وعندما أتيحت الفرصة في العام ١٩٤٨، برهن العمل الصهيوني على إعجابه بـ«البراغماتية»: فقد استخدم وسائل قانونية واضحة في عملية اقتلاع الفلسطينيين من الأرض وسوق العمل والإنتاج، وبرر ذلك بحجة «الفصل» التي يفترض أن تتيح التنمية المتساوية.

وهذه الحجة تتردد هذه الأيام في كل من الأراضي المحتلة عام ٦٧ وفي داخل إسرائيل؛ حيث القرى والتجمعات السكانية الفلسطينية محاطة بالمستوطنات اليهودية، وذلك من أجل حرمانهم من وجود قاعدة للتنظيم الاقتصادي والسياسي، وتدمير نسيج الحياة الاجتماعية للفلسطينيين. وفضلا عن ذلك، فإن المطالبة القوية بـ«الانفصال» مضللة: فالسلطات الإسرائيلية ضالعة يوميا في عمليات تجريد الأراضي من الفلسطينيين وإحكام السيطرة على المناطق التي يتم عزلها.

وقد كان الجيش شبه النظامي الذي أوجده حزب العمل الصهيوني، والهستدروت وبشكل خاص «البالماخ»، هو الذي اقترف معظم عمليات التطهير العرقي في عام ١٩٤٨ والذي أبقى ١٥٠,٠٠٠ فلسطيني فقط داخل إسرائيل. وبالرغم من منحهم مواطنة من الدرجة الثانية، فقد ظل «الترانسفير» (وهو الاصطلاح الصهيوني المقبول للطرد الجماعي) هو «الحل» المفضل لدى قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي، والعديد منهم لا يرغبون في الاعتراف الصريح بذلك. ومع ذلك، أصبحت فكرة «الترانسفير» عنوانا مشروعا في الخطاب الإسرائيلي خلال العقد الأخير، وهذا ليس تبريرا لنكبة عام ١٩٤٨ فحسب، من قبل معظم الأكاديميين الكبار المعروفون كقيادات لـ«معسكر السلام»؛ مثل الاشتراكي الديمقراطي البروفيسور زئيف شتيرن هيل، الذي يميز بين العدالة الصهيونية حتى العام ١٩٥٩ (!) وبين خيانتها لـ«رؤيتها الإنسانية» منذ عام ١٩٦٧. ويرى قسم منهم أن فكرة الترحيل الجماعي قد تكون حلا مستقبليا فعالا، سواء كان ترحيلا جماعيا كاملا أم جزئيا، وذلك في عباءة التبادل السكاني للمناطق المكتظة بالفلسطينيين في إسرائيل، مقابل المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. بيد أن السياسات الإسرائيلية تنفذ على أرض الواقع تطهيرا عرقيا متواصلا وبطيئا، شاركت فيه جميع الحكومات الإسرائيلية، وتم دعمه أو الموافقة عليه من خلال صمت غالبية الجمهور الإسرائيلي، في اليسار واليمين على حد سواء.

شيدت الحكومات اليسارية التي ترأسها بن غوريون المبنى القانوني والمؤسساتي والأيديولوجي لـ«الدولة اليهودية»: دولة الشعب اليهودي في جميع أنحاء العالم وليست لجميع مواطنيها، وتم قبول تمييزها لمواطنيها اليهود من قبل الصهيونية الليبرالية واليساريين (ومن ضمنهم أولئك المعروفين بمفكري «ما بعد الصهيونية»)؛ ولم يجدوا أي تناقض جوهري بين الاقتلاع البنيوي للمواطنين الفلسطينيين في الدولة اليهودية وبين تعريف الدولة بالديمقراطية، التي يجب أن تكون فيها المواطنة الكاملة غير معتمدة على الأصل



أحد البؤر الاستيطانية على أراضي الضفة الغربية، ٢٠٠٨ (المصدر: مركز بديل)

العرقي او الديني. وعلاوة على ذلك، فإن الحق الإلهي لليهود في أرض إسرائيل الكاملة جرى تأصيله بعمق، حتى في وعي الليبراليين العلمانيين الذين تخرجوا من المدارس التي تدرس التوراة كما لو كان وثيقة تاريخية، وبدون شك، فعندما يتم تربية الأفراد على تبرير أخلاقي لأكثر الأعمال قسوة وبشاعة ضد السكان الأصليين لأرض كنعان خلال فتحها من قبل يشوع؛ يعني إعدادهم جيدا لارتكاب أو التزام الصمت تجاه الجرائم الفظيعة والوحشية التي تقترفها إسرائيل في الوقت الحاضر.

الصهيونية التي تكرس نفسها لمبدأ دولة يهودية بأغلبية يهودية ثابتة وقوية؛ تعتمد في ذلك على إشراك متأرجح وملتوي لهذا المبدأ مع أمن الدولة، فليس مجرد وجود الدولة هو الشرط لـ«الأمن الجماعي» لليهود، بل الدولة الصهيونية التي تضمن التفوق اليهودي والتمييز العنصري ضد الفلسطينيين، وهذا هو المعنى الحقيقي الكامن وراء ما يبدو مطلبا بريئا من أن وجود «الدولة اليهودية» شرط للإبقاء على «الهوية اليهودية» كما وردت في العنصرية الصريحة للمفكر السياسي يوآف بيليد - باعتباره الأكثر تقدمية وجذرية في أوساط «ما بعد الصهيونية»؛ حيث يرى أن الحل السياسي يجب أن يتضمن شرطا لوجود «وطن قومي» يهودي، وبالتحديد، حرية اليهود في الوصول إلى اثنين من الموارد الرئيسية، هما الهجرة والأراضي.[1] وبعبارة أخرى؛ يؤيد بيليد استمرار الأساس العنصري لدولة إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية.

وخلال العقود الأولى من قيام دولة إسرائيل؛ بدا من الممكن الإبقاء على التمييز ضد الفلسطينيين ضمن نظام قانوني واحد كما يليق بوصفها دولة ديمقراطية. لقد امتنع المشرعون تحت قيادة حكومات العمل الصهيوني عن إصدار قوانين تنص صراحة على التمييز لصالح اليهود أو التمييز ضد الفلسطينيين لأسباب تتعلق بالانتماء القومي؛ وكان قانون العودة لعام ١٩٥٠ هو الاستثناء تقريبا: فهو يسمح لأي مهاجر يهودي بالحصول تلقائيا على الجنسية الإسرائيلية ومن ضمنها الامتيازات والحقوق المرتبطة بها بحكم ارتباطهم بـ«العودة» لوطنهم.

وقد تم إخفاء التمييز ضد الفلسطينيين عبر اللغة العالمية؛ وحسب تلك اللغة فإن القانون ينطبق ظاهريا على كامل السكان؛ وهكذا وعلى سبيل المثال؛ إن معظم «أراضي الدولة» والتي ٩٣٪ من الأراضي في إسرائيل تمت مصادرتها في ظل حكومة العمل في العقد الأول من قيام الدولة، وقيل أنها ستعود بالفائدة على جميع السكان، ولكن في الواقع تم تخصيصها لاستخدام اليهود فقط، كما كان المقصود من سياسة عدم وجود خطط رئيسية للمحليات والتجمعات السكانية الفلسطينية؛ هو السماح بإحاطتها بالمستوطنات اليهودية المحظورة على الفلسطينيين. وفكرة «التجانس الثقافي» التي تم استخدامها كذريعة لمنع قبول الفلسطينيين في المستوطنات اليهودية؛ ليست سوى شكل من أشكال التمييز ضد المهاجرين المسلمين في أوروبا الذي تم إحلاله محل التمييز العنصري العرقي «البدائي» من قبل أصحاب المدرسة «التنويرية» للثقافات المتعددة.

حافظت العباءة اللغوية العالمية لمعظم القوانين الإسرائيلية على الاعتقاد السائد لدى معظم الدوائر اليسارية والتقدمية في أوروبا والولايات المتحدة، بأن نظام الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ لا ينطبق على الدولة اليهودية الصهيونية. ووفقا للنظام القانوني المزدوج في الضفة الغربية يتم حرمان الفلسطينيين من حقوق المواطنة بينما يتمتع المستوطنون اليهود بحقوق كاملة. من جانب آخر، لقد تم منح الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين في إسرائيل والتي تسمح لهم بالمشاركة في العملية السياسية والمساواة أمام القانون.

ولكن هذا المنهج خاطئ بالتأكيد، ولا حاجة للتحديد الدقيق لخصائص نظام الفصل العنصري لأبارتهايد جنوب أفريقيا لدى بحث التمييز في الحقوق المدنية للفلسطينيين في إسرائيل، وذلك من أجل تصويرها بوصفها نظام أبارتهايد؛ فتعريف الأمم المتحدة يشدد على التمييز العنصري المؤسسي المنهجي ضد أقلية سكانية يتوافق جيدا مع حالة الدولة اليهودية الصهيونية؛ ولكن النهج الدقيق الذي تم اعتماده من قبل الكثيرين خدم عملية طمس حقيقة التمييز البنيوي ضد المواطنين الفلسطينيين، وبالتالي التقليل من حجم محنتهم.

وعلى أية حال، باتت الطبيعة العنصرية لدولة إسرائيل واضحة أكثر من أي وقت مضى: فتحقيق الرؤية الصهيونية للسيادة على كامل أرض فلسطين التاريخية مترافقة مع التطلعات لتوحيد أهداف السياسات المتعلقة بالفلسطينيين في فلسطين التاريخية، وتدريجيا ينكشف قناع المساواة عن القوانين الإسرائيلية، وعن الحواجز التي تخفي أسس تركيبة نظام الفصل العنصري في إسرائيل.

وهكذا فإننا نشهد على تعجيل عملية تقليص مكانة المواطنة (الجنسية)الفلسطينية في إسرائيل إلى حد وضع شروط غير مقبولة من أجل احتفاظهم بها، ومطلب الاعتراف بـ«دولة يهودية» في بؤرة هذا المخطط. والمادة ٧(أ) التي أضيفت عام ١٩٨٤ للقانون الأساسي للانتخابات[2] وشروط أهلية القوائم الانتخابية والقادة لخوض انتخابات الكنيست هو الاعتراف بـ«الدولة اليهودية والديمقراطية». والمحكمة الإسرائيلية العليا التي ينظر إليها على أنها قلعة الليبرالية؛ قامت في الواقع بالاعتراف بهذا التعديل على الرغم من رفضها التماسات لحرمان التجمع الوطني الديمقراطي وأحزاب فلسطينية أخرى من خوض الانتخابات، ولكن ردها لتلك الالتماسات جاء على أرضية تقنية ثانوية. وبعبارة أخرى، تم التأكيد على أن تحدي الدولة العنصرية الصهيونية يشكل سببا مشروعا لمنع المشاركة في العملية السياسية، فيما يراه كثيرون على أنه دليل على ديمقراطية إسرائيل نظرا لتحديد هوية الدولة ارتباطا بأمنها، وقد أصبح هذا التحدي بمثابة المحك فيما يتعلق بالولاء للدولة. وتكريس هذا المبدأ المركزي في الثقافة السياسية الإسرائيلية والذي يرد من المحكمة العليا ومن أكاديميين تقدميين بارزين؛ قد مهد الطريق لحملة شاملة ضد المواطنين الفلسطينيين. وبعد صدور نداءات من النخب الفكرية والسياسية للفلسطينيين من أجل تغيير الطابع اليهودي للدولة ولكي تمنح الحقوق الوطنية الجماعية للأقلية الفلسطينية كما وردت في «وثائق الموقف» الأربعة عام ٢٠٠٧؛ تم تصنيفها وتحويلها لجهاز الأمن الداخلي «الشاباك»، ولأعضاء الكنيست في حكومة حزبي كاديما–العمل من أجل مواجهة الكفاح الديمقراطي الحازم الذي أطلقه المواطنون الفلسطينيون. وخلصوا إلى أن الوقت قد حان لـ«إنهاء اللعبة»: فمجرد التحدي بحد ذاته من قبل أي مواطن فلسطيني يجب اعتباره انتهاكا لأمن الدولة، وستقوم شعبة الأمن الداخلي «الشاباك» بعرقلة نشاطات أية مجموعة أو فرد يسعى للمساس بالطابع


مستوطنون في منطقة نابلس (المصدر: www.arabhra.org)

اليهودي والديمقراطي لدولة إسرائيل، حتى لو كان مثل هذا النشاط يتم بطرق يسمح بها القانون».[3]

وعندما يبلغ الازدراء للغة «العالمية» القديمة للقوانين الإسرائيلية إلى ذروته؛ تكون الطريق قد فتحت أخيرا أمام نظام قانوني عنصري صارخ يتوافق مع نموذج الأبارتهايد الجنوب أفريقي؛ فالتعديل «المؤقت» على قانون الجنسية لعام ٢٠٠٣ والذي يتم تمديده سنويا هو بمثابة ابتلاع الوجبة الأولى لإعلان الحقبة الجديدة/القديمة، فهذا القانون يمنع منح حق الإقامة الدائمة أو الجنسية لفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وفي عام ٢٠٠٨ تم توسيعه ليشمل إيران، العراق، سوريا ولبنان، والتي حددها القانون كـ«دول معادية».

وهذا أكثر من «مجرد» الحد من حقوق المواطنين لأسباب سياسية محظورة بموجب القانون، المطبق كما يظهر للعيان، على الفلسطينيين واليهود على حد سواء، فالقانون نفسه ينطبق على الفلسطينيين وحدهم بسبب انتمائهم الوطني، ووجوده في كتب القانون يحول إسرائيل إلى ما يطالب به كثيرون من أجل تعريفها بوصفها نظام فصل عنصري.

في ضوء ما ورد أعلاه؛ لا يوجد سبب يدعو للقلق الذي انتشر في أوساط واسعة لما يسمى بالجمهور التقدمي في أعقاب الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة. فتشكيل حكومة من اليمين المتطرف، ووزير جارجيتها الفاشي ليبرمان، وتلاشي أحزاب اليسار الصهيوني ، كل ذلك يشكل بالنسبة لقطاعات واسعة في المجتمع الدولي؛ منعطفا حادا في السياسة الإسرائيلية من شأنه إحباط احتمالات الوصول لـ«حل سلمي».

ومع ذلك، يعود اختفاء اليسار الصهيوني إلى حقيقة أن مبادئه السياسية قد تم قبولها وتبنيها تدريجيا من قبل اليمين، مما جعل من القوة اليسارية الصهيونية عملة عتيقة. بدليل زحف حزب العمل على بطنه للمشاركة في هذه الحكومة، وهو الذي وضع الإطار لسياساتها تجاه الفلسطينيين في جميع أنحاء فلسطين، وانه يهود باراك زعيم العمل ووزير الدفاع؛ نفسه الذي قاد المذبحة الأخيرة ضد قطاع غزة، كما أن عمير بيرتس الرئيس السابق للهستدروت ووزير الدفاع؛ هو الذي قاد الهجوم على لبنان في عام ٢٠٠٦. وأكثر من ذلك؛ كان عضو الكنيست يهود باراك هو نفسه الذي صاغ شعار «لا يوجد شريك للسلام» الذي تم تبنيه من قبل اليمين واليسار؛ مما أتاح الفرصة لتجزئة الضفة الغربية وفقا لخطة «إيغال ألون» عضو قيادة حزب العمل؛ وهذه الخطة هي التي شكلت أسس اتفاقية أوسلو المهينة، وخطط السلام التي تلتها مثل خارطة الطريق، وحتى ليبرمان أعلن التزامه بها، وجميع هذه الخطط تم تصميمها من أجل احتفاظ إسرائيل بسيطرتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

فيما يتعلق بالفلسطينيين في داخل دولة إسرائيل، مع الإشارة إلى أن ما أعلنه ليبرمان لم يتم التصريح به من قبل حتى من قبل المثقفين «المستنيرين»، ولو بصيغة أقل حدة، حملة ليبرمان استندت إلى الحاجة لقسم الولاء، وبالتالي فإن أولئك الذين لا يؤيدون دولة يهودية ديمقراطية يمكن أن يخسروا جنسيتهم، وبالتالي، يريد ليبرمان أن يحشرهم للعيش في المحمية الفلسطينية في الضفة الغربية، وهذا هو انحراف ليبرمان عن الإبقاء على ضبط النفس في استخدام التعابير التي درج عليها اليسار الصهيوني، وهذا الأمر يغضب عشاق السلام الكذابين الذين يدعمون تدمير الشعب الفلسطيني.

لا ينبغي لنا الانضمام إلى جوقة المنافقين الذين يحاولون تبييض عنصريتهم الخالصة من خلال تحويل ليبرمان إلى شيطان العنصرية؛ وبدلا من ذلك، يجب علينا تصعيد كفاحنا ضد هؤلاء الساعين للسلام في أوروبا وأمريكا وإسرائيل، والذين هم في الحقيقة يدعمون دولة المستوطنين الاستعمارية العنصرية.

---

* د. تكفا هونيغ-بارناس، إسرائيلية يهودية مناهضة للصهيونية ناشطة في النضال ضد الاحتلال والصهيونية. حاملة لشهادة الدكتوراة في العلوم الاجتماعية، ومحاضرة سابقة في جامعة تل أبيب. صاحبة كتاب: ما بين السطور: إسرائيل، الفلسطينيون والولايات المتحدة والحرب على الإرهاب، ٢٠٠٧.

هوامش

١ يوآف بيليد، حقائق صهيونية، مناقشة إسرائيل – فلسطين، - فلسطين، New Left Review ٣٨، آذار – نيسان ٢٠٠٦.

٢ أنظر/ي: ديفيد كريتزمر، "المكانة القانونية للعرب في إسرائيل"، (Westview Press، باولدر كلورادو)، ١٩٩٠.

٣ يوآف شتيرن، رسالة من مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي لمجلة بلد الموجهة من قبل التجمع الوطني الديمقراطي، تخطرها بأن أجهزة الحكومة ستحبط أي نشاط ضد طابع دولة إسرائيل حتى لو تم هذا النشاط بوسائل قانونية. هآرتس، ١٦ آذار ٢٠٠٧.



بيت سوسين، قضاء الرملة، ٢٤٤ نسمة،
هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

الحمرا، قضاء بيسان، ٨٤٧ نسمة،
هجرت في ٣١ أيار ١٩٤٨.

مسيل الجزل (الزيناتي)، قضاء بيسان، ١١٦ نسمة،
هجرت في ٣١ أيار ١٩٤٨.

أم عجرة قضاء بيسان، ٣٠٢ نسمة،
هجرت في ٣١ أيار ١٩٤٨.

هوج، قضاء غزة، ٩٤٠ نسمة،
هجرت في ٣١ أيار ١٩٤٨.

حزيران ١٩٤٨

سجد، قضاء الرملة، ٤٢٩ نسمة،
هجرت في ١ حزيران ١٩٤٨.

النبي روبين، قضاء الرملة، ١,٦٤٧ نسمة،
هجرت في ١ حزيران ١٩٤٨.

يبنه، قضاء الرملة، ٦,٢٨٧ نسمة،
هجرت في ٤ حزيران ١٩٤٨.

قاقون، قضاء طولكرم، ٢,٢٨٥ نسمة،
هجرت في ٥ حزيران ١٩٤٨.

ياصور، قضاء غزة، ١,٢٤١ نسمة،
هجرت في ٩ حزيران ١٩٤٨.

البروة، قضاء عكا، ١,٦٩٤ نسمة،
هجرت في ١١ حزيران ١٩٤٨.

جولس، قضاء غزة، ١,١٩٥ نسمة.
هجرت في ١١ حزيران ١٩٤٨.

تموز ١٩٤٨

خربة جدين قضاء عكا، ١,٧٤٠ نسمة،
هجرت في ١ تموز ١٩٤٨.

المسمية الصغيرة (حورانية)، قضاء غزة،
٦١٥ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

المسمية الكبيرة، قضاء غزة ٢,٩٢٣ نسمة،
هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

الجلدية، قضاء غزة، ٤١٨ نسمة،
هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

عبدس، قضاء غزة، ٦٢٦ نسمة،
هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

بعلين، قضاء غزة، ٢٠٩ نسمة،
هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

صميّل، قضاء غزة، ١,١٠٢ نسمة،
هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

التينة، قضاء الرملة، ٨٧٠ نسمة،
هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

تل الترمس، قضاء غزة، ٨٨٢ نسمة،
هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

قسطينة، قضاء غزة، ١,٠٣٢ نسمة،
هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

إدنبة، قضاء الرملة، ٦٨ نسمة،
هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

جليا، قضاء الرملة، ٣٨٣ نسمة،
هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

قزازة، قضاء الرملة، ١,٠٩٠ نسمة،
هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

الخيمة، قضاء الرملة، ٢٢٠ نسمة،
هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

برقوسيا، قضاء الخليل، ٣٨٣ نسمة،
هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

مغلس، قضاء الخليل، ٦٢٦ نسمة،
هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

تل الصافي، قضاء الخليل، ١,٤٩٦ نسمة،
هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

رنتية، قضاء يافا، ٦٨٤ نسمة،
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.



التضامن مع فلسطين

إستقراء شعارات الماضي لفهم المستقبل

بقلم: توفيق حداد*

لم تحظ دعوات التضامن مع القضية الفلسطينية في الحصول على ما تستحقه من اهتمام؛ وذلك بالرغم من الجهود العديدة التي بذلها الناس في مختلف أنحاء العالم، في تعاطفهم وتضامنهم مع قضية فلسطين على مر التاريخ وفي الوقت الحاضر، وبالرغم من الأهمية الإستراتيجية للتضامن العالمي بالنسبة لقضية فلسطين، ولدورها في تحقيق أهدافنا الوطنية. يوجد فجوة كبيرة ما بين الدعم الممكن لقضيتنا، وبين الدعم الحاصل فعليا، والدعم الملموس الذي لا زال راسخا على أرض الواقع. فلننظر كيف نرى في كثير من الأحيان أبناء شعبنا يصرخون أمام كاميرات الجزيرة، مع كل عمل وحشي ترتكبه إسرائيل، قائلين: «أين العرب وأين المسلمين؟»، وكم من المرات نسمع الشعارات الحماسية من المتحدثين العرب في البرامج التليفزيونية والإذاعية عبر الهاتف، والتي تطالبنا بالاستمرار في الصمود، وبأنهم معنا! وبالرغم من هذه النداءات، هناك شيء لا زال غائبا؛ فإسرائيل تستمر بفعل ما تفعله، ونحن نواصل الكفاح والصمود، ولكن يزداد عدد شهدائنا، وكذلك يزداد عدد المستوطنات الإسرائيلية. ومع ذلك يبدو من الصعب أن نميز إنجازاتنا السياسية، وفي بعض الأحيان يبدو أننا نتقهقر فحسب.

أعتقد أن من الأهمية بمكان تحديد معنى التضامن أولا، من دون أخذ معنى الكلمة والتسليم به بوصفه شعارا.

فالتضامن يعني المبادئ والقيم والنضال المشترك بين الشعوب والحركات؛ وهذا يعني أن التقدم لصالح حركة ما يعني التقدم للحركة الأخرى، وبالمثل: فإن التراجع على جبهة ما؛ يعني التراجع على الجبهة الأخرى. والتضامن هو أمر مختلف عن قبول المساعدات الخيرية أو تقديمها؛ فالتضامن هو العمل المشترك بالتنسيق مع الحلفاء لتحقيق المصالح والأهداف الجماعية. ورغم أن رعاية الدولة لقضية ما يمكن أن تعني التضامن أيضا، ولكن مصالح الدولة ومصالح حركة تحرير وطني ليست ذات الشيء. فالتضامن الحقيقي هو ذلك المتأصل في القوى السياسية والاجتماعية على أرض الواقع، أي الشراكة النضالية، في شبكات العمل وتبادل الأفكار المشتركة مع أقرانهم في المجتمعات الأخرى. وإذا ما كان التضامن متجذرا في القاعدة، فلن يكون في الأساس أي داع للقلق بشان التغييرات في سياسة الدولة أو الحكومة. وفي هذا الصدد؛ يحتاج التضامن أن يتمثل في الولاء لمبادئ مشتركة، وليس لهياكل الحكم التي تفسد بسهولة مع مرور الوقت، ولا يجب أن يتوقف التضامن على انتقاء الأفراد واختياراتهم.

وبعد تحديد مفهوم التضامن، من المناسب أن ننظر إلى الماضي الفلسطيني؛ لنرى كيف لعبت الجهود التاريخية للحلفاء دورا مهما في كفاحنا.

يجب أن نشير أولا؛ إلى أن فلسطين لم تكن يوما قضية الشعب الفلسطيني وحده، بل كانت لها أهميتها في النضال العربي ضد الامبريالية الغربية، مما جعلها قضية العرب المركزية في إطار الكفاح العربي من أجل تقرير المصير والحداثة - ولكسر أغلال التبعية للغرب، على الصعيد الاقتصادي والسياسي، وأيضا للابتعاد عن الأجندات الرجعية التي كانت ستظهر فيما لو قمنا بتنظيم أنفسنا على أسس قطاعية: دينية أو اثنية صارمة. وهذا هو السبب الذي دفع العديد من مجتمعات مرحلة ما بعد الاستعمار أن تنظر للقضية الفلسطينية، باعتبارها كفاح من أجل المستقبل المأمول، لأنهم يستطيعون تعريفها وفهمها من خلال تجربتهم الكفاحية في التحرر من الاستعمار خلال تاريخهم الخاص. هذا، بالإضافة لدور فلسطين في التراث الإسلامي والمسيحي، الذي أضاف بعدا آخر؛ حيث ينفي النضال الفلسطيني بصورة مباشرة كل نوع من أنواع الادعاءات الحصرية أو الاستثناء في العلاقة بالأرض على أسس دينية، وهي الصهيونية في حالتنا هذه.

وقد ترجمت الأبعاد المختلفة لهوية النضال الفلسطيني إلى العديد من أشكال التضامن مع مرور الوقت، وعلى امتداد خطوط سياسية متعددة.

وعلى سبيل المثال؛ جاء العديد من المتطوعين العرب والمسلمين إلى فلسطين عام ١٩٤٨، من مناطق بعيدة جدا مثل المغرب العربي، اليمن، البوسنة، والعراق في جهود لمنع وقوع نكبة فلسطين.

وخلال سنوات الخمسينات وأوائل الستينيات، وخلال مرحلة تصاعد المد القومي العربي وحركة عدم الانحياز، جرى إبراز القضية الفلسطينية في أوساط حركات التحرر الوطني من السيطرة الاستعمارية في آسيا وإفريقيا.

وقد كان لإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٨، في سياق هزيمة المشروع القومي العربي الرسمي؛ ضرورة لتمهيد الأرضية للفلسطينيين لتولي قيادة نضالهم والبحث عن حلفاء من اختيارهم، وتزامنت هذه العملية مع تصاعد الاتجاهات السياسية الراديكالية في أوروبا الغربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، هذا إلى جانب التعبيرات الجيفارية في أمريكيا الجنوبية والوسطى، وإلى جانب المقاومة الصلبة في فيتنام. إن كل ذلك شكل الأسس المادية والمعنوية لحركات التضامن لتنتشر وتتعزز في أوساط الحركات الساعية للتغيير.

وهذه الانجازات على صعيد التحالفات بين القضية الفلسطينية وحركات ودول أخرى تبقى محط إعجاب واحترام؛ وبخاصة، عند النظر لتنوع الأنشطة التي اشتملت عليها هذه التحالفات، فقد تدفق الناس بمختلف قطاعاتهم لدعم القضية الفلسطينية - كممرضين، وجامعي تبرعات، مقاتلين وفنانين، كما دفع العديد منهم أثمانا باهظة لتفانيهم في الدفاع عن القضية الفلسطينية، ومن ضمنها السجن، الإصابة وحتى الاستشهاد.

إذن، ما هو الخطأ الذي حدث؟ لماذا لا نزال نذبح على شاشات التلفاز لكي يشاهدنا العالم، وبدون قوى تضامن ملموسة لمنع حدوث ذلك مرة أخرى؟

لا يوجد سبب واحد لهذا التراجع، كما لم تستفد قضيتنا من المبالغة في التبسيط. ومع ذلك؛ لا بد من محاولة تحديد المواضيع التي ساهمت في غياب القضية الفلسطينية ومعها أجنحتها التضامنية.

وأحد الافتراضات الخطيرة هو أن حركة وطنية خلطت وواصلت الخلط بين الدعم الذي تقدمه الدول لقضية ما، وبين التضامن الحقيقي الذي ينبع من القواعد الشعبية.

والاعتماد على دول مثل؛ مصر عبد الناصر، عراق صدام، أو سوريا الأسد، سوف يترك دوما القضية الفلسطينية رهنا بمصالح أخرى. وفي كل الأحوال؛ ماذا يعني الحصول على تضامن من حكومة تقوم في نفس الوقت باعتقال وقمع المعارضة المشروعة في داخل حدودها، وحتى لو كانت عناصر خطابها وممارساتها داعمة أو جذابة؟ وبالتالي، لا نستطيع التحالف مع حكومات تقمع شعوبها، ونتوقع في الوقت نفسه من تلك الشعوب المضطهدة الوقوف إلى جانبنا، ومثل هذه الحجة يمكن تقديمها فيما يخص الدعم الذي قدمته دول الكتلة الشرقية في السبعينات والثمانينات، أو الدعم الإيراني لفلسطين هذه الأيام.

التحالفات التضامنية يجب أن تستند دوما إلى المبادئ، وليس على التحالفات السياسية مهما بدت الفرصة مواتية لهذه التحالفات؛ فقد وعد صدام فلسطين بستة ملايين من الفدائيين، وبدلا من ذلك تقوم المليشيات العراقية هذه الأيام بتطهير الفلسطينيين من العراق. ولذلك؛ ينبغي لنا دراسة هذا التاريخ عن كثب. لا يوجد أي بديل عن التضامن المتأصل بين الناس والشعوب الذين نشاركهم نفس الأهداف التحررية، وحتى لو استغرق هذا التضامن الحقيقي الوقت الطويل لبنائه، سيظل مستقرا على المدى البعيد، ولديه تكامل أخلاقي وسياسي أكثر، وبالتالي لديه القدرة ليكون أكثر قوة إذا تم تنظيمه بالصورة الصحيحة. ويعزى السبب الثاني لانخفاض التضامن مع القضية الفلسطينية إلى «عملية سلام» أوسلو، فهذه الاتفاقية سببت خسارة فادحة لوضوح قضيتنا وفي كيف نظر لها حلفاؤنا، وخصوصا في أعقاب نمو التعاطف الشعبي الذي برز خلال الانتفاضة الأولى.

أولا، هناك حقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية قبلت، كما واصلت في الواقع طلبها؛ رعاية الولايات المتحدة لـ«عمليات السلام» ولزيادة تدخلها أكثر في العملية، وبالتأكيد، تكون هذه رسالة ملهمة لقوى تضامنية محتملة عندما يكون الطرف الرئيسي الذي تبحث عن مصالح مشتركة معه هو القوة العظمى الوحيدة في العالم، وهي الجهة الملطخة أيديها بدماء الشعوب المكافحة من أجل حريتها وتحريرها، من فيتنام وحتى غواتيمالا؛ وذلك بدلا من البحث عن بناء التحالفات مع الشعب الأمريكي - الذي على الرغم من تناقضاته وتعقيداته، لا يستفيد من السياسات الامبريالية لحكومته - فقد سعت القيادة الفلسطينية وفقا لمبدأ التوجه من القمة إلى القاعدة بدلا من العكس من أجل بناء التضامن والتحالفات. وقد تم تركنا نناشد الطبقة السياسية الأمريكية التي لها مصلحة في تعزيز قوة إسرائيل وحماية مصالحها في الشرق الأوسط، بينما يجري تجاهل القوى العاملة الأمريكية غير المستفيدة من تلك السياسات، وهي في الواقع مصدر معتبر للضرائب التي تضخ على حساب خدمات الرفاه الاجتماعي من أجل دعم إسرائيل في اضطهادنا. إضافة لذلك؛ بعثت اتفاقية أوسلو رسالة مفادها؛ أننا نصنع السلام بينما الحقيقة أن إسرائيل مستمرة في حربها بوسائل أخرى. ومن خلال الامتناع عن تسمية العنصرية في أساسها، والطبيعة الاستعمارية للحركة الصهيونية باسمها؛ باعتبارها مصدر الصراع مع دولة إسرائيل، كنا قد خسرنا الفرصة للعب بورقتنا الأقوى؛ وهي الورقة الأخلاقية. وبدلا عن ذلك، تصرفنا بطريقة دفاعية، متنازلين عن ٧٨٪ من أرض وطننا، وقبول عدو لم يعترف قط بأي من حقوقنا الوطنية الأساسية.

إن معظم حركات وقوى التضامن لن «تكون كاثوليكية أكثر من البابا»؛ وإذا ما ظلت قيادة وطنية بعيدة عن الدفاع عن مبادئها الأخلاقية، فلماذا تضيع حركات التضامن وقتها في دعمها؟ بالطبع، ليس سهلا تحويل «الورقة الأخلاقية» لخطة عمل لتحرير فلسطين، ولكن بدون هذه الورقة لا يمكننا الضغط من أجل قضيتنا في سياق اختلال واضح لموازين القوى ضدنا. فالورقة الأخلاقية هي ورقتنا الأقوى لأنها وحدها القادرة على كشف تناقضات الدعم الغربي لإسرائيل، هذه الورقة لا تستطيع انجاز المهمة وحدها؛ فقد كانت هي الورقة التي تم استخدامها لكسب الحقوق المدنية للسود في أمريكيا، ولإنهاء الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، وبذات القدر يمكن استخدامها في سياقنا الفلسطيني اليوم.

وأخيرا، فإن غياب الوحدة الفلسطينية يجعل من الصعب على قوى التضامن أن تتولى القيادة والتوجيه عند محاولتها طرح الموضوع في داخل مجتمعاتهم، فأي رواية يفترض بهم سماعها - رواية حماس؟ فتح؟ أو لا هذا ولا ذاك؟ إن غياب الوحدة الوطنية يعيق بصورة خطيرة بناء جبهة التضامن العالمية مع قضيتنا، وبشكل خاص في الغرب. وبالمقابل، ظل الصهاينة منسجمين وموحدين حول حقوقهم وقضيتهم المفترضة، كما عالجوا وحلوا مشاكل ممارستهم الديمقراطية الداخلية مع غيرهم من الصهاينة.

هذه الأفكار السريعة تستحق الاهتمام إذا أردنا بناء حركة تضامن قابلة للاستمرار، تكون كجبهة نشطة في النضال من أجل حقوقنا. وفي النهاية، ليس لدى الشعب الفلسطيني وحده القدرة على دحر الصهيونية والمدافعين عنها من الحكومات الغربية، ولذلك نحن نحتاج إلى المساعدة من الحلفاء العرب والأمميين من أجل تحقيق النصر، ولكنه يجب أن يكون اتحادا للحلفاء من الطبقات الشعبية وليس مع الطبقات الحاكمة، ويجب أن تبنى التحالفات على ما هو أكثر من الشعارات العادلة، وعلى أشياء عملية قابلة للتطبيق، أشياء يمكنها حقيقة أن توقف دواليب القوة التي تحرك القمع والاضطهاد.

لقد أيقظت الانتفاضة الثانية والحرب الأخيرة على غزة أصوات حركات تضامن قديمة، وفي نفس الوقت ساهمت في توعية قطاعات واسعة من الناس بالنضال الفلسطيني. وحملة مقاطعة اسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها؛ تقوم بضخ دماء جديدة ومفاهيم جديدة لدى حركات التضامن التي اضطربت سابقا بسبب الهزيمة السياسية والالتباسات في مرحلة أوسلو، وهي طريقة عملية للناس العاديين للاحتجاج على السياسات الإسرائيلية، وعلى تواطؤ حكوماتهم مع إسرائيل في جرائمها. وكلما ازداد عدد الفلسطينيين المنخرطين في تعزيز وتوسيع هذه الحملة، كلما زادت الفرص لإغلاق قنوات الدعم الذي ييسر لأبارتهايد إسرائيل ممارسة التطهير العرقي ضد شعبنا. ومثال عمال الميناء في جنوب أفريقيا الذين رفضوا تنزيل بضائع إسرائيلية في الميناء خلال الحرب الأخيرة على غزة، كان نموذجا جميلا للتضامن الحقيقي، يجب علينا السعي لتكراره في سياقات مختلفة ما أمكن، وفي شتى أنحاء العالم. فماذا سيحدث إذا لم يوافق العمال من الرجال والنساء في الغرب والشرق على القيام بتحميل وتنزيل المنتجات الإسرائيلية، أو لم يوافقوا على تزويد إسرائيل بالمصادر الضرورية لبقائها؟

سيصبح النظام الإسرائيلي منبوذا ويتجه للانهيار، إن مثل هذا السيناريو ممكن، ولكنه يحتاج للوقت كي يتبلور ويتلاحم ويأخذ شكلا محددا. وبناء شبكات التضامن بصبر وثبات حول حملة مقاطعة اسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها؛ هي الوسيلة الفضلى لضمان بناء تحالفات طويلة الأجل، وتحويل صرخات النجدة التي نسمعها عبر شاشات التلفاز إلى تهاني وتحيات، وكلمات شكر لحركات التضامن عبر الحدود.



مسيرة تضامنية مع الشعب الفلسطيني، لندن ٢٠٠٨ (المصدر: مركز بديل)

---

* توفيق حداد، باحث وكاتب فلسطيني، له العديد من الإصدارات منها: نحو أممية جديدة: قراءات في العولمة، إسرائيل والفلسطينيون وحرب الولايات المتحدة على «الإرهاب».

المكتبات الفلسطينية والنكبة

تدمير المكتبات الفلسطينية احد تجليات النكبة المستمرة

بقلم: عنان حمد*


مكتبة جامعة القدس


مكتبة المجلس التشريعي بعد تدميرها في العام ٢٠٠٢.

تتمتع فلسطين باهمية حضارية ودينية خاصة، وبهوية عربية مميزة، لموقعها الجغرافي ولمكانتها الدينية؛ فهي تضم أشهر الأماكن المقدسة كالمسجد الاقصى وقبة الصخرة المشرفة، وكنيسة القيامة وحائط البراق وغير ذلك مما أعطاها مكانة خاصة واهتماما من قبل المثقفين والعلماء ورجال السياسة. لذلك تحولت فلسطين الى مركز ثقافي وحضاري عالمي بشهادات العديد من الرحالة العرب والاجانب. ومع تنامي المد الثقافي في فلسطين برزت ظاهرة انتشار المكتبات العامة والخاصة في فلسطين ومدنها الكبرى الى جانب القدس.

وفي هذه المقالة سوف اسلط الضوء على اوضاع المكتبات في فلسطين قبل النكبة ودور الاحتلال الإسرائيلي في سرقة وتدمير هذه المكتبات ونهب محتوياتها وجعلها احدى مجموعات مكتباته؛ حيث أن الاحتلال منذ بدء النكبة لم يحارب الارض والبشر في فلسطين فقط؛ بل وحارب الثقافة والكتاب والتي تمثلت بالمكتبات.

وبداية لا بد أن نشير بأن فلسطين لم تكن حديثة العهد في عالم المكتبات بل كان لها باعا طويلا منذ ١٨٢٦ في العهد العثماني حيث صدر أول قانون للتعليم الإلزامي؛ مما جعل ظاهرة المدارس والمعاهد تنتشر في مختلف المدن الفلسطينية، والتي بدورها بدأت تأسس المكتبات لخدمة طلبتها ومعلميها. وقد كان للمكتبات التابعة للمساجد حضور كبير في تلك الفترة. وكذلك انتشرت ظاهرة المكتبات الخاصة للشخصيات الثقافية والدينية والسياسية والتي لعبت دوراً هاما في الثقافة الفلسطينية.

وفي عام ١٩٤٨، عام النكبة، وقيام العصابات الصهيونية باحتلال المدن الفلسطينية والقرى وتهجير سكانها، ونهب محتويات المنازل بما فيها سرقة وتدمير العديد من المكتبات التي كانت منتشرة في هذه المدن.

لم يحدث ان حوربت المكتبات والثقافة بهذه الوحشية سوى في عهدين: عهد المغول بقيادة هولاكو، عام ٦٥٦ هـ وإحتلالهم للعراق وقيام قوات المغول بتدمير المكتبات واغراق نهر دجلة بجميع الكتب والمخطوطات الاثرية، وعهد الاحتلال الصهيوني لفلسطين بقيادة بن غوريون.

وكان من نتائج استيلاء إسرائيل على الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨، سقوط الكثير من المكتبات العامة والخاصة في أيدي قوات الاحتلال التي استولت على أفضل هذه الكتب ونقلت قسماً منها الى مكتبات معاهدها والى مكتبة الجامعة العبرية والمكتبات الإسرائيلية الأخرى، حيث لا يزال كثير من الكتب مكتوبا عليها عبارة (ممتلكات متروكة) (Aba – doned property) .

أما المكتبات الحكومية التي كانت تابعة لدوائر الحكومة الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني فقد ضمت الى مكتبات الدوائر التي أسسها الاحتلال.

وبايجاز شديد اذكر هنا بعض المكتبات التي تعرضت للسرقة والنهب والتدمير منذ عام ١٩٤٨ وحتى ٢٠٠٩ :

مكتبة الشيخ أسعد الشقيري، في عكا التي كانت تحتوي على العديد من الكتب العربية النادرة ومذكراته.

مكتبة الحاج راغب الخالدي في يافا (والتي تعرف باسم المكتبة الخالدية) وكانت هذه المكتبة في منزله، وقامت قوات الاحتلال بالاستيلاء عليها في عام ١٩٤٨.

مكتبة الأستاذ درويش عارف الدباغ (اليافي)، والذي كان يهتم بالتراث وقدرت عدد محتويات هذه المكتبة في ذلك التاريخ بما يقارب ثلاثين الف مجلد غير مؤلفاته ومؤلفات شقيقه الشاعر إبراهيم الدباغ.

مكتبة الاديب الكبير عجاج نويهض، في مدينة القدس.

مكتبة خليل بيدس.

مكتبة عادل جبر.

مكتبة خليل السكاكيني والتي نقلت كاملةً الى الجامعة العبرية.

مكتبة العلامة إسحاق موسى الحسيني والتي كانت تضم زهاء ٤٠٠٠ كتاب ومخطوطة.

مكتبة أديب فلسطين محمد إسعاف النشاشيبي.

المكتبة الخليلية في القدس لمؤسسها الشيخ محمد بن محمد الخليلي والتي كانت تحتوي على ٧٠٠٠ كتاب ومخطوطة.

مكتبة العلامة عبدالله مخلص المقدسي.

ولا شك ان هناك العديد من المكتبات الأخرى التي لا يسعنا في هذه المقالة ذكرها .

وبعد احتلال القوات الإسرائيلية عام ١٩٦٧ للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية استمرت سياسة محاربة المكتبات والمؤسسات الثقافية الفلسطينية من خلال المصادرة والاغلاق وخاصة المكتبات الجامعية والمكتبات العامة. وبدأت سياسة الاحتلال في هذه الفترة تاخذ منحى جديدا وهو منع بيع الكتب واستيرادها من الخارج والقيام بمصادرتها، لمحاربة المكتبات الفلسطينية وممارسة سياسة التجهيل والطمس، وقد شمل هذا الاجراء ٥٤١٠ كتب منع الاحتلال الفلسطينيين من تداولها منذ عام ١٩٦٧.

وكان من أهم عمليات الاحتلال ضد المكتبات في هذه الفترة قيام قواته، بحرق محتويات مخازن شركة التوزيع الأردنية في القدس عام ١٩٨٣، ومداهمة مكتبة جامعة بيرزيت عام ١٩٨٤ ومصادرة عدد من الكتب والوثائق والخرائط.

ولم يكتف الاحتلال بسرقة المكتبات داخل فلسطين، بل امتدت يد السرقة والنهب الى المؤسسات والمكتبات خارج فلسطين، فعندما غزت قوات الاحتلال الصهيوني لبنان عام ١٩٨٢ واجتاحت بيروت كانت اول خطوة قامت بها هي مهاجمة مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية واستولت على المكتبة وكل الوثائق والارشيف المركزي فيه. ويقدر مجموع ما نهب بحوالي عشرين الف مجلد منها خمسة عشر الفاً باللغة الانجليزية عدا المجلات والصحف الدورية. قام الاحتلال بوضعه بعدها في الجامعة العبرية قسم الدراسات الفلسطينية. وبعد عملية تبادل الأسرى عام ١٩٨٥ بين المقاومة الفلسطينية والإسرائيليين قاموا بإعادة معظم الكتب والمواد الأخرى ولكن بعد أن قامو بتصويرها.

وفي فلسطين التاريخية شكلت حركة المقاومة الفلسطينية، وقواها الشعبية والمدنية حاضنة حمت ما تبقى من مكتبات ووثائق رغم المصادرات المتكررة لها، وبرز في هذا المجال دور الجامعات والمعاهد والبلديات والمدارس ورغما عن عصا ومقص الرقيب العسكري استطاعت ان تبني مكتبات فلسطينية عامرة وزاخرة، ولعب الاهل في داخل اراضي ١٩٤٨ دورا مميزا من حيث الانتاج والاستيراد والتوزيع.

وبعد عودة السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤ شهدت المكتبات نهضة ثقافية كبيرة، فقد اولت المكتبات بانواعها المختلفة عناية خاصة فانتشرت المكتبات الحكومية التابعة لمؤسسات السلطة والمكتبات الاهلية التابعة لمؤسسات المجتمع المدني بالاضافة الى مكتبات المدارس والمكتبات العامة، وايضا ازداد الاهتمام باقامة معارض الكتب التي لعبت دوراً هاماً في اغناء هذه المكتبات بالعديد من الكتب والدراسات التي كانت ممنوعة ايام الاحتلال والتي كانت تصادر بوصولها إلى المعابر.

ومع بداية عام ٢٠٠٠ وبدء انتفاضة الاقصى وبدء الاجتياح الاسرائيلي للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية عادت يد السرقة والنهب والتدمير من جديد لتحارب المكتبات الفلسطينة التي تأبى لهذا القطاع ان يستمر ويتطور؛ لمعرفة الاحتلال مدى خطورة هذه المؤسسات على كيانه، حيث دمر ونهب مكتبة مؤسسة الحق في رام الله، مكتبة المجلس التشريعي، مكتبة بلدية رام الله، مكتبة بلدية نابلس، والعديد من المؤسسات الثقافية الاخرى.

وتستمر رحلة المكتبات الفلسطينية مع الاحتلال لتصل عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ و بدء الحرب على قطاع غزة حيث دمر خلال عدوانه هذا العديد من المؤسسات الثقافية وعلى رأسها المكتبات مثل مكتبة الجامعة الإسلامية المكونة من خمسة طوابق والتي تحوي مئات الالاف من الكتب والمراجع والمصادر، مكتبة جامعة الأزهر، مكتبة جامعة القدس المفتوحة، مكتبة دار الفتوى والتشريع، مكتبة خالد الحسن العامة بالنصيرات... الخ.

وفي الختام نقول أن الاستهداف الصهيوني لفلسطين والفلسطينيين لم يستهدف الارض فقط بل استهدف الانسان بكل مكوناته وفكره وتراثه، سعيا منه للقضاء على كل ما هو عربي فلسطيني، فالمكتبات مكون اساسي من مكونات الانسان الفلسطيني وهي مركب من مركبات النكبة التي لم تعر اهتماما بحثيا كما تستحق. ولعل هذا بمثابة دعوة للجهات فلسطينية المهتمة، والباحثين المهتمين لبحث التدمير المتواصل للمكتبات باعتبارها احد أوجه وتجليات النكبة الفلسطينية المستمرة.

* عنان حمد، مدير مكتبة المجلس التشريعي الفلسطيني – رام الله



كويكات، قضاء عكا، ١,٢١٨ نسمة،
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

عمقا، قضاء عكا، ١,٤٣٨ نسمة،
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

ولحلمة، قضاء الرملة،
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

الطيرة، قضاء الرملة، ١,٤٩٦ نسمة،
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

الرملة، قضاء الرملة، ١٧,٥٨٦ نسمة،
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

قولة، قضاء الرملة، ١,١٧٢ نسمة،
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

البرية، قضاء الرملة، ٥٩٢ نسمة،
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

دانيال، قضاء الرملة، ٤٧٦ نسمة،
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

دير طريف، قضاء الرملة، ٢,٠٣٠ نسمة،
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

خربة الضهيرية، قضاء الرملة، ١١٦ نسمة،
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

عنّابة، قضاء الرملة، ١,٦٤٧ نسمة،
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

جمزو، قضاء الرملة، ١,٧٥٢ نسمة،
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

الكنيّسة، قضاء الرملة، ٤٦ نسمة،
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

اللد، قضاء الرملة، ١٩,٤٤٢ نسمة،
هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

الجورة، قضاء القدس، ٤٨٧ نسمة،
هجرت في ١١ تموز ١٩٤٨.

خربة زكريا، قضاء الرملة،
هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

عجنجول، قضاء الرملة، ١,٤٣٨ نسمة،
هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

الحديثة، قضاء الرملة، ٨٨٢ نسمة،
هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

الجوارنية، قضاء الرملة،
هجرت ١٢ تموز ١٩٤٨.

جنداس قضاء الرملة،
هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

المزيرعة، قضاء الرملة، ١٣٤٦ نسمة،
هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

خرّوبة، قضاء الرملة، ١٩٧ نسمة،
هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

صوبا، قضاء القدس، ٧١٩ نسمة،
هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

صطاف، قضاء القدس، ٦٢٦ نسمة،
هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

خربة اللوز، قضاء القدس، ٥٢٢ نسمة،
هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

عقور، قضاء القدس، ٤٦ نسمة،
هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

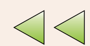
راس العين، قضاء الرملة،
هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

مجدل يابا (مجدل الصادق) قضاء الرملة،
هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

دير أبو سلامة، قضاء الرملة، ٧٠ نسمة،
هجرت في ١٤ تموز ١٩٤٨.

المالحة، قضاء القدس، ٢٢٥٠ نسمة،
هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

عين حوض، قضاء حيفا، ٧٥٤ نسمة،
هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.



التهويد يحاصر عكا

بقلم: إياد برغوثي*

يتميّز الوجود العربي في مدينة عكا، عن باقي المدن الفلسطينية التاريخية في الداخل، بكونه لا يزال يسكن كلّ بيوت البلدة القديمة والمتكاملة بمينائها ومعالمها الأثرية والدينية والتراثية المحافظ عليها بشدّة، ولا تشاركها بهذا التميّز سوى مدينة الناصرة. لا يريح هذا الوضع القائم المؤسسة الإسرائيلية والحركة الصهيونية العالمية، والأسباب لذلك كثيرة، وتسعى في السنوات الأخيرة إلى تحديث مخطط التهويد وتوسيعه وتصعيد خطواته بكلّ الآليات الممكنة.

يمكننا أن نعتبر بقاء العرب في عكا وتشبّثهم فيها حتى الآن إنجازًا وطنيًا وتاريخيًا كما هو فشل جزئي للمخططات القديمة والجديدة بإخلائهم منها وتحويلها إلى مدينة سياحية خالية من سكانها الأصليين، ما أنجز يمكن أن يستمر وينهض كما أن ما فشل في السابق يمكنه أن ينجح اليوم وغدًا.

ما هو التهويد؟ وكيف يترجم في المدن التاريخية الفلسطينية وفي عكا تحديدًا؟ ما هي المشاريع التي يشملها هذا المخطط؟ وهل ستنجح المؤسسة الإسرائيلية فعلاً في تفريغ هذه المدينة من سكانها وهويتها؟

عن التهويد:

التهويد هو عمليًا إسكان أو إحلال اليهود في مدن وأحياء عربية وبناء مستوطنات في مناطق ذات أغلبية عربية، وهو أيضًا إضفاء طابع يهودي إسرائيلي على هذه الأماكن، أي تغيير أو طمس هويتها. الإحلال يأتي بعد التهجير المباشر أو غير المباشر في نفس البيوت، وأما الإسكان الاستيطاني فيأتي في أحياء جديدة في المدن القديمة أو بمدن ومستوطنات جديدة، بقصد التفوّق الديمغرافي واستيعاب الهجرة.

تسعى مشاريع التهويد إلى كسب «المباراة» ديمغرافيًا كأحد أسّس التفوّق والحفاظ على الأغلبية العددية لضمان «مشروعية» احتكار القرار السياسي والتحكم بمصير المكان وقاطنيه. موضوع التهويد أو الاستيطان اليهودي (العبري) هو أولوية قومية إسرائيلية وأساس لكل المشروع الصهيوني تاريخيًا.

لا وجود لمخططات لإسكان اليهود في سخنين أو أم الفحم مثلاً ذات الكثافة الفلسطينية. ففي حالة البلدات والقرى الفلسطينية تصادر الأراضي وتبنى عليها مستوطنات جديدة وتتوسع أخرى قائمة، وبذلك تحاصر في ظل ازدياد عدد سكانها وتتقلص مساحتها وتختنق بنفسها. ويتمّ العمل على طمس الهوية العربية الفلسطينية لسكانها، وعلى إعاقة تنمية هذه البلدات التي تتضّخم دون تخطيط أو استثمار فيها، وهذا يكفي ريثما تتحول قمم الجبال القريبة منها إلى مدن مرتبة جدًا تكبر أو إلى «مطل» يزداد هدوءًا.

المدن التاريخية والقديمة لها سيناريو آخر تمامًا، لها ديناميكية أخرى ومستويات صراع أكثر تعقيدًا وذات بعد تاريخي واقتصادي بالغ الأهمية. للتهويد في المدن التاريخية بشكل عام (يافا، حيفا، عكا، اللد، الرملة) أربعُ أسس: ١. تضييق الخناق على السكان العرب وحرمانهم من الخدمات وتهميشهم وتجاهل الإجرام فيها لدفعهم لترك الأحياء القديمة طوعًا. ٢. نزع الهوية العربية الفلسطينية عن المدينة وتزييف تاريخها وطمسه والهدم المنهجي للعمارة الفلسطينية وعبرنة أسماء الشوارع. ٣. امتلاك البيوت والعقارات من خلال المؤسسات والشركات الحكومية، ضمن سنّ قوانين على مقاس المخططات تصعّب التوريث وتسهّل السيطرة على الأوقاف الإسلامية خصوصًا و«تأجيرها»، وتيسير شراء الأملاك من قبل مؤسسات ورؤوس أموال صهيونية عالمية أو محلية. ٤. وتحويل بعض الأحياء القديمة إلى قرى فنانين يهود يسكنون ويعرضون فيها إبداعاتهم، وتحويل المعالم والبنايات الكبيرة إلى مشاريع اقتصادية سياحية بملكية يهودية.

غالبًا ما تلبس مشاريع التهويد قناع «التطوير»، وليس صدفة أن تقيم الحكومة وزارة تسميها «وزارة تطوير النقب والجليل» وهدفها الواضح هو تهويدهما، وأن تؤسّس منذ عشرات السنين شركات التطوير في المدن التاريخية، كما أنها تلبس مشاريع التهويد قناعًا يستجلب المستثمرين ويقنع السكان ليخفي الحقيقة العنصرية لهذه المخططات.

التهويد في عكا- نماذج حيّة

لم يبدأ مشروع تهويد عكا، بمركباته التهجيرية والاستيطانية والثقافية، في السنوات الأخيرة، فقد بدأ التهجير طبعًا مع التطهير العرقي للفلسطينيين في العام ١٩٤٨، حيث هجرّت الأغلبية العظمى من سكان عكا الفلسطينيين واللاجئين إليها من حيفا وقرى الجليل الغربي، رغم كونها ضمن حدود الدولة العربية بحسب قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧.

بدأ الاستيطان في عكا منذ أوائل الخمسينيات مع استقدام مئات المهاجرين اليهود الشرقيين الذين سكنوا أحد أحيائها القديمة حتى أوائل السبعينيات (الحكومة هي التي أخرجتهم منها كما يبدو خوفًا من اندماجهم بالعرب)، وبإسكان الآلاف في عكا الانتدابية الحديثة (سمي في حينه حي الرشادية وكان عبارة عن حي حديث ذي معمار رائع بنته الطبقة الوسطى والارستقراطية الفلسطينية خارج الأسوار)، وقامت الحكومة بتوسيع هذه الأحياء وبناء مشاريع إسكانية استيطانية ضخمة في الأراضي الزراعية شمالي وشرقي المدينة.

بالنسبة للمؤسسات الحكومية فإن عكا هي المدينة الجديدة خارج الأسوار أما داخل الأسوار فهي عكا «العتيقة»، أما بالنسبة للسكان العرب فإن عكا تعني المدينة داخل الأسوار أما خارج الأسوار فإنها «عكا الجديدة» أو «العمارات». يعتبر الإسرائيليون «عكا» خاصتهم مدينة يهودية ويزعجهم ازدياد عدد السكان العرب فيها بشكل مضطرد، وتعمل البلدية بدعم من الوكالة اليهودية كل ما في وسعها للحفاظ على اليهود فيها وبناء مشاريع إسكانية وثقافية ورياضية ودينية لجذب المزيد منهم إليها.

حفّز اعتراف اليونسكو بعكا (القديمة) كمدينة تراث عالمي، في العام ٢٠٠١، المؤسسة الإسرائيلية على تطوير مخططات التهويد وتوسيعها وتنفيذها الفعلي لجني الثمار المادية التي ستوّفرها السياحة المتدّفقة، بالإضافة إلى الدوافع السياسية الناتجة عن الخوف من الانكشاف العالمي والاهتمام بالمخزون الثقافي والتاريخي الغني لمدينة عكا، والذي يشكّل تهديدًا مباشرًا للرواية الصهيونية المعتمدة على إنكار الوجود الفعلي الجماعي للفلسطينيين والعرب في هذه البلاد كشعب.

والتقى هذا التحفيز مع السعي لوقف الهجرة اليهودية من المدينة نحو «نهاريا» و«الكريوت» أو مدن المركز، ومنع رفع نسبة السكان العرب (٣٠ بالمائة من السكان- ١٥ ألف من ٤٦ ألف تقريبًا بحسب إحصائيات ٢٠٠٦). تربّع هذا الموضوع على أجندة كل رؤساء البلدية والقيادة الروحية في العقدين الأخيرين، وبشكل معلن. فرئيس البلدية الحالي يضع على رأس إنجازاته قدرته على تحقيق «هجرة سلبية» خلال فترة رئاسته، أي أن القادمين للمدينة كانوا أكثر من المهاجرين منها، كما دعا الرابي الرئيسي لعكا، العام الماضي، اليهود للقدوم للسكن في عكا وصرّح أنه يريد مدينة عكا «يهودية مطلقة»، لم نستغرب التصريحات لكنها أوضحت لنا تصعيد المعركة.

تنّفذ المؤسسة الإسرائيلية عدة مشاريع تهويدية متوازية ومتكاملة، سأقدّم بعض النماذج الهامة من هذه المشاريع حتى يتسنى للقراء الإطلاع على خطورتها وحيثياتها.

١. شراء البيوت والعقارات:

سيطرت «دائرة أراضي إسرائيل» على كل أملاك اللاجئين الفلسطينيين بعد العام ١٩٤٨، ووضعتها ضمن مسؤولية «الوصي على أملاك الغائبين»، وأسّست شركة«عميدار» الحكومية لإدارة هذه الأملاك، وصاغت قوانين «سلطة التطوير» التي تشبه لحدٍ معين منظومة قوانين «المساكن الشعبية».

استخدمت «دائرة أراضي إسرائيل» قوانين المسكن لتهجير الناس من بيوتهم خلال عشرات السنين في عكا وباقي المدن التاريخية، من خلال منعهم من ترميم بيوتهم لسنوات طويلة ودفعهم لشراء شقق سكنية في قرية المكر المجاورة بنيت خصيصًا لاستيعابهم. إحدى آليات التهجير في قوانين «سلطة التطوير» هي منع السكان من نقل حقوقهم على البيت لأكثر من جيلين متتاليين، أي منع الجيل الثالث من الاستمرار بالسكن في البيت نفسه، أي إذا تمّ نقل ملكية البيت مرة واحدة من الجد إلى الابن فلا يمكن نقلها مرة أخرى للحفيد، وإذا لم يتمّ نقلها من قبل فعلى الحفيد أو الابن أن يكون قاطنًا في البيت لمدة ستة أشهر على الأقل قبل وفاة الساكن. الفصل بين البيوت التابعة لقانون سلطة «التطوير» (البيوت القديمة) وبين تلك التابعة ل«المساكن الشعبية» (التي بنتها الحكومة) ووضع شروط مختلفة هي إحدى آليات التمييز بين السكان، التي تشمل أيضًا فرض تكاليف باهظة للترميمات الخاصة التي تفرضها على السكان، حيث تزيد النسبة القصوى لمشاركة الساكن، ويتمّ إصدار أوامر إخلاء بسهولة أكثر.

لدينا في عكا أكثر من ٢٤٠ بيتا مغلقا، وهنالك ١٦٠ أمر إخلاء مجمّد، كما أنّه قد تمّ شراء عشرات البيوت في السنتين الأخيرتين من قبل اصحاب رؤوس أموال يهود بمبالغ طائلة، ويستمر عمل العديد من السماسرة لإقناع الناس ببيع بيوتها، خصوصًا في حي «الفاخورة» المحاذي للشاطئ الغربي.

بالمقابل، فقد بدأت «دائرة أراضي إسرائيل» ببيع الأوقاف الإسلامية (٤٠ ٪ من عكا القديمة أملاك وقفية)، التي وضعت يدها عليها من خلال «تأجير» لجنة «أمناء» الوقف الإسلامي التي عيّنتها الحكومة الإسرائيلية، والتي أجرتها أملاك الوقف ل٩٩ سنة، وكانت آخر صفقة هي بيع (تسمى قانونيًا تأجير لأجيال) خان العمدان، أكبر وأهمّ خانات المدينة وأقربها للميناء، لرجل أعمال يهودي بريطاني، خلال صيف ٢٠٠٨، بمبلغ يزيد عن ١٢ مليون شيكل.

٢. المدينة الجديدة في الجليل «لتفريغ عكا»:

جاء في تقرير خاص أعده الزميل الصحفي فراس خطيب لصحيفة «الأخبار» اللبنانية حول المخطط الذي تعده وزارة الداخلية الإسرائيلية لإقامة مدينة جديدة



صورة من الجو لمدينة عكا (المصدر: www.palestineremembered.com)

عربية في الجليل،[1] والذي يسوّق كمشروع تطويري وعصري مخصّص للأزواج العربية الشابة: «حتى الآن موقع «المدينة الجديدة» ليس نهائياً، لكن يجري الحديث عن منطقة سكنية تقع على القرب من قرية الجديّدة العربية، الواقعة على بعد بضعة كيلومترات من مدينة عكا الساحلية. وخلافاً لما تنشره وسائل الإعلام العبرية، فالحديث لا يجري عن بناء مدينة من الأساس، بل عن توسيع لمنطقة تقع في قرية الجديّدة. ويوضح المتخصص في التخطيط المهندس يوسف جبارين أن هناك «أبعاداً سياسية» مثلاً: «المدينة ستكون قريبة من مدينة عكا، وهناك مخططات دائمة لتفريغ عكا من سكانها العرب الأصليين، ومن الممكن أن تكون هذه المدينة ملجأً ومكاناً للعرب الذين سيتم تفريغهم من عكا».

٣.مشروع جمعية «أياليم» الاستيطانية:[2]

قدّمت «دائرة أراضي إسرائيل»، العام الماضي، ثلاثة بيوت مرمّمة كبيرة، في حي المعاليق غربي المدينة القديمة، لجمعية «أياليم» الاستيطانية دون مناقصة قانونية، وقد أسكنت الجمعية فيها حوالي عشرين طالبًا جامعيًا وقدمت لكل منهم منحا دراسية بقيمة ١٠،٠٠٠ شيكل، وقد أدخلت بينهم ٤ طلاب عرب كي تخفي دوافعها الحقيقية. وتشير المعلومات الأخيرة أن الوكالة اليهودية قد اشترت عددًا آخر من البيوت المغلقة في الحي نفسه وتقوم بترميمها كي تدخل مجموعة جديدة من الطلاب ضمن مشروع «أياليم».

وجمعية «أياليم» بحسب موقعها الالكتروني تأسست في العام ٢٠٠٢ على يد مجموعات شبابية ومسرحين من الجيش، بهدف تقوية العمل الاستيطاني في الجليل والنقب، من خلال خلق مناخ قيمي وتجديد الفكرة الصهيونية لتتناسب مع القرن الواحد والعشرين، وبناء تجمعات طلابية استيطانية ثابتة متدخّلة اجتماعيًا، وقد أسّست حتى الآن ثمانية تجمعات طلابية في النقب والجليل. وقد أخذت الجمعية كل التسهيلات اللازمة من قبل المؤسسات الحكومية والبلدية والدعم الخاص لإقامة «القرية الطلابية الاستيطانية» في عكا القديمة.

٤.المدرسة الدينية اليهودية «رواح تسفونيت»:[3]

«كان يبدو لنا قبل أربع سنوات أن دولة إسرائيل على شفا خسارة مدينة عكا لأول مرة منذ تأسيسها، ففي خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة ترك المدينة أكثر من عشرين ألف يهودي، وسكنت عائلات عربية من الجليل مكانهم... تحوّل حي «فولفسون» من حي يهودي واضح إلى حي عربي مهمل، وبقي كنيس «أوهل تصيدق» مكانه، في عام ٢٠٠٣ أقيمت المدرسة الدينية بشكل طبيعي في مبنى الكنيس الذي حاول العرب تحويله إلى مسجد».

هذا النص مترجم عن الموقع الالكتروني للمدرسة الدينية، التي تضمّ اليوم ١٥٠ طالبًا متدينًا يسكنون في حي «فولفسون» المحاذي لمحطة القطار والذي تحوّل حقًا إلى حي عربي. وكما هو ظاهر لنا من النص فإن هذه الحركات الدينية لا تحاول إخفاء مشروعها التهويدي -الديني والقومي- بل تظهر أيضًا بوضوح مساعي المؤسسات الرسمية لذلك، فقد كتب في الموقع ذاته «بلدية عكا، والتي ترانا رافعة لاستقدام اليهود والعائلات إلى المدينة، خصّصت لنا قطعة أرض لبناء الحرم الخاص بالمدرسة».

ويضيف تعريف المدرسة الدينية عن ذاتها جملة توضح لنا مساعيها المستقبلية «وصل إلى عكا في سنة ١٧٤١ الرابي حاييم بن عطار مع العشرات من تلاميذه، استوطن بن عطار في المدينة وأقام مدرسة «كنيست يسرائيل» والتي كان موقعها كما يبدو هو موقع مسجد الظاهر عمر».

٥. مشروع «الماركة»:

المقصود من مشروع الماركة الذي تديره البلدية، والذي أعلن عنه بداية هذه السنة، هو تغيير طابع المدينة وصورتها وتسويقها كمدينة «متوسطية»، مغيّرة الرواية (الانتقائية) التي صاغتها خلال السنوات الماضية وسوقتها للسائحين حتى هذا اليوم كمدينة صليبية، متجاهلة هوية المدينة وتاريخها العربي والفلسطيني والعثماني.

تعمل البلدية ووزارة السياحة ومؤسساتهما كل ما في وسعهم لإنكار الحقيقة التاريخية بأن عكا القائمة في عصرنا، بمعالمها الأثرية وبيوتها والفن المعماري الخاص فيها، هي المدينة التي أعاد الشيخ ظاهر العمر الزيداني بناءها، على خرائب المدينة الصليبية المدّمرة، ومن بعده أحمد باشا الجزار ومن تلاه من الحكام حتى سقوط الإمبراطورية العثمانية وقدوم الانتداب البريطاني. عكا مدينة عربية ذات تاريخ عريق وغني جدًا ممتدّ على مرّ أربعة آلاف عام ويشمل عدّة حضارات مركزية في تاريخ البشرية (الفينيقية، الفرعونية، الرومانية، الإسلامية)، وهي من أكثر مدن العالم حفاظًا على موروثها الأثري.

لقد حصلت عكا القديمة على الاعتراف بها كمدينة تراث عالمي من قبل اليونسكو، بحسب الطلب الإسرائيلي، لكونها نموذجًا لمدينة ميناء عثمانية لا زالت ثقافة أهلها حيّة فيها، بالإضافة للآثار الصليبية الهامة فيها (عكا كانت عاصمة المملكة الصليبية الثانية)، لكن المؤسسة الإسرائيلية لم تذكر كلمة عربي ولو مرة واحدة في طلبها بالاعتراف، رغم كون سكانها عربًا على مر تاريخها ورغم عروبة ظاهر العمر الزيداني صاحب أول مشروع استقلال سياسي عربي في فلسطين في الفترات الحديثة والذي اختار عكا عاصمة له.

ملاحظات حول أحداث أكتوبر ٢٠٠٨ في عكا:

إن الأحداث العنيفة والاعتداءات التي عصفت في عكا خلال ليلة الغفران (الثامن من تشرين الأول-أكتوبر ٢٠٠٨) والليالي التي تلتها، هي فترة ذروة مكثّفة لأحداث سبقتها وهي حلقة من سلسلة اعتداءات عنصرية على العائلات والأحياء العربية في عكا الجديدة. إن الاعتداءات على العائلات العربية والمقدسات في الحي الشرقي بدأت منذ أكثر من ست سنوات، وتكررت بإيقاع أسرع في السنتين الأخيرتين، من حرق لمسجد المنشية وللسيارات والبيوت وأبوابها واعتداءات جسدية على العديد من العائلات، ومنع عائلات عربية من السكن بالحي أو مضايقتهم في حال شرائهم بيتًا هناك، بالإضافة إلى كتابة شعارات عنصرية أبرزها «الموت للعرب» على جدران الحي وبناياته وعلى حائط المسجد.

لا مجال هنا للخوض بكل تفاصيل الأحداث لكن يجدر التأكيد أن ما جرى أمام أعين الشرطة وعجزها وتواطئها من اعتداءات على عائلات وحرق بيوت وانفلات أمني وعنصري خطير، كان يهدف بالأساس إلى تهجير العائلات العربية من الحي الشرقي لعكا ووقف التمدّد الجغرافي العربي في الأحياء الجديدة للمدينة، وهذا هو جوهر المسألة وهنا تكمن خطورتها.

لقد ساهمت العديد من القوى والشخصيات المجتمعية والسياسية، التي شكلت «إئتلاف



أحد أحياء مدينة عكا (المصدر: www.palestineremembered.com)

أهالي عكا» وعملت على إظهار الحقائق حول الأحداث لوسائل الإعلام العربية والعبرية والأجنبية والدفاع عن الموقف العربي وإعطاء الخلفية حول الأحداث، وبالتصدي للمقاطعة من خلال دعوة الجماهير العربية للقدوم إلى عكا وتجنيد الوفود والمجموعات وتنظيم البرامج الثقافية والفنية، وتقديم الدعم النفسي من خلال أخصائيين للمتضررين من الأحداث، بالإضافة إلى تقديم الدعم المادي المباشر للعائلات ومساندتهم للعودة لبيوتهم وترميمها وصمودهم بعد المأساة التي حلّت بهم. تجربة الائتلاف خلال الأحداث تجربة مهمة وتستحق الحفاظ عليها وتطويرها خصوصًا في ظل الأزمة الذاتية للعرب في عكا.

أمام واقع التهويد-ما العمل؟

نعرف عن التهويد والتهجير، لكن هل حقًا نعرف عن التعريب والتجذير؟ لا يمكننا أن نكتفي بالجلوس على السّور والتحسّر على عكا، وعدّ الأمواج والبيوت والمعالم والأوقاف المعروضة للبيع، والغضب من وقاحة تغيير هوية المدينة الجلية لكلّ عين، ولا أن نكتفي بتحليل المخططات السياسية التي أدّت إلى تضييق الخناق وإفقار السكان وسلبتهم حقوقهم وتدفعهم اليوم، أيضًا، للرحيل.

الوجه الآخر والأهم من مواجهة السياسات السلطوية ومعارضتها هو خلق البديل الوطني، الذي يتخطى مجرّد الشعار والاستنكار ويوّظف الطاقات الكامنة في المجتمع كله، ليحوّلها إلى محرّك دافع لمشروع صمود تنموي ذي رؤية حولها إجماع عام شعبي ومؤسساتي، ويترجم إلى مبادرات عينية مشتقة منه، تغذيه وتثبّته وتقصّر الطريق إلى إنجازه. إن تنظيم ووحدة المجتمع العربي في المدينة، بمختلف قواه السياسية والأهلية، وبناء المؤسسات الجماهيرية وتأكيد الهوية القومية للسكان والسعي الجاد من أجل زيادة تأثيرهم السياسي لتحصيل الحقوق ورفع سقف المطالب لتتلاءم ونسبتهم بين السكان (٣٠ ٪) ومكانتهم وحقوقهم الجماعية كسكان أصليين وعلاقتهم التاريخية مع المدينة، وإعطاءهم حق الأولوية في السّكن والعمل والتعليم، هي شروط أساسية للعمل من أجل التصدّي والتقدّم. يرتكز المشروع التنموي إلى رؤية إعادة المدينة مركزًا ثقافيًا واقتصاديًا حيًا ونابضًا للمجتمع العربي. فقضية عكا ليست قضية محلية بل قضية وطنية من الطراز الأول، وكما أن الحلّ لا يمكن تحقيقه من دون العامل المحلي والداخلي فهو صعب المنال في حال عدم تحوّل قضية عكا إلى أولوية وطنية. يمكننا، في حال لم نكتفِ فقط بالاقتناع بمصيرية المسألة، أن نواجه مخطط بيع البيوت وتفريغ السكان بمبادرات فردية ومؤسساتية تنقذ المدينة وتنفّذ فيها مشاريع اقتصادية ومجتمعية وثقافية ستعود بالفائدة على المبادرين وعلى السكان وعلى المسعى للحفاظ على هوية المدينة العربية ودفعها قدمًا. بغضّ النظر عن الدوافع السياسية، التي من الممكن ألا تخاطب البعض، فإن شراء هذه العقارات هي عملية اقتصادية عقلانية ومربحة، حيث تعتبر عكا مدينة سياحية عالمية، يزورها أكثر من مليون سائح سنويًا، وتغصّ بالزوار والمتسوّقين في الأعياد والمواسم وأيام الجمعة والسبت أسبوعيًا، وتثير إعجاب كل من تدوسها قدماه كونها مدينة تاريخية ذات تراث معماريّ عريق وآثار من فترات تاريخية قديمة وأسوار وأسواق وميناء وشاطئ وكورنيش ومطاعم سياحية. كنموذج على المبادرات المثيرة للاهتمام والأمل، وعلى سبيل المثال، حوّل رجل الأعمال إيليا موراني، من قرية معليا، مبنى المحكمة القديمة في شارع صلاح الدين إلى فندق سياحي رائع الجمال والتصميم، وساهم بهذا بالحفاظ على المبنى الأثري وزيادة السياحة مستثمرًا بمشروع اقتصادي مربح في الوقت ذاته، إنها بحسب «نظرية الألعاب»: لعبة يربح فيها الجميع. لا يقتصر دعم المدينة على شراء البيوت المعروضة للبيع والاستثمار بالمباني والمبادرات الاقتصادية وإقامة المؤسّسات فيها أو نقلها إليها، بل يشمل أيضًا السكن فيها، بالإضافة إلى زيارتها ومعرفة تاريخها (تاريخنا) الهام والتسوّق والمبيت فيها والتنزه على شاطئها وكاسر أمواجها، لنرتاح ونريحها بوجودنا، لنحييها وتحيينا. نحتاج لخطوات إيجابية في الاتجاه الصحيح، لا تواجه المخططات وحسب بل تقدّم مشروعًا يحوّل ما كان يمكن أن يكون مشهدًا جديدًا للنكبة إلى فصل آخر في روايتنا مكتوب بأحرف عربية وكلمات البقاء والنهضة والإنجاز.

---

* إياد برغوثي، كاتب وصحفي فلسطيني مقيم في عكا.

المصادر:

١ الأخبار اللبنانية- عدد الثلاثاء، ٢٢ تموز ٢٠٠٨: http://www.al-akhbar.com/ar/node/82302
٢ موقع جمعية «أياليم» باللغة الإنجليزية: http://www.ayalim.org.il/index.php?page__id=331
٣ موقع المدرسة الدينية «رواح تسفوتيت» باللغة الإنجليزية:
http://www.yakko.co.il/SafeCMS/?PageID=12

لن ننسى...

بيت شنّة، قضاء الرملة، ٢٤٤ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

بير معين، قضاء الرملة، ٥٩٢ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

البرج، قضاء الرملة، ٥٥٧ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

خربة البويرة، قضاء الرملة، ٢٢٠ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

الدامون، قضاء عكا، ١٥٢٠ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

معار، قضاء عكا، ٨٩٣ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

الرويس، قضاء حيفا، ٣٨٣ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

المزار، قضاء حيفا، ٢٤٤ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

المجيدل، قضاء الناصرة، ٢٢٠٤ نسمة هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

معلول، قضاء الناصرة، ٨٠٠ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

صفورية، قضاء الناصرة، ٥٠٢٣ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

الطيرة، قضاء حيفا، ٦١١٣ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

شفا عمرو، قضاء حيفا، ٤٢١١ نسمة، هجرجت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

الصرفند، قضاء حيفا، ٣٣٦ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

كفر لام، قضاء حيفا، ٣٩٤ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

حطين، قضاء طبريا، ١٣٨٠ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

نمرين، قضاء طبريا، ٣٧١ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

طبرية، قضاء طبريا، ٢٧٢٦ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

زيتا، قضاء الخليل، ٣٨٣ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

كرتّيا، قضاء غزة، ١٥٨٩ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

جسير، قضاء غزة، ١٣٦٩ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

حتّا، قضاء غزة، ١١٢٥ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

دير عمرو، قضاء القدس، ١٢ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

كسلا، قضاء القدس، ٣٢٥ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

خربة اسم الله، قضاء القدس، ٢٣ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

صرعة، قضاء القدس، ٣٩٤ نسمة، هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

عسلين، قضاء القدس، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

إشوع، قضاء القدس، ٧١٩ نسمة، هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

دير رافات، قضاء القدس، ٤٩٩ نسمة، هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

عين كارم، قضاء القدس، ٣٦٨٩ نسمة، هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

عرتوف، قضاء القدس، ٤٠٦ نسمة، هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

القدس: خطة شاملة للتهجير

مقابلة خاصة مع خليل توفكجي*

حق العودة: كيف تأثرت مدينة القدس خلال نكبة عام ١٩٤٨؟

خليل توفكجي: قبل عام ١٩٤٨؛ كانت القدس مركزا رئيسيا للحياة الفلسطينية من النواحي الاجتماعية، الروحية، الاقتصادية والثقافية، وفي المرتبة الثانية بعد مدينة يافا، كما كانت فيها مقرات رئيسية للعديد من القوى السياسية الفلسطينية التي حشدت الفلسطينيين، وبدرجات متفاوتة، للدفاع عن فلسطين ضد المشروع الصهيوني العنيف للاستيلاء على فلسطين. وقد أقامت الأجنحة العسكرية لهذه القوى جبهتها العسكرية في القرى الواقعة غربي القدس؛ وذلك في محاولة منها لوقف القوات الصهيونية قبل أن تصل للمدينة، وقد حصدت نجاحا مهما في الأشهر الأولى بالرغم من ضعف التدريب ونقص العتاد الحربي. وفي السادس من نيسان ١٩٤٨؛ قامت «الهاغاناة» (وهي القوة العسكرية الصهيونية الرئيسية) بشن عملية «نخشون» مندفعة باتجاه القدس، وبعد ثلاثة أيام، اقترفت منظمتي «أرغون» و»شتيرن» المذبحة البشعة في دير ياسين، وذلك كجزء من دورهم في عملية «نخشون»، وفي اليوم التالي، تمت هزيمة قوة المقاومة الرئيسية التي كان يقودها الشهيد عبدالقادر الحسيني في القسطل.

وفي مطلع شهر أيار ١٩٤٨، قامت القوات البريطانية بتسليم الجزء الغربي من المدينة لقوات «الهاغاناة»، فيما بقيت القدس داخل السور والجزء الشرقي من المدينة بيد الجيش الأردني، ٢٣،٠٠٠ فلسطيني هم سكان الجزء الغربي من القدس أصبحوا لاجئين، العديد منهم في مخيمات قلنديا وشعفاط على مشارف المدينة، فيما لجأ آخرون إلى الأردن أو أماكن أخرى. وفيما يتعلق بالأراضي والممتلكات؛ فقد تم مصادرة كامل الجزء الغربي من القدس من خلال قانون أملاك الغائبين، كما تم إخلاء وتدمير عشرات القرى الواقعة إلى الغرب من مدينة القدس باستثناء أبو غوش، عين نقوبه وعين رفات.

حق العودة: في السنوات ما بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ تم إخضاع الفلسطينيين الذين تمكنوا من البقاء وراء خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ (أي داخل ما يسمى بالخط الأخضر) للحكم العسكري الإسرائيلي التمييزي، وفي مدن مثل يافا، الرملة واللد تم عزل الفلسطينيين في معازل في داخل هذه المدن؛ فكيف كانت عليه تجربة الفلسطينيين في القدس تحت السيطرة الإسرائيلية خلال هذه السنوات؟

خليل توفكجي: على حد علمي لم يترك عدد مهم من السكان الفلسطينيين في القدس الغربية، حيث اقتصرت إسرائيل هذا الوجود الفلسطيني على عدد من العائلات الباقية في حي البقعة المجاور المعروف آنذاك بمنطقة البقعة. وأنا أعلم اليوم أن هناك خمس عائلات فلسطينية فقط لا زالت تعيش في ذلك الجزء من المدينة، وبكل معنى الكلمة، فقد تم تهجير السكان الفلسطينيين من الجزء الغربي لمدينة القدس؛ وبالتالي لا يمكننا مقارنتها حقا بالرملة، يافا أو الناصرة كحالة منفردة حيث استطاع معظم سكانها البقاء في مدينتهم. كما أود أيضا أن أشير إلى أن التشريد المنهجي والمدروس بعناية لم يكن من قبيل المصادفة، بل لأن الصهاينة رأوا بوضوح شديد وبوعي، ولا زالوا ينظرون للقدس كعاصمة للدولة اليهودية، وأن وجود أي عدد من الفلسطينيين داخل المدينة لا يتناسب مع هذه الفكرة. أيضا، وللسبب نفسه؛ فإن قضية حقوق اللاجئين الفلسطينيين ولا سيما حق العودة، هي جزء لا يتجزأ من قضية القدس حيث الجدار العازل وتجزئة المناطق وما يرافق ذلك.

حق العودة: بعد عام ١٩٤٨ أصبح الجزء الشرقي من القدس تحت الادارة الأردنية وحتى احتلته إسرائيل في حزيران عام ١٩٦٧؛ فما هو أثر السيطرة الإسرائيلية عقب الاحتلال؟

خليل توفكجي: شهدت تلك الأيام التي دخلت فيها قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى المدينة تطورات هامة جدا، وكنت في حينها في السابعة عشرة، ولا زلت أتذكر الحافلات التي جلبها الإسرائيليون إلى باب الساهرة، تماما أمام مدرسة الرشيدية؛ حيث قاموا بتحميل الفلسطينيين في داخل تلك الحافلات وتوجهوا بهم إلى الحدود الأردنية، هذا إضافة إلى الكثيرين الذين فروا من القصف المكثف والقتال العنيف أثناء المعارك، حوالي ٣٠،٠٠٠ من بين ١٠٠،٠٠٠ أصبحوا لاجئين أثناء وبعيد الاحتلال الإسرائيلي للمدينة في شهر حزيران عام ١٩٦٧.

حدث آخر هام جدا وقع خلال عملية احتلال المدينة؛ وهو تدمير حارة المغاربة الواقعة إلى الجنوب الغربي من المسجد الأقصى مباشرة داخل أسوار القدس القديمة وامتدادها خارج السور؛ وجزء من أسوار المدينة الذي يفصل بين شطري هذا الحي هو حائط البراق أو المبكى، وهو موقع له أهمية كبيرة جدا لمعتنقي الديانة اليهودية. ومن الناحية التاريخية فإن هذا الحي هو المكان الذي كان يعيش فيه المهاجرون المغاربة وأبناءهم وأحفادهم على مدى أكثر من سبعة إلى ثمانية قرون ماضية، وأن سمات العمارة الأيوبية، المملوكية والعثمانية كانت بارزة ومميزة في هذا الحي أكثر من باقي أجزاء البلدة القديمة، وقد صدر أمر التدمير من قبل القائد العسكري الإسرائيلي شلومو لاهط، الذي كان فيما



طرد السكان من أحد منازل القدس تمهيداً لهدمه، ٢٠٠٩ (المصدر: مركز بديل)

سبق رئيسا لبلدية تل أبيب. في الحادي عشر من حزيران ١٩٦٧ شرعت الجرافات الإسرائيلية بهدم البيوت داخل البلدة القديمة بالقرب من السور، وعلى مدى عدة أيام تمت تسوية معظم الحي على جانبي السور بالأرض، وقد رفض العديد من سكان الحي المغادرة وتم تدمير بيوتهم أثناء تواجدهم بداخلها، مما يعني أنه تم قتل العديد منهم. وعندما يذهب الناس هذه الأيام للصلاة في حائط المبكى، فإنهم يقفون في نفس المكان الذي كانت توجد فيه يوما ما، بيوت المقدسيين المغاربة الذين قتل العديد منهم داخل بيوتهم؛ وحيث تم بالقوة تهجير ١٣٢ عائلة فلسطينية من هذا الحي في عام ١٩٦٧.

حق العودة: كيف أثرت السياسات الاحلالية الإسرائيلية على الفلسطينيين في القدس في سنوات ما بعد احتلال عام ١٩٦٧؟

خليل توفكجي: حتى فوز تكتل الليكود في انتخابات الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٧٧؛ يمكن تلخيص المصالح الإسرائيلية في الضفة الغربية في أربعة عناصر؛ العنصران الأولان ينطبقان على السياسات الإسرائيلية العامة منذ عام ١٩٤٨ وهما: التأكيد على أن لا عودة للاجئين إلى بيوتهم الأصلية، والتأكيد على عدم وجود مقاومة لأي منظمة سياسية فلسطينية للاحتلال وقد تم قمعها بشدة. والعنصران الآخران متعلقان بالضفة الغربية بشكل خاص، وهما واضحان تماما في مشروع «ألون» الذي تضمن الخطة الإسرائيلية للتعامل مع الضفة الغربية: التأكد من عدم وجود أي تواصل مباشر بين الفلسطينيين في الضفة الغربية والأردن، وهذا يعني أن وادي الأردن المحتل يجري ضمه لإسرائيل بحكم الأمر الواقع، وأخيرا تصبح القدس «العاصمة الموحدة والأبدية للدولة اليهودية».

وهذه الفكرة حول القدس لها بعد أيديولوجي صهيوني، ولها أيضا بعد جيوسياسي؛ حيث تخدم خطة «ألون» عملية تجزئة الضفة الغربية المحتلة إلى جزأين منفصلين، شمال وجنوب، وذلك عبر توسيع القدس باتجاه الشرق نحو وادي الأردن من خلال إنشاء وتوسيع كتلة معالية أدوميم الاستيطانية. ومن أجل تحقيق كلا الغرضين السياسي والأيديولوجي؛ تم تنفيذ سياسات داخل مدينة القدس هدفها تغيير الطابع الديمغرافي لضمان أن تصبح المدينة ذات أغلبية يهودية، وجرى ترجمة ذلك من خلال موجات من مصادرة الأراضي، وبخاصة عام ١٩٦٨ عندما صادرت السلطات الإسرائيلية أراض في الجزء الشمالي من المدينة من أجل إقامة المستوطنة غير القانونية المعروفة بالتلة الفرنسية، رامات إشكول؛ والموجة التالية عام ١٩٧٠ عندما صادرت السلطات الإسرائيلية ١٢ كيلومتر مربع من أراضي جبل المكبر، شعفاط، بيت حنينا، ومطار القدس القديم وبيت صفافا؛ وذلك من أجل بناء المستوطنات غير الشرعية: تلبيوت، نيفي يعقوب، وغيلو. وفي نفس العام تمت مصادرة أراض من أجل إنشاء «مناطق خضراء» والمحميات الطبيعية والتي هي الآن: رمات شلومو وريخس شعفاط. ومنذ عام ١٩٦٧ استخدمت إسرائيل أحد التكتيكات في عمليات مصادرة الأرض تحت عنوان المصادرة لأسباب ومشاريع بيئية، ومن ثم يجرى نقل هذه الأراضي لإنشاء مستوطنات لليهود فقط.

حق العودة: ماذا تغير بعدما تسلم الليكود السلطة في إسرائيل عام ١٩٧٧؟

خليل توفكجي: لقد حدث تحول أيديولوجي كبير مع مغزى عملي خطير تجاه باقي الضفة الغربية؛ فبدلا من أن تكون اقليما يجب أن يظل تحت سيطرة الاحتلال العسكري؛ أصبحت «يهودا والسامرة»، أي حتى اسم المنطقة تغير من الناحية الإدارية، حيث أراد الليكود استعادة الاسم التاريخي للمملكة اليهودية، وهكذا صارت سياسات وممارسات الحكومة الإسرائيلية منصبة على هدف الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية. وكما جرت ممارسة هذه السياسات داخل «الخط الأخضر» منذ نكبة عام ١٩٤٨، فقد تم البدء بممارستها في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وهكذا حلت خطة شارون في نهاية السبعينات مكان مشروع ألون؛ وكانت تصورات شارون تقضي بالاستيطان المكثف في جميع أرجاء الضفة الغربية مما يقود للضم، ومنذ حينه تحولت هذه الرؤية الإجرامية إلى وقائع على الأرض.

أما بالنسبة للقدس؛ فهذا التغيير قضى بتوسيع حدود القدس بطريقة نشطة؛ وذلك كجزء من هذا المخطط لضم أكبر مساحة ممكنة من أراضي الضفة الغربية؛ ففي عام ١٩٨٠ قامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة ٤،٤ كيلومتر مربع من أجل مستوطنة بسغات زئيف وتوسيع مستوطنات أخرى. ومنذ عام ١٩٩٥ وفي ظل مناخ أوسلو؛ الذي شرعنت إسرائيل خلاله برنامج التوسع الاستيطاني المتسارع من خلال الإشارة لعملية المفاوضات، حيث تم إنشاء المزيد من المستوطنات وتوسيع المستوطنات القائمة، وعلى الأخص: هار غيلو على أراضي الولجة وبيت جالا، هار حوماه على أراضي جبل أبو غنيم، وكتلة غوش عصيون الاستيطانية التي أصبحت مستوطناتها جزء من الحدود الممتدة لمنطقة بلدية القدس.

وإذا نظرنا إلى الخريطة؛ نجد أن الأراضي التي صودرت والمستوطنات التي أقيمت في الفترة الممتدة بين ١٩٦٧ و ١٩٧٧ قد أوجدت نوع من الطوق حول البلدة القديمة داخل القدس نفسها، ولكن بعد ١٩٧٧ بدأت السلطات الإسرائيلية العمل على الاستحواذ على أراضي الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية؛ مثل البلدة القديمة، الشيخ جراح، سلوان وراس العامود. حوالي ٣٥٪ من أراض القدس الشرقية المحتلة هي الآن تحت سيطرة إسرائيلية-يهودية حصرية. والبعد الإضافي لفترة ما بعد ١٩٧٧ هو خلق حقيقة جديدة على أرض الواقع هي ما سمي ب»القدس الكبرى» التي ضمت لإسرائيل بصورة غير قانونية، ولها أذرع تصل إلى الشمال، الشرق والجنوب؛ والتي بنيت على أراضي فلسطينية في الضفة الغربية أصبحت محظورة على الفلسطينيين حملة هوية الضفة الغربية.

حق العودة: غالبا ما يستخدم جدار إسرائيل للفصل العنصري كمثل ساطع على خلق إسرائيل لحقائق على أرض الواقع؛ كيف يتوافق الجدار في إطار خريطة «القدس الكبرى»؟

خليل توفكجي: إن الجزء الأكثر بساطة في الإجابة على السؤال هو أن الجدار العنصري يفصل بين ما يعتبر الآن الضفة الغربية وتديره السلطة الفلسطينية وبين القدس، والتي كما قلت آنفا، قد تم ضمها بحكم الأمر الواقع وبصورة غير مشروعة لإسرائيل، وبالرغم من ذلك فهي نظريا موضوع قيد التفاوض؛ ومن أجل أن نفهم ذلك بصورة أفضل نحتاج إلى أن ندرك أنه منذ عام ١٩٧٣؛ فإن جزءا مركزيا من السياسة المعلنة لبلدية القدس هو تقليص الحجم النسبي للوجود الفلسطيني في القدس، ولضمان أن يكون الفلسطينيون أقلية محدودة في داخل حدود مدينتهم التاريخية. وهكذا، بالرغم من أن الجدار بحد ذاته هو وحشية بشعة، فإن أغراضه وآثاره هما الجريمة الحقيقية، وهذا ما لاحظته وأعلنته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري في ٩ تموز ٢٠٠٤.

عمل المخططون الإسرائيليون الذين رسموا مسار الجدار لاستخدامه في استبعاد المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية من القدس؛ مثل مخيم شعفاط للاجئين وعناتا، مما يعني على الفور التخلص من جزء كبير من السكان الفلسطينيين من المدينة. أضف لكل ذلك، أن العديد من الفلسطينيين الذين يعتمدون على القدس في عملهم، مدارسهم، مستشفياتهم، الخ... والذين يسكنون على الجانب الآخر للجدار مباشرة. ومن الناحية التاريخية؛ كانت القدس هي المحور الرئيسي للضفة الغربية فيما يخص النشاط الاقتصادي، الثقافي والاجتماعي، وعلية فإن الجدار العنصري يقطع كل هذه العلاقات بين الضفة الغربية والقدس.

أيضا تسبب الجدار في أزمة سكن؛ حيث تقوم إسرائيل بشكل منهجي بتجريد الفلسطينيين من الإقامة في القدس إذا لم يتمكنوا من إثبات أنهم يقيمون في داخل القدس بصورة اعتيادية، ولذلك كانت موجات من الناس الذين ينتقلون

للسكن داخل أحياء تكتظ بالسكان بصورة متزايدة وبأسعار باهظة وداخل أحياء فلسطينية مكتظة أصلا بسكانها الفلسطينيين، وذلك من أجل الحفاظ على حقهم في الإقامة في القدس، وبدون هذا الوضع يجبر الفلسطينيون على الإقامة في الضفة الغربية؛ مما يعني حرمانهم من دخول القدس بدون الحصول على تصاريح من جيش الاحتلال، ولن يكون لهم الحق في تلقي الرعاية الصحية والاجتماعية ومخصصات التقاعد التي دفعوا الضرائب من أجلها طوال الفترة التي كانوا فيها من سكان القدس. والنتيجة أن غير الراغبين أو غير القادرين على الانتقال لداخل المدينة قد فقدوا مكانتهم في حق السكن في القدس، كما أن هناك تدهور خطير في نوعية حياة الفلسطينيين المقيمين داخل المدينة.

حق العودة: لقد أشرت إلى أن بلدية القدس التي يسيطر عليها اليهود الإسرائيليون لديها سياسة رسمية من أجل الحفاظ على سقف محدد لعدد الفلسطينيين الذين يسكنون في القدس؛ هل يمكنك إطلاعنا على المزيد حول الطرق التي تعمل بها هذه السياسة؟

خليل توفكجي: يمكننا النظر للأعمال التي تضمنتها الخطوط العريضة لخطة البلدية المحلية لعام ٢٠٠٠؛ وهي منشورة، لم تفعل سوى القليل لإخفاء أهداف السلطات الإسرائيلية التي يمكن وصفها بأنها تهويد القدس، وذلك عبر تغيير التركيبة السكانية لصالح السكان اليهود - الإسرائيليين، والخطة واضحة تماما في تحديد أهداف التخطيط للسياسة والممارسة البلدية؛ التي تقضي بأن لا يتجاوز عدد السكان الفلسطينيين ما نسبته ٣٠٪ من إجمالي سكان المدينة. وباتجاه تحقيق هذا الهدف، يوجد نوعان من السياسات والممارسات، النوع الأول هو لزيادة عدد السكان اليهود، والثانية هي تلك التي تهدف لخفض عدد السكان الفلسطينيين.

ولزيادة عدد السكان اليهود يجري استخدام بناء وتوسيع المستوطنات كتكتيك رئيسي، فعلى سبيل المثال، الخطة التي تدعو إلى إنشاء ١٧،٠٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة على الأقل في السنوات المقبلة. وثمة جانب آخر، وهو الدعم على جميع المستويات، - من بلدية القدس، الحكومة الإسرائيلية والمنظمات الصهيونية شبه الحكومية مثل الصندوق القومي اليهودي - للمجموعات الاستيطانية مثل «العاد» و «عطيرت كوهنيم» والتي تعمل بنشاط من أجل الاستيلاء على منازل وعقارات فلسطينية في داخل المدينة من أجل إنشاء تجمعات استيطانية في قلب الأحياء الفلسطينية، وهذا النشاط أكثر جلاء في البلدة القديمة، ولكنه يحدث في جميع أرجاء الجزء الشرقي من المدينة. وكمثال: خصصت البلدية ١٣ مليون دولار أمريكي كموازنة لمشروع من ثماني سنوات لإنشاء «حديقة وطنية» في البستان في وادي سلوان، وهو أرض فلسطينية، في حين يذهب الجزء الأكبر من أموال المشروع لمنظمة «العاد» الاستيطانية. والجانب الآخر لتنفيذ سياسة زيادة عدد المستوطنين اليهود في القدس؛ هو التطوير الكبير للبنى التحتية التي تخدم المستوطنين في المدينة، وأهم الأمثلة على هذه المشاريع هو مشرع سكة حديد مترو القدس، وهو نظام مواصلات ضخم يكاد يكون مقتصرا على خدمة المستوطنات في القدس وحولها ليربطها جميعا بالأجزاء الغربية والوسطى للمدينة، وسيؤدي إلى تعزيز فرص نجاح مشاريع التوسع الاستيطاني إلى حد كبير.

كما يمكننا النظر بنفس الطريقة لمشروع «الحديقة الوطنية» في سلوان لإظهار الجانب الآخر من المعادلة، وهو تهجير الفلسطينيين من القدس؛ فمن أجل إنشاء هذا المجمع الاستيطاني بأقسامه الأربعة المخصصة «لليهود فقط»؛ وهي روضة وحديقة أطفال، مكتبة، موقف سيارات وكنيس يهودي؛ تم إصدار أوامر بهدم ٨٨ منزلا في البستان، وعادة ما استخدمت البلدية في الماضي الفصل رقم ٢٠٥ من قانون التخطيط والبناء الإسرائيلي لعام ١٩٦٥ الذي يسمح بهدم المباني غير المرخصة، وعادة ما كان هذا كافيا لأن السلطات تميز بوضوح ضد الفلسطينيين، وأن من الصعب جدا على الفلسطينيين تجديد تراخيصهم ناهيك عن الحصول على تراخيص لبيوتهم. بالنسبة للبستان، استندت العديد من أوامر الهدم للمادة ٢١٢ / ٥ من قانون التخطيط والبناء لعام ١٩٦٥ والتي تجيز الهدم لأغراض «المصلحة العامة». وهذا أمر في غاية الخطورة لأنه يعني أن الخطة الرئيسية لتهويد القدس هي «مصلحة عامة»، وبصورة أساسية، سوف تسمح للسلطات البلدية بممارسة الهندسة السكانية والاجتماعية دون عوائق.

تسارعت عمليات هدم البيوت الفلسطينية في القدس خلال السنوات القليلة الماضية؛ فخلال الستة أشهر الماضية هدمت السلطات الإسرائيلية ٢٠ منزلا، وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٨ تم هدم ٤٤ منزلا فلسطينيا وتشريد ٢٦٩ شخصا من ضمنهم ١٥٩ طفلا. وقد تم كل ذلك قبل تبني الخطة المحلية العامة بشكل رسمي من قبل البلدية، وهذا يعني أن هذه الأرقام سترتفع إذا لم يكن هناك إجراءات لكف يد سلطات الاحتلال الإسرائيلية عن تهجير الفلسطينيين والاستيلاء على مدينتهم، وعلى المجتمع الدولي ان لا يبقى صامتا والسماح لإسرائيل بالقيام بانتهاكات صارخة للقانون الدولي وبدون تدقيق أو مساءلة.

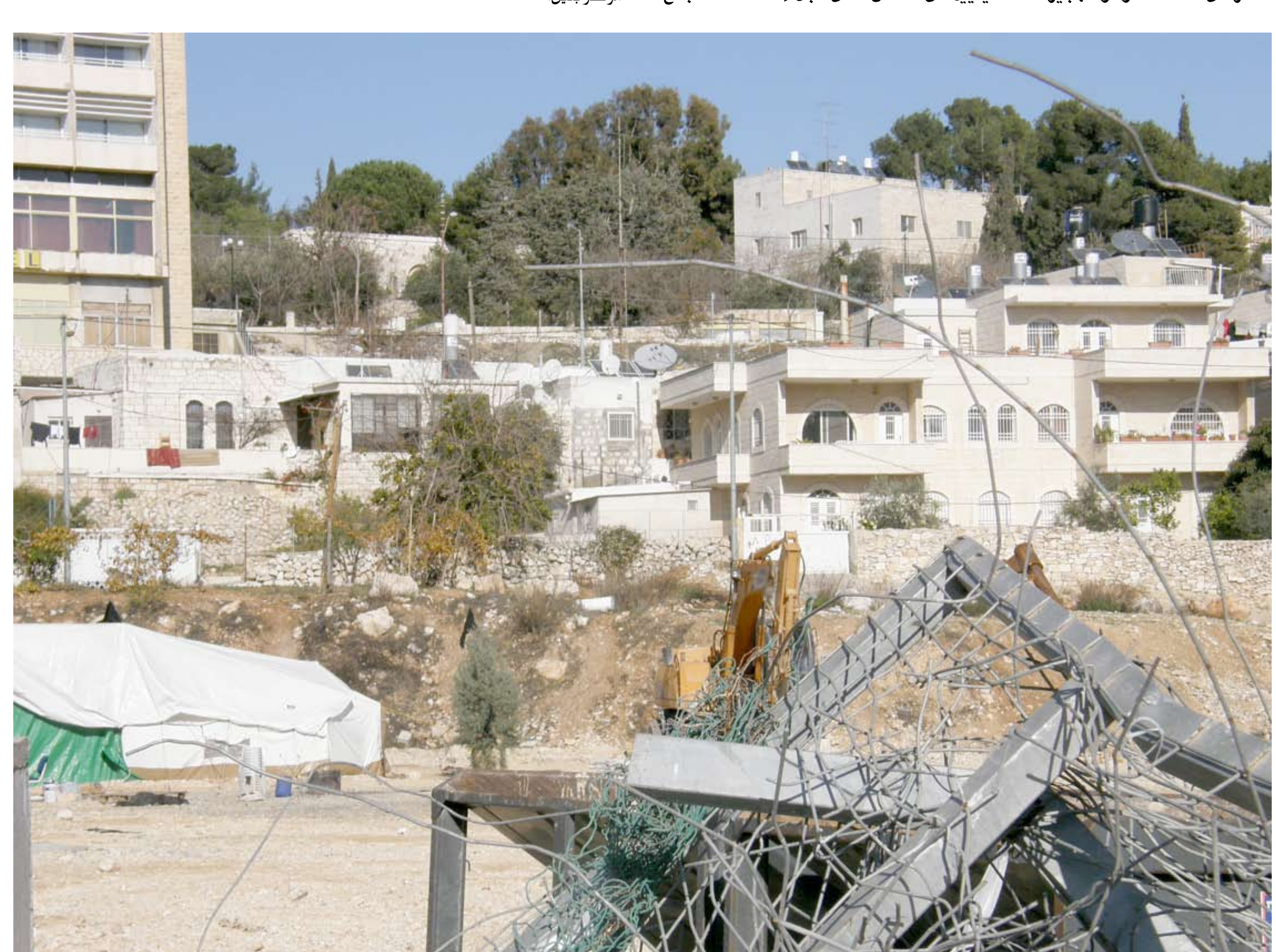


أحد المستوطنين يقف أمام أحد البيوت الفلسطينية المصادرة في القدس. ٢٠٠٩ (المصدر: مركز بديل)

---

* خليل توفكجي، يعمل مديرا لدائرة نظم المعلومات الجغرافية والخرائط، التابعة لجمعية الدراسات العربية في القدس. ويمكن الوصول إليه من خلال البريد الالكتروني: toufakji@hotmail.com.

تمت المقابلة مع السيد توفكجي بتاريخ ٣٠-١٢-٢٠٠٨ ونشرت باللغة الانجليزية في مجلة المجدل الفصلية الصادرة عن مركز بديل.



خيمة أم كامل الكرد في منطقة الشيخ جراح، القدس ٢٠٠٩ (المصدر: مركز بديل)



شلتا، قضاء الرملة، ١١٦ نسمة،
هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

عجور، قضاء الخليل، ٤٣٢٧ نسمة،
هجرت في ٢٣ تموز ١٩٤٨.

عين غزال، قضاء حيفا، ٢٥١٧ نسمة،
هجرت في ٢٤ تموز ١٩٤٨.

إجزم، قضاء حيفا، ٣٤٤٥ نسمة،
هجرت في ٢٤ تموز ١٩٤٨.

جبع، قضاء حيفا، ١٣٢٢ نسمة،
هجرت في ٢٤ تموز ١٩٤٨.

آب ١٩٤٨

اللطرون، قضاء الرملة، ٢٢٠ نسمة،
هجرت في ١٠ آب ١٩٤٨.

تشرين أول ١٩٤٨

بيت طيما، قضاء غزة، ١٢٣٠ نسمة
هجرت في ١٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

البريج، قضاء القدس، ٨٣٥ نسمة،
هجرت في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير أبان، قضاء القدس، ٢٤٣٦ نسمة،
هجرت في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير الهوا، قضاء القدس، ٧٠ نسمة،
هجرت في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

سفلى، قضاء القدس، ٢٠٦١ نسمة،
هجرت في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

ابو لبى/علامات/تياها، قضاء بئر السبع، ١٤٥١ نسمة
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ابو جغيم/علامات/تياها، قضاء بئر السبع، ٦٨٤ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

مسامر/رمادين/ تياها/، قضاء بئر السبع،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

شعور/رمادين/تياها، قضاء بئر السبع، ٥٤٥ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بدينات/تياها، قضاء بئر السبع، ٦٤٩ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ابو جابر/جبارات، قضاء بئر السبع، ٨١٨ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ابو الأدوس/ ارتيمات/ جبارات، قضاء بئر السبع، ١١١١نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ثابت/جلازين/جبارات، قضاء بئر السبع، ٦١٩ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بن صباح/ حسنات/ جبارات، قضاء بئر السبع، ٤٦٠ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بن عجلان/جبارين/جبارات، قضاء بئر السبع، ١٢٦٥ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

وحيدات جبارات/ جبارات، قضاء بئر السبع، ٥٧٦ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

النويري/سعادنة/ جبارات، قضاء بئر السبع،٢٧٣ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ايو جريبان، / سعادنة/ جبارات، قضاء بئر السبع، ٤١٩ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

الدقس/الدقس/ جبارات، قضاء بئر السبع، ١٢٣٣ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بن رفيع/ سواركة/ جبارات، قضاء بئر السبع، ٩٨٥ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

جليدة/ جبارات، قضاء بئر السبع، ٢٧٥ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

فتوى لاهاي: إلى أين؟

بقلم: محمد نزال*

خلفية تاريخية:

جاءت الفتوى القانونية، الصادرة عن محكمة العدل الدولية في لاهاي، بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، والخاصة بموضوع الجدار بعد مخاض قاس وولادة متعسرة ولكن الناجحة أيضاً.

في البدء توجه الفلسطينيون إلى مجلس الأمن بأمل استصدار قرار ضد الجدار. كان ذلك أواخر ٢٠٠٣. نجحوا في تجنيد أغلبية داخل المجلس، و لكن الولايات المتحدة أفشلت تلك المحاولة. محطتهم الثانية كانت الجمعية العامة عبر «الاتحاد من أجل السلام». المساومات التي جرت في تلك الأثناء أدت إلى اعتماد المشروع الأوروبي كبديل عن مشروع القرار الفلسطيني، و أسفرت عن صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (ES١٠/١٤). وفقا لهذا القرار وجه السكرتير العام – كوفي عنان– في اليوم التالي ٢٠٠٣/١٢/٩ رسالة إلى محكمة العدل الدولية، يطلب منها رأيها الاستشاري في الآثار القانونية الناجمة عن بناء الجدار.

تطلب الأمر سبعة شهور. تميز الأداء الفلسطيني فيها بمهنية رفيعة. لكي تصدر المحكمة قرارها الاستشاري. مضمون القرار تجاوز في حينه سقف التطلعات الفلسطينية (طالب إسرائيل بوقف العمل في الجدار ، وإزالة ما بني منه، و تعويض الفلسطينيين عما لحق بهم من أضرار، إضافة إلى طرحه الواضح حول المكانة القانونية للأراضي المحتلة عام٦٧ بما فيها القدس والإجراءات الإسرائيلية فيها...).

على أن القضية الخطيرة، التي غابت عن الكثير من الفلسطينيين، هي أن محكمة العدل الدولية في حيثيات قرارها هذا، وبإعطائها إسرائيل الحق في بناء الجدار داخل حدودها. حدود الرابع من حزيران. سجلت في الواقع سابقة قانونية جسيمة، تمثلت باعتراف القانون الدولي ولأول مرة، بان تلك الحدود، هي حدود دولة إسرائيل، وليست تلك التي حددها قرار التقسيم ١٩٤٧/١١/٢٩، الذي بموجبه حظيت إسرائيل على شرعية وجودها الدولية، واليه استندت في إعلان دولتها.

على أية حال، في العشرين من ذات الشهر، التأمت الجمعية العمومية وأصدرت قرارها رقم (ES١٠/١٥)، الذي تضمن، بين جملة قراراته، تبنيا لموقف المحكمة الدولية بمطالبة إسرائيل بالإيفاء بالتزاماتها كدولة محتلة، وكذلك مطالبة دول العالم بالإيفاء بالتزاماتها القانونية كما جاءت في الفتوى، ومطالبة السكرتير العام بإنشاء سجل للأضرار الذي ألحقها الجدار بالفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، تضمن مطالبة الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف، بالعمل كي تقوم إسرائيل باحترام الاتفاقيات، كما كلف سويسرا . باعتبارها الدولة صاحبة الوديعة . بإجراء المشاورات وتقديم تقريرها للأمم المتحدة، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر للأطراف الموقعة على اتفاقات جنيف.

ماذا بعد القرار الاستشاري وقرار الجمعية العمومية؟

اليوم، وبعد مرور ما يقارب سبع سنوات على بناء الجدار، وخمس سنوات على صدور الفتوى القانونية بشأنه، وقرار الجمعية العمومية اللاحق، بات من حق كل فلسطيني أن يسأل: ترى أين وصلت هذه القرارات؟ هل التزمت إسرائيل، أو ألزمت، بالقرار؟ هل أوفت دول العالم بالتزاماتها؟ هل تم إنشاء سجل حصر الأضرار؟ هل قامت سويسرا بالدور المنوط بها، ومعها الدول المتعاقدة على اتفاقيات جنيف ...؟

الموقف الدولي:

لن ادخل هنا في تفاصيل المواقف المختلفة لدول العالم. سأقفز للنتائج مباشرة، مكتفيا بإعطاء مؤشر واحد للتدليل على حجم هذا الالتزام:

في السنة التي بدأت إسرائيل فيها مشروعها الاستيطاني الأضخم ،المعنون بـ« الجدار »، سنة ٢٠٠٢، كان حجم الاستثمارات الأجنبية فيها لا يتجاوز نصف مليار دولار. هذا الرقم تضاعف سنة ٢٠٠٣ ليصل حجمها إلى مليار دولار. أما في سنة ٢٠٠٤ -وهي السنة التي صدرت فيها الفتوى القانونية، و قرار الجمعية العامة اللاحق- فقد قفزت الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل إلى ٥ مليار دولار. و تواصل صعودها في سنة ٢٠٠٥ ليصل إلى ١٣ مليار دولار، ثم إلى ٢٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٦، وإلى ٣٧ مليار في سنة ٢٠٠٧..... فماذا يعني ذلك؟!!

سويسرا والدول الموقعة على اتفاقيات جنيف:

رغم أن القرار دعا هذه الدول بشكل محدد، وكلف سويسرا بالاسم بمتابعة التنفيذ، ومنحها صلاحيات واضحة، إلا أن النتيجة العملية كانت: بقاء هذه الدعوة، وذلك التكليف، مجرد حبر على ورق. الضغوط التي مورست من قبل إسرائيل وحلفائها، وخصوصاً الولايات المتحدة، نجحت في تكبيل وإعاقة حركة سويسرا في الاتجاه المطلوب، بعد أن غابت الضغوط المطلوبة والمقابلة من الطرف الفلسطيني وحلفائه.

سكرتير الأمم المتحدة وإنشاء سجل الأضرار:

جملة الضغوط، ومحاولات العرقلة هنا أيضا، أدتا إلى تأجيل تنفيذ السكرتير العام للمهمة - التي كلفه قرار الجمعية العمومية بها - حتى نهايات ولايته. تطلب منه الأمر أكثر من سنتين، وبالتحديد حتى ٢٠٠٦/١٠/١٧ . كي يقدم تقريره المفصل عن السجل وإطاره المؤسسي.

مشروع السجل، الذي قدمه كوفي عنان، جاء مجحفاً وحتى متعارضاً . في نقاط عدة . مع جوهر ما تضمنته الفتوى القانونية. استدعى الفلسطينيون جهدا جماعيا كبيرا لإدخال العديد من التعديلات عليه، قبل انعقاد جلسة الجمعية العمومية، التي تبنت قرار إنشاء السجل وإطاره المؤسسي بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٥.

تأليف سكرتاريا السجل . برئاسة الروسي (غوريابييف) . وصياغة الاستمارة، وتدريب طاقم بعدد أصابع اليد، تطلب أيضاً ما يقارب العامين. والنتيجة، أنه وبعد مرور ما يزيد عن ستة أشهر من بدء عمل الطاقم على الأرض، لم يستطع هذا الطاقم - رغم اختياره المواقع الأقل تضرراً - سوى تعبئة عدد محدود من الاستمارات في قرى (عربونة)، (فقوعه) و(جلبون)، أي بواقع زمني يزيد عن شهرين لكل قرية!

الموقف الإسرائيلي:

أثار صدور الرأي الاستشاري بصيغته و توصياته، مخاوف حقيقية في أوساط العسكريين الإسرائيليين، خشية أن تتم ملاحقتهم قضائياً بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وصل الأمر إلى حد دفع المستوى السياسي بالتفكير بتقديم مشروع قرار للكنيست، يجرم فيه أي إسرائيلي يقدم معلومات أو شهادات لجهات أجنبية تؤدي إلى اعتقال إسرائيلي آخر.

بلبلة أخرى أثيرت لدى الأوساط القضائية في إسرائيل. رد المحكمة العليا الإسرائيلية - كأعلى سلطة قضائية، والجهة القانونية التي تبت في الالتماسات الخاصة بمقاطع الجدار - على المواقف القانونية التي تضمنتها الفتوى ، تأخر لعدة شهور. خلال هذه الفترة أوقفت هذه المحكمة النظر في كافة الالتماسات الخاصة بالجدار. فقط ، كما اعتقد، بعد أن تبين للإسرائيليين سقف إستراتيجية العمل الفلسطيني ومنحى توجهاتهم، جاء القرار السلبي على لسان رئيسها القاضي اهرون براك، في القضية المعروفة بقضية (جيب الفي منشه) رقم (٠٤/٧٠٥٧).

من جانبها لم تلتزم حكومة إسرائيل بتنفيذ القرار الاستشاري، بل و أدارت ظهرها – كالعادة – لقرار الجمعية العمومية اللاحق. الجدار الذي كان طول مقاطعه المكتملة، عندما تم تقديم الشكوى للجمعية العمومية ١٨٦كم، زاد طوله اليوم عن ٥٠٠ كم، بعد أن استحدثت إسرائيل صورتين أخرتين للجدار غير تلك التي عرفناهما . الجدران الإسمنتية، والعوائق السلكية . .

الصورة الأولى: تمثلت بالطرق العنصرية، وهي جدران بكل معنى الكلمة، مع فارق أنها وبدل أن ترتفع عمودياً تم بسطها أفقياً. وبدل البوابات استعيض بالاتفاق. أسجية عالية على الجانبين، لا يمكن تجاوزها، مزودة بأبراج مراقبة. الاقتراب من هذه الطرق، أو السفر عليها، من قبل الفلسطينيين ممنوع بأي شكل من الأشكال. الأهم، أنها تتموضع بحيث تشكل حدوداً للمعازل الفلسطينية، وتقوم بذات وظيفة الجدار.

الصورة الثانية: وهي الموجودة في منطقة الأغوار. خندق واسع وعميق. يمتد في المناطق التي يمكن السفر عليها، للتواصل ما بين الغور وسلسلة الجبال الشرقية ، في مناطق الأغوار الشمالية حتى الأغوار الوسطى. الخندق مزود ببوابات للعبور. وحدهم السكان المعزولون هناك، وفي أيام وساعات محددة، يسمح لهم بعبورها.

بكلمة، لم يتوقف العمل في الجدار، ولم تتوقف عمليات مصادرة الأراضي، ولا عمليات التدمير والتخريب واقتلاع الأشجار وعزل الأراضي المرافقة لبنائه. وشيئا فشيئا تحولت الضفة الغربية – ولا تزال تتحول– إلى معازل ، ترتبط فيما بينها عبر أنفاق وبوابات ومعابر.

الموقف الفلسطيني:

تلقف الفلسطينيون، على مختلف مشاربهم، قرار المحكمة الاستشاري بسعادة غامرة. لم يشكك احد في كونه انتصارا لا لبس فيه، للحق الفلسطيني على صعيد الشرعية الدولية. الكثيرون منهم عبروا عن آمالهم بأن يشكل القرار منعطفا حقيقيا في مسيرة الشعب الفلسطيني السياسية. بينما، عبر آخرون عن مخاوفهم بألا يحسن الفلسطينيون التصرف بمثل هذه الورقة القوية ويحولوها . على رأي احد الأصدقاء . «من جوكر إلى دو».

ما حدث لاحقا بيّن أن مخاوف هؤلاء كانت واقعية تماما! متابعة القرار الاستشاري وقرار الجمعية العمومية، بصورة صحيحة، كانت تقتضي . بعد رفض إسرائيل الانصياع لهما . أن يتم استغلال الزخم المصاحب والتوجه إلى مجلس الأمن. صحيح أننا سنواجه هناك بالفيتو الأمريكي، لكن هذا الفيتو، إذا ما اتخذ، سيعبد الطريق أمامنا إلى « الاتحاد من أجل السلام» لاستصدار القرار المطلوب، إقتداء بتجربة المؤتمر الإفريقي في مواجهة النظام العنصري السابق في جنوب أفريقيا.

لقد أوضح الدكتور ناصر القدوة، رئيس بعثة فلسطين في الأمم المتحدة يومها، هذه المسألة في ندوة خاصة عقدت في فندق جراند بارك برام الله. أضاف أيضا، أن هذا الخيار طرح على الرئيس الفلسطيني «أبو عمار»، ولكن البعض أوصى للرئيس بعدم الأخذ به، لأنه سيضع الفلسطينيين في مواجهة مفتوحة مع الإدارة الأمريكية.

هذا الخوف من الدخول في هكذا مواجهة، بقي ملازما للقيادة السياسية الفلسطينية، على ما يبدو، مشكلا حائلا أمام تطوير موقف فلسطيني متقدم.

وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية نفسها . وبمبادرة من وزيرها د. ناصر القدوة . طرحت ورقة باسم وزارة الخارجية تضمنت برنامجا متقدما لتفعيل الفتوى . كان ذلك في حفل إحياء الذكرى الأولى للقرار الاستشاري، الذي أقيم في قصر الثقافة في رام الله، بحضور عدد كبير من السياسيين، وبمشاركة عدد من المحامين الذين ساهموا في تقديم المرافعات أمام المحكمة الدولية. لكن أيضا، وكما يبدو، فإن غياب القرار السياسي حال دون تطبيق ذلك البرنامج، أو اتخاذ خطوات بعيدة الأثر.

القرارات أو التصريحات الرسمية، التي حملت استعدادا للتعاطي مع مبدأ تبادل الأراضي - بغض النظر عن محدودية النسبة - وقبول استمرار المفاوضات في ظل تواصل بناء الجدار ... كانت بمثابة تأطير لإستراتيجية العمل الفلسطيني. رسائل دفعت الأطراف الدولية الفاعلة، وقبلها إسرائيل، إلى تجاوز فتوى لاهاي وقرار الجمعية العمومية، واختزال القضية في


جدار الفصل العنصري، الرام، رام الله، تموز ٢٠٠٧ (المصدر: مركز بديل)

إحدى المستوطنات في منطقة غور الأردن، ٢٠٠٨ (المصدر: مركز بديل)

مساعدات اغاثية، أسست لطرح رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي «نتنياهو» والمعروف بـ السلام الاقتصادي.

الحكومات الفلسطينية، ما قبل حكومة حماس، وربما كنوع من رفع العتب، اكتفت باستحداث ملف الجدار والاستيطان، دون أن يعكس ذلك توجها حقيقيا أو جادا للتعاطي مع هذا الملف وما يستحق من الاهتمام والمسؤولية. مبادرات الذين كلفوا بهذا الملف - سواء على صعيد رعاية العمل الشعبي، أو المتابعات القانونية، أو إثارة الاهتمام الدولي... لم تنجح في كسر جليد الموقف الحكومي.

حماس كسلطة قصة مختلفة. عندما شكلت حكومتها أغفلت هذا الملف تماما. وحين اكتشفت بعد فترة، أن هناك جسمين حكوميين يتابعان موضوع الجدار، صدرت الأوامر بإلحاقهما بوزارة التخطيط! بعد فترة اكتشفوا أن هذا الجسم هو الذي يتابع القضايا القانونية الخاصة بالجدار والاستيطان وهدم البيوت. وثانية، صدرت الأوامر بنقل عهدة هذا الملف وكادره إلى وزارة العدل! لتتكرر التجربة، ولتصدر الأوامر بإعادة هذا الملف إلى حيث كانت بداياته (وزارة الدولة للاستيطان والجدار) ولتنتهي التجربة قبل أن تبدأ عملها الحقيقي.

الحكومة المؤقتة - برغم التحديات الخاصة التي واجهتها، من انقسام فلسطيني واعتداءات إسرائيلية متواصلة - لم تشكل استثناء في تعاملها الاستراتيجي وهذا الملف الحساس، والخطير.

الاستثناء الأبرز لهذه الحكومة تمثل في حجم الدعم الكبير لمشاريع البنية التحتية للمناطق المتضررة من الجدار - وهو ما لا يمكن إنكار أهميته على دعم صمود المواطنين وإفشال الهدف الأساسي للمشروع الاستيطاني، وبضمنه الجدار - غير أن القضية الأهم، ولكي لا تتحول هذه المشاريع وهذا الدعم إلى نوع من التعويض عن التسليم بواقع الجدار ينبغي أن يترافق ذلك مع توجه سياسي عملي واضح المعالم، حتى لو كان ثمنه الجزء الأكبر من هذه المشاريع.

لن أتوقف كثيرا عند دور مؤسسات المجتمع المدني المحلية هنا. ليس اقتناعا فقط بان استمرار الحالة القائمة يشكل لأصحابها - وباستثناء العدد المحدود - ممن رحم ربه - وضعا نموذجيا لضمان تمويلها، وتطوير مشاريعها، واستنبات المزيد منها. وانه سيكون من قبيل الوهم، التعويل عليها في إخراج الحالة الفلسطينية من مأزقها. بل الأهم، أن هذه المؤسسات - منطلقات، وأهداف، وبرامج، وبنى - وبحكم تعقيدات الواقع الفلسطيني، سيظل سقف حركتها مرتبط بسقف القرار السياسي وتابعا له في أحسن الأحوال.

أيضا، لن أتوقف عند الحالة الشعبية التي تراجعت وانحصرت - منذ سنوات - في بؤرتين أو ثلاث، وما انفكت تعيد إنتاج نفسها، بعد أن فشلت في تعميم نهج المقاومة الشعبية على مستوى الوطن، وجعله نمط حياة للفلسطينيين.[1] وسأكتفي هنا بالإشارة إلى مسألتين: أن الهدف الأساس، للفعل الشعبي في الوطن، هو تشكيل رافعة للعمل السياسي خارج الوطن، وليس بديلا عنه. والثانية، أن زخم الفعل الشعبي مرتبط بالمناخ المحيط. اقصد الموقف السياسي، موقف القوى والأحزاب السياسية، توجه المؤسسة الحكومية...

ما هو المطلوب:

الآن، وبعد هذا التشخيص الناقد للموقف الفلسطيني، هل يمكن الاستنتاج بأن هذا السلاح الذي زودتنا به محكمة العدل الدولية، والجمعية العمومية، قد صدأ وفقد أهليته؟

نعم، ربما يكون قد صدأ بعض الشيء، ولكنه - في اعتقادنا الجازم - لم يهترئ، ولم يفقد أهليته حتى الآن. إزالة الصدأ عنه، وإعادة استخدامه بنجاعة وفاعلية، تعتمدان على القرار السياسي الفلسطيني وعلى الاستعداد لدفع استحقاقاته المطلوبة. ويبدو أن خيار العودة بهذا الملف إلى أروقة الأمم المتحدة - بكل ما يعنيه من حشد للجهد، واستقطاب للتأييد الدولي اللازم لهذه الخطوة - بات الخيار الأكثر فاعلية أمام القيادة الفلسطينية.

إن إجبار إسرائيل على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية، لن يتأتى ما لم يتم الضغط عليها في منطقتين: علاقاتها الاقتصادية (التي كان من نتائجها تمتع الإسرائيلي العادي ب» نِعَم» الاحتلال والاستيطان، والتوجه نحو ليبرمان واليمين)، وقناعها الديمقراطي. ولهذا فان اعتماد مطلب «المقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات» سيكون الوسيلة المناسبة للتأثير على هاتين المنطقتين.

في هذه الأثناء، ينبغي بلورة رؤية إستراتيجية واضحة، يلتزم بها، ويتجند لها، كافة الفعاليات الفلسطينية - بدءاً من قيادة (م.ت.ف) وأذرعها، إلى الحكومة ومؤسساتها، وخصوصاً «ممثلياتنا في الخارج»، مروراً بالأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وصولا إلى اللجان الشعبية - ضمن آلية عمل واضحة، يتم فيها تقاسم الأعباء والمهمات، كل في مجاله. في هذه الأثناء أيضا، ينبغي أن توقف كافة أشكال المفاوضات والتعاون مع الإسرائيليين، وإبقاء العلاقة معهم ضمن الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية. بما في ذلك وقف شرعنة الرشوة الإسرائيلية للمسؤولين وأرباب المال الفلسطينيين المعروفة بالـ VIP.

ولكي لا تبدو كلمة " ينبغي " وكأنها مبنية على مجهول، أود التأكيد على أن أعباء هذه المهمة تقع أساسا على عاتق قيادة (م.ت.ف)، ورئيس السلطة، ورئيس الحكومة، والمجلس التشريعي.

لسنا ضعفاء، أو عديمي الحيلة. بإمكاننا تحويل ليل المؤسسة الإسرائيلية - وخصوصا اذرعها العسكرية، والاستيطانية - إلى كابوس. وأن نجعل كلفة إجراءاتهم العنصرية الاحتلالية باهظة الثمن. يمكننا عمل ذلك. ويمكننا إلى درجة كبيرة، إظهار الوجه الحقيقي البشع لإسرائيل؛ النظام العنصري ،الاستيطاني، الاحلالي .

نحن قادرون على التربص بهم عند كل زاوية، وعلى الوصول إلى كل محاكم الأرض. وإذا كانت إسرائيل، والصهيونية العالمية، تمتلك التأثير الحاسم على وسائل الإعلام العالمية المختلفة، فإننا قادرون أيضاً، إذا عقدنا العزم، على الوصول يومياً، إلى كل المؤسسات والفعاليات في العالم. لقد أثبتت الوقائع، أن بإمكان الفلسطينيين إذا ما اعتمدوا على قدراتهم في الوطن والشتات، وجندوا إلى جانبهم بعدهم العربي، والإسلامي، والاممي، أن يحدثوا التأثير المطلوب، ولو ضمن حدوده الدنيا المقبولة. لدينا جيوش من الأصدقاء في كل أنحاء العالم، ولكن المهم: أن يتخذ القرار السياسي المناسب، ويصاغ البرنامج والآلية المناسبين، ليصار إلى الاستفادة من إمكانياتهم.

فهل هذا ممكن؟

---

* محمد نزال، باحث فلسطيني وناشط في حركة مقاومة الجدار والاستيطان.

هوامش:

١ سبق وان أوضحت رأيي في هذه المسألة في مقالة سابقة حملت عنوان: "الجدار: نماذج من المقاومة الخلاقة"، نشرت في جريدة حق العودة، العدد المزدوج ٢٧ – ٢٨.



ابو رواع/جبارات، قضاء بئر السبع ٢٣٠ نسمة، هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

الفقرة/ رتيمات/جبارات، قضاء بئر السبع، ٧٩٦ نسمة، هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت عطاب، قضاء القدس، ٦٢٦ نسمة، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

راس ابو عمار، قضاء القدس، ٧١٩ نسمة، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

الولجة، قضاء القدس، ١٩١٤ نسمة، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

خربة العمور، قضاء القدس، ٣١٣ نسمة، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

خربة التنور، قضاء القدس، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

جراش، قضاء القدس، ٢٢٠ نسمة، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير الشيخ، قضاء القدس، ٢٥٥ نسمة، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت أم الميس، قضاء القدس، ٨١ نسمة، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

بئر السبع، قضاء بئر السبع، ٦٤٦١ نسمة، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت تنيف، قضاء الخليل، ٢٤٩٤ نسمة، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

القبو، قضاء القدس ، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨.

كدنا، قضاء الخليل، ٥٢٢ نسمة، هجرت في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨.

رعنا، قضاء الخليل، ٢٢٠ نسمة، هجرت في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨.

زكريا، قضاء الخليل، ١١١٤ نسمة، هجرت في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير الدبان، قضاء الخليل، ٨٤٧ نسمة، هجرت في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٨.

دمرا، قضاء غزة، ٦٠٣ نسمة، هجرت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

أسدود، قضاء غزة، ٥٣٥٩ نسمة، هجرت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

القبية، قضاء الخليل، ١٢٣٠ نسمة، هجرت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

خربة ام بريج، قضاء الخليل، ١٦٢ نسمة، هجرت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

عيلبون، قضاء طبريا، هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير نخاس، قضاء الخليل، ٦٩٦ نسمة، هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

الدوايمة، قضاء الخليل، ٤٣٠٤ نسمة، هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت جبرين، قضاء الخليل، ٢٨١٩ نسمة، هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

صفصاف، قضاء صفد، ١,٠٥٦ نسمة، هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

الجش، قضاء صفد، هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

مجد الكروم، قضاء عكا، هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير القاسي، قضاء عكا، ٢٦٦٨ نسمة، هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

خربة عربين (القليطات)، قضاء عكا، ٤١٨ نسمة، هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

سحماتا، قضاء عكا، ١٣١١ نسمة، هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.



حملة مقاطعة إســرائيل، وسحــب الاستـثـمارات منـــ

اسبوع الفصل العنصري الاسرائيلي ٢٠٠٩

شهد الاسبوع الممتد من الثاني من آذار وحتى التاسع منه الدورة الخامسة لاسبوع الفصل العنصري الاسرائيلي، والذي عقد في اكثر من اربعين موقعاً في العالم. وقد امتد هذا الاسبوع الى فلسطين المحتلة، حيث ان هذه هي السنة الثانية التي ينظم فيها هذا الاسبوع في عدد من الجامعات والمخيمات الفلسطينية في الضفة الفلسطينية المحتلة. وتضمن اسبوع الفصل العنصري لهذا العام سلسلة من الفعاليات المتنوعة، تشمل المحاضرات والعروض الثقافية، وعروضاً للافلام الوثائقية وتنظيماً للمعارض، اضافةً الى تنظيم التجمعات والمظاهرات والنقاشات التي تهدف الى تعميق تحليل نظام الفصل العنصري (الأبرتهايد) الاسرائيلي، وزيادة الدعم لحركة التضامن المحلية والعالمية الداعية لمقاطعة اسرائيل وسحب الإستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تذعن للقانون الدولي الانساني.

نظم اسبوع الفصل العنصري الاسرائيلي لهذا العام في فلسطين المحتلة تحت عنوان: لنقف صفاً واحداً مع غزة، التي تعرضت وشعبها الى هجمة اسرائيلية وحشية مع بداية عام ٢٠٠٩، والتي ترافقت مع حالة من السخط العالمي الشعبي على المجازر الاسرائيلية، وبحالة من التضامن



جامعة القدس، كلية الحقوق. (تصوير: مركز بديل)

غير المسبوق مع الشعب الفلسطيني مطالبةً بمقاطعة اسرائيل وفرض العقوبات عليها.

هذا ونظمت فعاليات اسبوع الفصل العنصري الاسرائيلي في عدد من الجامعات ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، وأخذت هذه الفعاليات عدة اشكال نضالية ضد نظام الابرتهايد الاسرائيلي، ومن ابرزها حملة ميدانية للمقاطعة استمرت طوال شهر آذار وتكللت هذه الفعاليات بمسيرات ونشاطات جماهيرية في يوم الارض.

لقد اصبح أسبوع الفصل العنصري منذ انطلاقته في العام ٢٠٠٥، احد اهم الانشطة على أجندة التضامن العالمي مع القضية الفلسطينية. ففي العام المنصرم، شارك ٢٥ موقع في مدن عالمية في الانشطة والفعاليات المختلفة المنبثقة عن الاسبوع، الى جانب مشاركة هذه المواقع في احياء الذكرى الستين للنكبة الفلسطينية. ان الحضور والمشاركة في فعاليات اسبوع مقاطعة اسرائيل، يعتبران عوامل اساسية للتواصل مع الحركة المحلية والعالمية المتصاعدة الداعية لمقاطعة اسرائيل، ويساعدان في فهم طبيعة ومضمون نظام الابارتهايد والاستعمار الكولونيالي الاحلالي الاسرائيلي.

للمزيد من المعلومات، أنظر: http://www.apartheidweek.org

تحدي قرار حظر ذكر الفلسطينيين وفلسطين

مؤتمر مراجعة سياسات وممارسات إسرائيل العنصرية - جنيف ١٨-١٩ نيسان ٢٠٠٩:

أطلقت أكثر من ١٧٠ مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ممثلة بالمؤسسات المنضوية تحت مظلة اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها، مؤتمراً في جنيف لمراجعة سياسات وممارسات إسرائيل تحت عنوان: «الاتحاد في مقاومة الأبرتهايد، الاستعمار الإحلالي، والاحتلال: الكرامة الإنسانية والعدالة للشعب الفلسطيني». وقد إضطلع مركز بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بمسؤولية إعداد هذا المؤتمر والذي أقيم في جنيف (١٨-١٩ نيسان ٢٠٠٩) على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الخاص باستعراض ومراجعة مقررات ديربان (جنيف،٢٠-٢٤ نيسان ٢٠٠٩). أتى هذا المؤتمر ردا على قرار الأمم المتحدة القاضي بحظر إقامة أية أنشطة تتصل بالصراع بين الشعب الفلسطيني والنظام العنصري الإسرائيلي على هامش «مؤتمر ديربان الرسمي» في جنيف.

وقد جمع مؤتمر مراجعة سياسات وممارسات إسرائيل العنصرية أكثر من ٣٠٠ ناشط من خمس قارات، من ضمنهم نشطاء حقوق إنسان بارزين وخبراء قانونيين من جنوب أفريقيا، وماليزيا، والأمريكتين والعديد من الدول الأوروبية والشرق أوسطية. كما وناقش المؤتمر في يومه الأول موضوعين أساسيين: أولهما مدى انطباق جريمة الفصل العنصري «الابارتهايد» على دولة إسرائيل، وثانيهما تطوير الاستراتيجيات القانونية لجعل إسرائيل ودول



(المصدر: مركز بديل)

أخرى تفي بالتزاماتها حسب القانون الدولي لضمان احترام حقوق الشعب الفلسطيني.

أما في اليوم الثاني من المؤتمر، فقد قام المجتمعون بتطوير العديد من التوصيات العملية خلال ورش العمل التي عقدوها، مثل وضع إستراتيجية عملية للنضال المشترك وذلك لمساعدة المجتمعات الواقعة تحت تأثير التمييز العنصري حتى تأخذ حقها في المساواة والعدالة. كما وطور المجتمعون بعض التوصيات التي تدعو إلى بناء حركة عالمية تفضح سياسات الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، والذي تعد من اكبر المؤسسات الصهيونية التي تساند وتطبّق التمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، ناقشت وفود المؤتمر المختلفة تطوير بعض المبادرات الشعبية التي تدعو إلى تشجيع مقاضاة من مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، كما وناقشوا أيضا توسيع وتطوير دور الحركة العالمية التي تدعو إلى مقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها حتى تنصاع للقانون الدولي. يذكر أن مؤتمر مراجعة سياسة إسرائيل كان قد نظم في الفترة الواقعة بين ١٨-١٩ نيسان ٢٠٠٩ على هامش مؤتمر مراجعة مقررات ديربان في جنيف، وذلك من قبل اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها وبالتعاون مع كل من لجنة تنسيق المنظمات الأهلية الأوروبية العاملة على القضية الفلسطينية، والشبكة اليهودية العالمية لمناهضة الصهيونية، ولجنة التنسيق الدولية حول فلسطين.

للمزيد من المعلومات حول المؤتمر: http://israelreview.bdsmovement.net

تحت شعار: "لا للبضائع الإسرائيلية"

البرلمان الطلابي في مدرسة بنات الرام الأساسية/ ضواحي القدس ينظم فعالية مقاطعة البضائع الإسرائيلية.

بتشجيع من إدارة المدرسة، ومعلماتها، نظم البرلمان الطلابي في مدرسة بنات الرام الأساسية/ ضواحي القدس ضمن فعاليات التضامن مع غزة و «أسبوع ابرتهايد إسرائيل» فعالية طلابية مميزة تركزت على الدعوة إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية. وقد تضمنت الفعالية قيام الطالبات بتوصيل رسالة شفوية شخصية لموظفي مكتب مديرية التربية والتعليم/ ضواحي القدس والى عدد من المدارس المجاورة. كما وشملت الفعالية تثبيت الملصقات التي تدعو للمقاطعة على صدر كل موظف في مكتب مديرية ضواحي القدس وكل طالب وطالبة في المدارس المجاورة. وقد جاء في رسالة الطالبات:

«قررنا انتهاج أسلوب جديد في المقاومة يتناسب مع الفئة العمرية لنا، ألا وهو - بالإضافة للعلم- محاربة اقتصاد العدو عن طريق مقاطعة بضائعه». هذا وقد اتخذ البرلمان قرار بدعوة الأهالي لاجتماع، ليتم من خلاله «إيصال رسالتنا هذه وتوزيع باقي الملصقات على الحضور، وتحفيز الأهالي على تبني المقاطعة لمقاومة إسرائيل، ولتشجيع جميع فئات شعبنا الفلسطيني لتهتف معنا تنطلق من «لا للبضائع الإسرائيلية».



(تصوير: مركز بديل)

ـــها، وفــرض العقـــوبـــات عليـــهـا

أخبار حملة المقاطعة (كانون ثاني-نيسان ٢٠٠٩)

تخفيض العلاقات الدوبلماسية مع إسرائيل

كانون ثاني ٢٠٠٩: قطعت بوليفيا وفنزويلا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وأغلقت السفارة الإسرائيلية على أراضيهما. من جهة أخرى، جمدت قطر وموريتانيا علاقاتهما مع إسرائيل، فيما استدعت الأردن سفيرها في تل أبيب كرد إحتجاجي ضد عدوان إسرائيل على الفلسطينيين في قطاع غزة.

جزر موريشيوس: العمال والساسة ينادون بمقاطعة إسرائيل

١١ كانون ثاني ٢٠٠٩: أطلق إتحاد العمال الاجتماعيين في جزر مويشيوس (المحيط الهندي) بيانا يطالب العامة بمقاطعة جميع المنتجات الإسرائيلية في السوق المحلية. وقد كرر حزب «لاليت» السياسي، وممثلون عن جميع الأحزاب السياسية مطالب مشابهة خلال مظاهرة ضد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

إلغاء مشروع السياحة الإسرائيلية في فرنسا

١٣ كانون ثاني ٢٠٠٩- كنتيجة للضغط الشعبي الذي أحدثه نشطاء حملة المقاطعة في فرنسا، ألغى فندق «غراند إنتر كونتيتنتال» مشروع السياحة الإسرائيلية، والذي كان من المفترض أن يفتتح في ١٥ كانون ثاني، بمشاركة خمسين شركة سياحية إسرائيلية. لقد رضخ الفندق إلى الضغوطات التي أبداها النشطاء الذين ناقشوا أنه سيكون من العار الترويج للسياحة إلى إسرائيل فيما تتورط الدولة الصهيونية في مجزرة واسعة النطاق بحق المدنيين الفلسطينيين.

أعضاء بلدية بريمنغهام من اكبر المدن البريطانية يطالبون بمقاطعة إسرائيل

١٣ كانون ثاني ٢٠٠٩- في اعقاب إحتجاج بمشاركة عدد كبير من سكان مدينة بريمنغهام للمطالبة بفرض عقوبات على إسرائيل، استمع مجلس بلدية بريمنغهام من جميع الإحزاب السياسية تقديم إدعاءاتهم واحتجاجاتهم بشأن العدوان الإسرائيلي الاخير على قطاع غزة. ثم طالب أعضاء المجلس البلدي من الحكومة البريطانية السماح للسلطات المحلية الأخذ بالاعتبارات الأخلاقية، خصوصا تلك المتعلقة بحقوق الإنسان عند تحرير عقود.

اليونان يعترض عملية شحن الأسلحة الامريكية الى إسرائيل

١٤ كانون ثاني ٢٠٠٩- لقد إضطرت القوات العسكرية الأمريكية إلغاء عملية شحن للذخائر والعتاد الحربي من أحد الموانئ اليونانية الى المستودع الأمريكي في إسرائيل بعد معارضة أثينا.

نجاح باهر للحملة ضد شركة «فيوليا» الفرنسية

شركتا «فيوليا» و «ألستوم» الفرنسيتان هما شركتان دوليتان تسيطران على ربع مشروع القطار الخفيف «ترامواي القدس»، والذي يهدف الى ربط القدس بالمستوطنات الإسرائيلية المحيطة بالعاصمة الفلسطينية. لقد حققت الحملة الضخمة ضد هاتين الشركتين نتائج مهمة في الأشهر الأخيرة ومنها:

٢١ كانون ثاني ٢٠٠٩: منحت بلدية ستوكهولم العقد الجديد في إدارة المواصلات لشركة أخرى، غير فيوليا التي أدارت شبكة الاتصالات في العاصمة السويدية على مدار العشر سنوات الأخيرة.

١٦ نيسان ٢٠٠٩- في التطور الأخير بشأن الدعوى القضائية المشتركة المقدمة من قبل لجنة التضامن الفلسطينية الفرنسية ومنظمة التحرير الفلسطينية ضد شركتي فيوليا وألستوم، قررت المحكمة اللوائية الفرنسية بأنها تملك سلطانا قضائيا على البت في هذه القضية. لكن المحكمة رفضت الطلب المقدم من منظمة التحرير على أن تكون شريكة في الإدعاء في هذه القضية.

٢٠ نيسان ٢٠٠٩ - مرر المجلس البلدي في غالواي (إيرلندا) قرارا بتأييد ١٢ عضوا ومعارضة عضوين بـ«اتباع لمجلس البلدي في غالواي مثال المجلس البلدي في ستوكهولم، بالإضافة الى عدم تجديد العقد لفيوليا على إدارة خدمات المياه في غالواي.

إتحاد العمال الإسترالي يطالب بمقاطعة إسرائيل

١٧ كانون ثان ٢٠٠٩- أصدر إتحاد الملاحين في أستراليا قرارا يطالب الحكومة الأسترالية «بقطع العلاقات السياسية، الثقافية، الدبلوماسية والإقتصادية مع دولة اسرائيل حتى ينتهي العدوان والحصار الإسرائيلي على غزة». ويؤكد القرار أيضا على التزام الإتحاد «بالمشاركة الكاملة في حملة مقاطعة إسرائيل، وسحب الإستثمارات منها وفرض العقوبات عليها»، و «مقاطعة جميع السفن المسجلة إسرائيليا، وجميع السفن المعروفة بتحميل بضائع الى إسرائيل أو منها».



(المصدر: مركز بديل)

عمال الموانئ في جنوب أفريقيا يعلنون تحريم السفن الإسرائيلية

٨ شباط ٢٠٠٩ - في أعقاب قرار من مجلس اتحاد النقابات العمالية في جنوب أفريقيا بتبني حملة مقاطعة إسرائيل، وسحب الإستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، أعلنت نقابة عمال الموانئ في ميناء ديربان عن رفضها تفريغ سفينة محملة بالبضائع الإسرائيلية. كما نظم العمال أيضا مظاهرات على مدار أسبوع في عدد من المدن الجنوب أفريقية تحت شعار «من أجل الحرية لفلسطين، وعزل أبارتهايد إسرائيل».

ناشطات إسرائيليات يناقشن أمر الشركات العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧

٢ شباط ٢٠٠٩- بعد سنتين من البحث والتوثيق الدقيق، أطلق تحالف النساء الإسرائيلي من أجل السلام مركز معلومات ألكتروني يشمل قائمة الشركات المتورطة بشكل مباشر في إحتلال الضفة الغربية، القدس الشرقية وقطاع غزة وهضبة الجولان. يضم الموقع بشكل موثق أكثر من ٢٠٠ شركة. انظر: http://www.whoprofits.org

نشطاء حملة المقاطعة في كتالونيا يعطلون لعبة كرة السلة مع مكابي تل أبيب

٥ شباط ٢٠٠٩- رفع العشرات من نشطاء حملة المقاطعة شعارات واعلام فلسطينية خلال مباراة دوري الأبطال (يوروليغا) لكرة السلة بين فريقي برشلونة ومكابي تل أبيب. نظم هذه الفعالية تحالف مناهضة الحرب حيث رفع نحو خمسين شخصا شعارا كبيرا كتب عليه: «جنوب أفريقيا بالأمس، فلسطين اليوم، أوقفوا الأبارتهايد». فيما هاجمت الشرطة المحتجين، الا ان عدد منهم استمر برفع الأعلام والبالونات المنادية بمقاطعة إسرائيل خلال عملية إخلائهم من الإستاد.

حركة الطلاب وحملة المقاطعة

١١ شباط ٢٠٠٩- حضر حوالي ألف طالب إجتماع إتحاد الطلاب في جامعة مانشستر في المملكة المتحدة، حيث تبنوا مقترحا بالانضمام الى حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الإستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع للقانون الدولي. ويطالب المقترح الاتحاد بسحب استثماراته من اسرائيل، ومقاطعة جميع الشركات التي تدعم أو تستفيد من الاحتلال الاسرائيلي، ودفع الجامعة على تبني سياسة مقاطعة مشابهة باتجاه إسرائيل.

١٢ شباط ٢٠٠٩- أصبحت كلية هامشير في أمهيرس، الأولى من بين الجامعات والكليات في الولايات المتحدة، التي تسحب إستثماراتها من الشركات المتورطة في الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين. فبعد حملة استمرت لسنتين من قبل مجموعة «طلاب من أجل العدالة في فلسطين» ضغطت من خلالها على مجلس أمناء الكلية، تراجعت الأخيرة عن جميع استثماراتها مع ست شركات مرتبطة بشكل مؤكد مع إنتهاكات إسرائيل للحقوق الفلسطينية.

١٨ شباط ٢٠٠٩- وزع طلاب في جامعة نيويورك قائمة من المطالب المقدمة الى إدارة الجامعة، وذلك في أحد الأبنية في الحرم الجامعي والتي تشمل مراجعة لاستثمارات الجامعة بهدف سحبها من الشركات المتورطة في إنتهاكات إسرائيل لحقوق الانسان. بالإضافة الى طلب منح المنح السنوية لثلاثة عشر طالبا فلسطينيا، وضرورة قيام الجامعة بتقديم جميع المتطلبات اللازمة لإعادة بناء جامعة غزة.

٢٧ شباط ٢٠٠٩- بعد احتلال استمر ثلاثة أيام لأحد المباني المركزية في جامعة كارديف في ويلز (المملكة المتحدة)، رضخت إدارة الجامعة لمطالب الطلاب بسحب جميع الاستثمارات من الشركتين الرئيسيتين التي تزود إسرائيل بالأسلحة. يعتبر «إحتلال كارديف» واحدا من ٢٨ إحتلالا للمباني في بريطانيا بغية المطالبة بإنهاء المشاركة في جرائم الحرب الإسرائيلية.

مخرج سينمائي يقاطع مهرجان الأفلام في تل أبيب

١٧ آذار ٢٠٠٩ -ألغى المخرج السينمائي الكندي الشهير، جون غريسون، طلبا لعرض فيلمه «أشجار التين» (Fig Trees) في مهرجان الأفلام الدولي في تل أبيب (LGBT)، بعد مطالبته من قبل حملة مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها. غريسون، هو عضو في مظمة فاعلة ضد أبارتهايد إسرائيل، وقد صرح بأن ما تعلمه خلال أسبوع الأباتهايد الإسرائيلي كان أحد الأسباب وراء دعمه لمقاطعة إسرائيل.

يوم الأرض: يوم عالمي للعمل في حملة المقاطعة

٣٠ آذار ٢٠٠٩- جرى أكثر من ٦٥ نشاطا حول العالم في يوم الأرض هذه السنة، تلبية لنداء الحملة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل. وقد شملت الفعاليات على قراءة أشعار في ديلهي (الهند)، الى فعاليات في السوبر ماركت حول المملكة المتحدة، ومؤتمر ضد التطبيع في تونس، وعرض أفلام ومسرحيات في إسبانيا والولايات المتحدة، وإحتجاجات أمام مقر الأمم المتحدة في كراكاس (فنزويلا)، بالإضافة الى نشاط رياضي على الدراجات أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، ونشاطات عامة في عدد من شوارع المدن الإيطالية والفرنسية.

المصدرون الإسرائيليون يصفون المقاطعة بالمشكلة

٣١ آذار ٢٠٠٩- ناقش مقال في جريدة «جيروزاليم بوست» المشاكل التي يواجهها المصدرون الإسرائيليون، حيث أشار يائير ريتلوي، رئيس الرابطة التجارية الأجنبية إلى أن «٢١ ٪ من المصدرين [الاسرائيليين] المحليين يواجهون مشاكل في تصدير البضائع الإسرائيلية بسبب حملة مقاطعة إسرائيل».

الحكومة البريطانية أعلنت أنها ستراجع صادراتها العسكرية الى إسرائيل

٢١ نيسان ٢٠٠٩- أعلن وزير الخارجية البريطاني دافيد ميليباند بأن حكومته ستراجع أمر صادراتها العسكرية الى اسرائيل على ضوء العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة وقال ميليباند بأن جميع التراخيص الحالية والمستقبلية التي تجيز تصدير العتاد العسكري سيعاد النظر فيها على ضوء عملية «الرصاص المسكوب» التي استمرت ثلاثة أسابيع».

مجلس اتحاد النقابات العمالية الاسكتلاندي ينضم الى حملة المقاطعة

٢٣ نيسان ٢٠٠٩- إنضمت سكوتلندا الى إيرلندا وجنوب أفريقيا بعدما صوت اعضاء مؤتمر مجلس اتحاد النقابات العمالية الاسكتلندي لصالح حملة مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها. وقد أفاد القرار أيضا بأن على الاتحاد ان «يراجع علاقته مع الهستدروت»، على خلفية قراره بالانضمام الى حملة المقاطعة. هذه هي المرة الثالثة التي يلتزم فيها اتحاد نقابي على مستوى بلاده، بحملة المقاطعة.

لن ننسى ...

عرب السمنية، قضاء عكا، ٢٣٢ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير سنيد، قضاء غزة، ٨٤٧ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت جرجان، قضاء غز ١٠٩٠ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

صالحة، قضاء صفد، ١٢٤١ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

سبلان، قضاء صفد، ٨١ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

سعسع، قضاء صفد، ١٣١١ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

الراس الاحمر، قضاء صفد، ٧١٩ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

فارة، قضاء صفد، ٣٧١ نسمة
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

غباطية، قضاء صفد، ٧٠ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ديشوم، قضاء صفد، ٦٨٤ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

علما، قضاء صفد، ١١٠٢ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

تشرين الثاني ١٩٤٨

ابو سوين/النجمات/ الترابين، قضاء بئر السبع،١٢٢٥ نسمة،
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الكسار/النجمات/ الترابين/، قضاء بئر السبع، ١٨٣١ نسمة،
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

ابو صهيبان/النجمات/ الترابين، قضع بئر السبع، ٤٦٧٣ نسمةن
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

ابو عثيرة/ النجمات/ الترابين/، قضاء بئر السبع، ١٣٩٠ نسمة،
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

هربيا، قضاء غزة، ٢٥٩٨ نسمة،
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

سروح، قضاء عكا،
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

النبي روبين، قضاء عكا،
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

المنصورة، قضاء عكا،
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

إقرت، قضاء عكا، ٥٦٨ نسمة،
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

كفر برعم، قضاء صفد، ٨٢٤ نسمة،
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

حمامة، قضاء غزة، ٥٨١٢ نسمة،
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

بربرة، قضاء غزة، ٧٩٦,٢ نسمة،
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

المجدل، قضاء غزة، ٤٩٦,١١ نسمة،
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

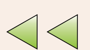
نعليا، قضاء غزة، ٥٢٠,١ نسمة،
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الخصاص، قضاء غزة، ١٧٤ نسمة،
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الجورة، قضاء غزة، ٢٨٠٧ نسمة،
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الجيّة، قضاء غزة، ١٤٢٧ نسمة،
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

عراق سويدان، قضاء غزة، ٧٦٦ نسمة،
هجرت في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٨.



العنصرية، المقاطعة، والكم الغزير من النفاق

بقلم: ايزابيل همفريز*

خلال تصفحي للجرائد في أحد مقاهي جنيف، لفت انتباهي فقرة في أسفل الصفحة الرابعة. مقال صغير يشير إلى التصريح الأخير للبنك الدولي، حيث «استنتج» فيه ما نعرفه قبل الآن: لم يحصل الفلسطينيون على كمية كافية من المياه، وأن ما يستخدمه الأفراد الإسرائيليون للمياه يقدر بأربعة أضعاف ما يستخدمه الأفراد الفلسطينيون، حيث تغطي كميات المياه المستخدمة بالكاد احتياجاتهم الضرورية. مع الأسف، فإن هذا المثال الواضح على ابارتهايد إسرائيل كان مطمورا بين ثنايا تعليق على خطاب الرئيس الإيراني محمود احمدي النجاد. في الحقيقة، فإن الواقع العنصري الذي يعيشه الفلسطينيون برمته مطمور خلف الخطابات السياسية العريضة.

أعود إلى بريطانيا، أقلّب أعداد الأسبوع من جريدة «الغارديان»، عدد يتيم فقط غطى مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة ديربان في سياق خطاب أحمد نجاد ومقاطعة المندوبين من أوروبا وأمريكا الشمالية.

على الأمم المتحدة الكثير من الحمل في مواجهة العنصرية. كإحدى المشاركات في جلسات المجتمع المدني، أعتقد أن المؤتمر ليس فقط فرصة مهمة لمناقشة عنصرية إسرائيل، ولكن أيضا منبرا للتركيز على قضايا أخرى مثل العنصرية بحق المجموعات غير الحصينة كالغجر والداليت (يعرفون بالمنبوذين، وهم أدنى الطبقات في النظام الطبقي الهندوسي القديم)، بالإضافة إلى أهمية تعويض المنحدرين من تجارة العبيد الأوروبية–الأطلنطية.

يطالب النشطاء العالميون الباحثون عن العدالة لفلسطين برد جذري على الهيكل العام للصهيونية باعتبارها تفضل حقوق مجموعة عرقية كأولوية على حساب مجموعة عرقية أخرى. وفي الوقت الذي لم يتوقع فيه أحد بان يتبنى مؤتمر مراجعة ديربان تحليل نظام إسرائيل على أساس الأبارتهايد، فإن انتقادات الشخصيات الدولية للتمييز العنصري المنهجي الذي ترتكبه إسرائيل بحق الفلسطينيين قد ازدادت خلال السنوات الأخيرة. ورغم الإدراك بأن قرارات الأمم المتحدة بشأن الفلسطينيين، كأي شعب محتل آخر، لن تقود إلى فعاليات دولية، تظل الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة العالمي ضد العنصرية في ديربان (٢٠٠١) علامة فارقة في هذا السياق. لقد أدرجت الوثيقة، التي رفضها الإسرائيليون والأمريكيون بحجة «معاداة السامية»، الفلسطينيين كضحايا مباشرين للعنصرية، رغم فشلها في تسمية مصدر هذه العنصرية. لقد نظر العديد من منظمات المجتمع المدني إلى ديربان على أنه يؤسس لهيكلية مفاهيم مفيدة لمصارعة العنصرية التي تشكل قلب المعاناة الفلسطينية الطويلة.

لقد هدف مؤتمر مراجعة مقررات ديربان الذي انعقد في جنيف ٢٠–٢٤ نيسان ٢٠٠٩، لأن يكون منتدى تقييميا للتقدم نحو الأهداف بعيدة المدى التي صاغها مؤتمر ديربان قبل ثماني سنوات. بيد أن خطوة تكتيكية من قبل دول أمريكا الشمالية وأوروبا قد أبرزت بان مسودة إعلان مؤتمر مراجعة ديربان لا يتضمن اي انتقاد لإسرائيل. خلال الجلسات التحضيرية، تم شطب أوراق وبيانات «هجومية» لشمولها على مصطلحات مثل «عقاب جماعي غير قانوني»، و «تعذيب». لم يكن لدى إسرائيل وكندا والولايات المتحدة، تحت إدارتي الرئيسين جورج بوش وبراك اوباما، أي عزم بالسماح بتكرار لغة عام ٢٠٠١. فقاطعت الدول الثلاث العملية منذ بدايتها. وقد أعاد أوباما المشاركة الامريكية في عملية التحضير ولكن سرعان ما انسحب مجددا.

لم يكن النشطاء العرب والفلسطينيون المحبطين الوحيدين من رفض الرئيس الأمريكي الجديد ذي الأصول الأفريقية من حضور مؤتمر الأمم المتحدة حول العنصرية، فقد كتب الممثل والناشط داني غلوفر نداء اللحظة الأخيرة لأوباما من خلال تأكيده على أهمية توفير «الدعم والتعويض» لضحايا التاريخ بما في ذلك ضحايا التاريخ المعاصر، وذلك في جريدة «ذي نيشن» *The Nation*، في الثامن من نيسان: "أليس مؤتمر الأمم المتحدة هو المكان الصحيح تماما لرئيسنا الجديد لكي يعرض أمام العالم التزامات إدارته بشعار "التغيير، نحن نؤمن به" والذي يعني نبذ تراث دولتنا الأسود في انتهاك القانون الدولي، وتشويه الأمم المتحدة، واستخدام الاستثناء الأمريكي لتبرير المضي بعيدا جدا عما يتوقعه العالم من المسؤولية الملقاة على قيادة الولايات المتحدة؟".

لقد اصطدم هذا النداء بآذان صماء. وإذا كان تمييع جدول الأعمال هذا غير كاف، فقد تم استدعاء رانيا ماضي، ممثلة مركز بديل في جنيف إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان قبل نحو أسبوعين من انعقاد المؤتمر، وذلك من أجل إبلاغها بأن المنظمين لن يسمحوا بتنظيم فعاليات تتعلق بفلسطين كـ"نشاطات جانبية" رسمية. على الجهة المقابلة، أوجد نشطاء اللوبي الإسرائيلي طريقة في تنظيم نشاطاتهم الجانبية الخاصة، رغم الإعلان عن حظر تنظيم نشاطات تتعلق بفلسطين وإسرائيل. لقد تمت عملية الالتفات على هذا الحظر من خلال تأطير النشاطات وعنونتها تحت "محاور" عالمية عامة للعنصرية، وتجنب إرجاعها إلى إسرائيل. انعقدت الجلسات، وسمحت لأمثال آلان ديرشوفيتش، إيلي ويسيل، والممثل جون فويت لشجب "معاداة السامية" الفلسطينية والإيرانية، و "النازية"، والعنصرية ضد إسرائيل.

مع إخماد أصوات الانتقادات الفلسطينية لإسرائيل، تُرك المجال لأحمدي نجاد لخلط انتقادات شرعية لإسرائيل كدولة عنصرية مع ايدولوجيته المنتقدة. لا بد وأن نشطاء اللوبي الإسرائيلي قد اعتقدوا بأنهم كسبوا الرهان. إن خطاب أحمدي نجاد وانسحاب ٢٣ مندوبا لدول أوروبية وأمريكية شمالية (لا نذكر هؤلاء الذين لم يحضروا منذ البداية)، تعني أن عليهم إتمام عمل قليل ليس فقط لمنع اتهام إسرائيل بالعنصرية، ولكن أيضا لطرحها كضحية للعنصرية.

بالرغم من الإخفاق التام للحدث المركزي، فإن مؤتمرا ليومين من تنظيم اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، قد استضاف مجموعة من الخبراء الدوليين والنشطاء من أجل ممارسة وتطوير الاحتمالات باستخدام الأجهزة قانونية لمواجهة العنصرية الدولية. كأحد المنظمين، لاحظت مديرة مركز بديل إنغريد غاسنر جرادات، أن مقاطعات/عراقيل مشابهة من قبل حلفاء الولايات المتحدة لمؤتمرات الأمم المتحدة ضد العنصرية قد حصلت في أعوام ١٩٧٨ و ١٩٨٣: "هذه المقاطعات/ العراقيل، لم تستطع منع عزل نظام الأباتهايد في جنوب أفريقيا ومن ثم إبادته النهائية". لقد ناقش النشطاء من مختلف دول أوروبا وأماكن أخرى أهداف بعيدة المدة، ومواضيع انطباق جريمة "الأبارتهايد" على إسرائيل كما نص عليه القانون الدولي، وبلورة استراتيجيات لتنظيم حملات ضد منظمات يهودية خالصة (مثل الصندوق الوطني اليهودي– كيرن كاييمت)، في دولهم الوطنية، وأيضا مناقشة الاستراتيجيات القانونية المحتملة لإحضار إسرائيل للمحاسبة أمام المحاكم الدولية.

لقد أشار سيموس مايلن من جريدة "الغارديان"، أحد المعلقين القلائل الذين يكتبون عن شعورهم الشخصي في الصحافة الرائجة في بريطانيا، إلى الحقيقة المقلقة التي تفيد بأن جميع المقاطعين كانوا "دول أوروبا، أو مستوطنين من أصول أوروبية. إن مثل هذا الانقسام العرقي التام بين البيض مقابل البقية في المنتديات العالمية لهو أمر غير مسبوق. كيف أصبح الأمر بغاية السخرية، بأن يحدث ذلك في مؤتمر مفترض أن يواجه العنصرية العالمية، "المقاطعون" في جنيف، المفعمون من الوقوف وراء مجزرة إسرائيل في غزة ينكرون عنصريتهم الذاتية ودورهم المستمر في معاناة الشرق الأوسط" (٢٣ نيسان ٢٠٠٩). إن النفاق الذي يخبرنا به الساسة والإعلاميون الأوروبيون بأن مقاطعة إسرائيل ما هي إلا معاداة للسامية أو ذات نتائج عكسية، قد انكشف أخيرا بمقاطعتهم لخطاب أحمدي نجاد، أو حتى في جميع التطورات في مؤتمر الأمم المتحدة حول العنصرية. هذا ما أحس به، أنا أستطيع أن أتصور فقط كيف يشعر الفلسطينيون تجاه المجتمع الدولي الذي يخذلهم، مرة أخرى".

---

* ايزابيل همفريز، عضو في شبكة الاسناد القانوني لمركز بديل. شاركت في مؤتمر مراجعة نظام إسرائيل العنصري. نشرت نسخة أولى من هذا المقال في "الإنتفاضة الألكترونية" في ٢٨ نيسان ٢٠٠٩.

زيكو تاميلا: الصهيونية تمثل جريمة ضد الإنسانية

استضاف مركز "بديل" لحقوق المواطنة واللاجئين بتاريخ ٢١/٤/٢٠٠٩ مسؤول العلاقات الخارجية لاتحاد عمال المواصلات والنقل في جنوب افريقيا "زيكو تاميلا"، الذي زار الأراضي الفلسطينية للمشاركة في مؤتمر دولي تنظمه اللجنة الشعبية لمواجهة الجدار في قرية بلعين بدعوى من الحملة الفلسطينية للمقاطعة الاكاديمية والثقافية لإسرائيل.

وقد تجول تاميلا في عدد من المواقع وعلى رأسها كنيسة المهد ومخيم الدهيشة للاجئين حيث التقى بالمسؤولين في اللجنة الشعبية للخدمات في المخيم، اذ استمع الى شرح مفصل حول ظروف اللاجئين في المخيمات التي اقيمت اثر النكبة الفلسطينية، واستمع الى شرح مسهب عن جريمة الفصل العنصري التي ترتكبها حكومة اسرائيل بحق محافظة بيت لحم من خلال المستوطنات التي تبنيها بشكل غير شرعي ومصادرة مساحات واسعة من الاراضي واقامة الحواجز العسكرية وبناء جدار الفصل العنصري. كما تجول والوفد المرافق له حول جدار الفصل التي تقيمه اسرائيل حول بيت لحم، وشاهد عن كثب كيف عزل الجدار المواطنين عن اراضيهم والطلبة عن مدارسهم والمواطنين عن منازلهم وعن بعضهم البعض.

وعقد اجتماع ضم تاميلا وعدد من المسؤولين السياسيين والنقابيين وممثلين عن قوى وفاعليات مختلفة وذلك في مقر مركز "بديل" عصر يوم الثلاثاء الموافق ٢١/٤/٢٠٠٩ ، استهل بقيام محمد جرادات المسؤول في مركز بديل بالترحيب بالضيف وبالحضور مشيرا الى المكانة التي يحتلها اتحاد عمال المواصلات والنقل في جنوب افريقيا، اذ يضم في صفوفه نحو ١٠٠ الف عامل وموظف في كافة قطاعات النقل البري والبحري والجوي، وكذلك قطاع القطارات السريعة والمتوسطة، واشار جرادات ان الاتحاد يقف الى جانب الشعب الفلسطيني ومع حقوقه، مثمنا رفض الاتحاد تفريغ حمولة سفن اسرائيلية في ميناء ديربن في جنوب افريقيا في شباط (فبراير) الماضي، بناء على موقف الاتحاد بمقاطعة اسرائيل وفرض العقوبات عليها نتيجة للجرائم التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني.

والقى تاميلا محاضرة استهلها بحديثه على عمق العلاقة التي تربط الشعبين في فلسطين وجنوب افريقيا، وكذلك الحركتين التحرريتين في البلدين، مشيرا الى انه وفي ذورة النضال في بداية عقد الثمانينات اطلق الكثير من ابناء جنوب افريقيا على ابنائهم الجدد اسماء قياديين ومناضلين فلسطينيين، فانتشر اسم "الرفيق عرفات" نسبة الى الرئيس الشهيد ياسر عرفات كثيرا في جنوب افريقيا، ولدى اندلاع الانتفاضة الاولى تعمقت العلاقة واصبحت متينة للغاية وفيها الكثير من اوجه التعاون، وعزا ذلك لاسباب كثيرة وعلى رأسها الاضطهاد والظلم والاستبداد الذي عاشه الشعبين ما قربهما من بعضهما البعض، معتبرا وجود خلط في المفاهيم بعد قيام السلطة الفلسطينية وتغيير الشعارات من دولة ديمقراطية واحدة الى دولتين، ومن ثم حكم ذاتي جعل العديد من المواطنين في جنوب افريقيا يعتقدون ان الفلسطينيين قد استقلوا، مؤكدا ان دورهم كنقابيين ومثقفين لم يتوقف عند هذا الحد وخاصة بعدما شاهد على ارض الواقع الكثير من الممارسات الخطيرة، فالاحتلال موجود والتمييز في اوجه والظلم مستمر بكل ما تحمل الكلمة من معنى، مؤكدا ان الاتحاد لا يقاطع اسرائيل فحسب بل يسعى الى توسيع المقاطعة والتأثير على الكثير من الجهات حتى تقوم اسرائيل بضرورة الاستجابة لمطالب الفلسطينيين وحقوقهم.

وقال "انه عندما شاهد ما يحدث على ارض الواقع ضد الفلسطينيين فانه وبالفعل فاق كل التوقات والتصورات وكل المعلومات، وهي بخلاف ما تنقله وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية"، مطالباً الفلسطينيين بعدم التراجع عن شعاراتهم وعن مصطلحاتهم لادانة اسرائيل، مشيراً الى ما حصل في مؤتمر ديربان الثاني في جنيف حينما قرر الرئيس الايراني عدم ذكر اسرائيل بانها تمارس العنصرية واكتفى بالاشارة اليها فقط ومع ذلك خرج الأوروبيين من القاعة وان لم يكن ليتطرق على الإطلاق فكان الخروج سيحصل على اعتبار ان الحكومات الاوروبية تدعم اسرائيل وتصرفاتها وهذا ما يجب ان نواجهه من خلال التأثير على الشعوب التي تنتقد اسرائيل وتصرفاتها، كما دعا الفلسطينيين الى وضوح سياسي اكثر وعدم الاكتفاء بما سماه بمواقف الغموض التي تؤثر عليهم عالمياً. وقال تاميلا معلقاً ما شاهده على ارض الواقع من جرائم فصل وعنصري واضطهاد للشعب الفلسطيني "انه وبسبب الكفاح الذي خضناه ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا، اقرت الامم المتحدة ان الفصل العنصري جريمة ضد الانسانية، لذلك يجب على الفلسطينيين القيام بنفس الخطوات التي خضناها، وان يصروا في رسائلهم للعالم والمجتمع الدولي ان الصهيونية تمثل جريمة ضد الانسانية ايضاً".

وسرد تاميلا الكثير من الشرح حول تجربة جنوب افريقيا وقال ان العالم كله كان يريد من الحركة التحررية الجنوب افريقية ان تتراجع عن مواقفها، وعلى الاقل عن مصطلحاتها اي التخفيف من حدة الوصف ضد النظام العنصري الأبيض، وقد كنا نرفض ذلك على اعتبار ان التراجع قليلاً يجر الى تراجعات في العمق والجوهر، وهذا ما كان مرفوضاً جملة وتفصيلاً. وقد كنا قد أعلنا النضال على اربع جبهات هي جبهة الشعب، وجبهة العمل السري، وجبهة العمل مع القوى الديمقراطية الاخرى التي لم تكن تؤمن بالكفاح المسلح، فأقمنا علاقات معها لمواجهة النظام العنصري جماهيرياً، مشيراً الى انه وحينما بدأت المفاوضات مع النظام الأبيض رفضنا وقف الكفاح المسلح كما رفضنا كشف الاوضاع التنظيمية السرية، وهذا استمر حتى لدى المراحل النهائية من المفاوضات حيث بقيت الحركة التحررية عند موقفها رغم كل الضغوط الدولية وحتى الضغوط العنيفة التي كانت اجهزة امن النظام الابيض تستخدمها وتمثلت بمهاجمة الجماهير وارتكاب المجازر بحقها وذلك في محاولة لزعزعة الثقة بالحركة التحررية التي كانت ترد بعمليات هجومية ضد جيش النظام الابيض الذي كان يستخدم التصعيد العسكري كلما تقدمت المفاوضات واقتربت من انجاز معاهدة سلام، ولذلك كنا ندرك مدى الخطأ في ان نترك المفاوضات وحدها، اذ كان لا بد ان نعزز العلاقة مع الجمهور والتمسك بالكفاح والعمل السري.

واختتم تاميلا حديثه بالقول ان على الفلسطينيين ان لا ييأسوا وان يتواصلوا مع اصدقائهم وحلفائهم في العالم وعليهم ارسال العديد من الرسائل ذات المضامين المختلفة التي توضح الموقف الحقيقي من الاحتلال ونظامه ضد الفلسطينيين تاريخاً وارضاً وشعباً.

وخلال اللقاء تحدث النائب الفتحاوي عيسى قراقع والذي تطرق الى جملة من الممارسات الاسرائيلية والتي جميعها تثبت على العنصرية والتمييز وعلى رأسها الاستيطان والجدار والشوارع الاتفافية التي تمنع اسرائيل الفلسطينيين من استخدامها وقد خصصت فقط للمستوطنين ومركبات الجيش الاسرائيلي، كما وصلت هذه السياسة الى النظام القضائي الاسرائيلي ووضرب مثلاً على ذلك قيام مستوطن من مستوطنة بيتار عليت بقتل الطفل الفلسطيني حلمي شوشه من حوسان بدم بارد وبشكل متعمد وقد حكم عليه بالسجن الفعلي لمدة ٦ اشهر وهناك العديد من الامثلة المشابهة فقتل الفلسطينيين مباح وفي احسن الاحوال احكام وهمية وخفيفة، وقال ان هذا النوع من الاحتلال يحتاج الى مواصلة النضال والكفاح ولكن في الوقت نفسه يحتاج الى مساندة دولية واسعة النطاق مع شعبنا الفلسطيني.

وتحدث خلال اللقاء رئيس اتحاد النقابات العمالية في محافظة بيت لحم محمود ابو عودة ورئيس نقابة السائقين العموميين في المحافظة احمد جابر، حيث وضعا المسؤول النقابي الجنوب افريقي في صورة اوضاع العمال الفلسطينيين بشكل شكل عام والسائقين العموميين الفلسطينيين واوضاعهم الصعبة من جراء استمرار الاحتلال الاسرائيلي. وقد تطرق النقابيين الى الظروف الصعبة التي يواجهها السائقين والعمال على الحواجز الاسرائيلية، والتمييز الذي يتعرض له العمال الفلسطينيين من قبل اصحاب العمل الإسرائيليين.

وبعد اللقاء، تجول الضيف الزائر في مخيم عايدة للاجئين في بيت لحم واضطلع على الظروف الصعبة التي يعانيها سكان المخيم نتيجة اقامة جدار الفصل العنصري بمحاذاة المخيم، كما وقام الزعيم النقابي بزيارة لمركز لاجئ في المخيم واستمع من طلاب برنامج تنمية وتدريب الناشئة في المركز عن البرنامج والفائدة التي اكتسبوها من خلال المواد التي تقدم لهم والتي تركز على قضية التهجير والتدمير الممنهج لقراهم الأصلية من قبل اسرائيل، وحقوقهم كلاجئين وكيفية الحفاظ عليها.

حكاية السميرية *

بقلم: رنين جريس**

تقع قرية السميرية – التي كان يسميها الصليبيون سوميليريا – على بعد ٦ كيلومترات شمالي مدينة عكا في سهل تحيط به أشجار الزيتون والتين. كانت القرية مرتبطة بعكا وبرأس الناقورة ومن ثم ببيروت من خلال الطريق العام الساحلي. عمل معظم سكان القرية بالزراعة، بينما اشتغل بعضهم في مقالع الحجارة التابعة للقرية وقد قدّر عدد سكانها عام ١٩٤٨ حوالي ٨٨٠ شخصاً.

من مخزون ذكرياته حدثني خضر هاشم محمد اليوسف (١٩٤٠) وهو من سكان قرية المكر حالياً: أنا خلقت بالسميرية، متذكر بيتنا، كان كبير وفيه أربع جسورة حديد من الشمال والقبل ومن الشرق والغرب كان في جسر حديد اللي ماسك الأربع جسورة، وكان عنا سدّة جوا البيت للبقر لأنه كنا نخاف انه يسرقوه.

حمار "شافي تسيون"

"كانوا حوالينا مستوطنات يهود"، يضيف خضر اليوسف، "وكان يجي على بلدنا واحد يهودي اسمه شلومو وكان يعرف عربي منيح، كنا نسميه المخضّر، هذا حارس يهودي اللي كان يحرس أراضي اليهود، وكان عنده أصحاب من السميرية. كانت العلاقات مع اليهود منيحه، وكانوا يجيوا على الحسبة حتى يشتروا خضروات وفواكه".

ويضيف أبو جميل (١٩٥٣) ضاحكاً وهو من سكان قرية المزرعة حالياً:

لما كنت ولد صغير، بذكر انه كان عند احد سكان مستوطنة "شافي تسيون" حمار، وكان هذا الحمار يهرب منه دائماً وكان والدي يطلب مني أرجعه لصاحبه، وكل مرة كان صاحب الحمار، وهو من أصل ألماني يقول لي "دانكيشه"، يعني شكراً بالألمانية ويعطيني خمس قروش فلسطينية، فكنت أتمنى دايماً أنه الحمار يهرب كل يوم".

عاش أهل البلد حياة شبه بدائية، بيتنا كان يقع في مركز البلد، كانت أغلب البيوت بدائية. ومبنية من قناطر وبين قنطرة كانوا يحطوا اخشب غير متناسق، يجيبوه من الجبال، كانوا يحطوا على الخشب "البلاّن"، يعني أغصان شجر، وفوقها يحطوا التراب بسمك ٥٠ سم مع طبقة مجبولة مع التبن. البلد كان فيها كتير مواشي، وكنا نسمي قطيع المواشي "العجّال". صعب انه أنسى منظر النساء في البلد لما كانت تقوم بجمع روث الحيوانات من الساحة بعد خروج القطيع وكانوا يعملوا من الروث أقراص صغيرة، ينشروها في الشمس حتى تنشف وبعدين يستعملوها كوقود للطبخ أو الخبز أو تسخين الماء، كانوا يسموها أقراص "جلّة".

عائلات

عن عائلات القرية حدثني خضر اليوسف:

السميرية كانت كبيرة، سكن فيها عائلة اليوسف، بشير، الصياح، أبو الخير، عبد الغني، سرّية، حمودي، الغريب، عبد الرحيم الشيخ احمد، دار شناعة، رشيد، باب الله، دعبس، حليحل، منصور وحجير. المختار الأول كان من عائلة حمادة عبد الغني ولما كبر، عينوا مكانه محمود الأمين، عائلتنا رفضت لأنه إحنا من العائلات الكبيرة وبدنا مختار منا، وتم تعيين حسين اليوسف، خال زوجتي كمختار ثاني للبلد.

تاريخ وجغرافية

امتدت أراضي القرية من وادي الجزمة في الجنوب حتى مستوطنة "شافي تسيون" ومستوطنة "رجبه" في الشمال، ومن البحر غرباً حتى حدود أبو سنان شرقاً. تفصل بين أراضي البلدين طريق المعترضة وهو طريق ترابي يصل الكابري وباقي القرى مع عكا ويمر جنب "نس عميم" اليوم.

بعد سنة ١٩٠٠ وحتى ١٩٤٨ زاد سكان البلد من زراعة البيارات والبساتين وحفروا الآبار حتى بلغ مجموع الآبار التي حفرها أهل السميرية قرابة ٣٥ بئراً، وكان عمق البئر من ٨ إلى ١٣ متراً. كل بئر مع محرك "موتور" لسحب الماء.

وعن هذا حدثني خضر اليوسف:

كل أهل البلد كانوا ملاكين، اقل واحد كان عنده خمسين دونم. أبوي كان مزارع وكان عنده حوالي ١٥٠ دونم. بيارتنا كان فيها كل شي، تفاح برتقال، تين، خوخ مشمش، ذرة وقمح. حوالي البلد كانت البساتين والبيارات.

المراح

حول برامج القرية الترفيهية، حدثني خضر اليوسف ضاحكاً:

وين شفي تسون لجهة القبل، كان هناك المراح، كانت المنطقة كلها تراب، الشباب تروح تتسابق بالخيل، كان يجي على المراح الغجر وكانوا يعملوا عروض ومهرجانات، أهل البلد تتجمع بالساحة ويمدوا الحبال ويطلعوا ويجيبوا اسعدان ويعملوا عرض، وبيوتنا تكون فاضي ساعتها. وخلال هذا الوقت يدوروا الغجر بين البيوت ويسرقوا سكر وعدس واكل ويهربوا، ولما الناس ترجع على البيت تشوف السكر ناقص والخبز ناقص.

الاحتلال

احتلت القرية صباح ١٤ أيار ١٩٤٨، حسب الخطة "د"، ضمن حملة لواء كرميلي للسيطرة ولاحتلال القرى العربية في الجليل الغربي حتى حدود لبنان.

عن احتلال القرية وتهجير أهلها حدثني أبو جميل:

احتلال الجليل بدأ من السميرية على أساس انه اليهود بدهن يفتحوا الطريق للشمال على المستعمرات اليهودية والسميرية كانت موجودة بموقع اللي بعرقل التحرك اليهودي. الناس سمعت قصف، خافت وطلعت، في كم شخص من أهل البلد قاوموا. اليهود هجموا قبل طلوع الشمس، بالأول هجموا من جهة «ميجا»، وين قناطر الباشا، وكان الهدف انهم يلهوا العشرين مسلح اللي كانوا بالبلد، ويفاجئوهم من القبل (الجنوب) من جهة عكا. في واحد صادفوه بنص البلد وقتلوه، وفي واحد كان رايح يجيب نجدة على البسكليت، لاقوه بالطريق وقتلوه، هذا بكون أبوه لجوز أختي. قافلة اليهود كانت تمشي وتطخ شمال ويمين، لما مّرت القافلة كنت أنا ومحمود أبو شنب قراب من بعض، هو نزل من المنشية وأنا من السميرية، كانت المسافة بيننا حوالي ٢٠٠ متر، لما شفنا وسمعنا القصف، أبو شنب راح تخبَّى بالعبّارة وأنا قفزت وتخبّيت بمحطة البنزين من الغرب. مشمشية وبترجعوا...

عن رحيل عائلتها حدثتني انتصار إبراهيم محمد اليوسف بشير زوجة خضر اليوسف (١٩٤٨):

لما صارت الحرب، قالوا للناس جمعة مشمشية وبترجعوا على بلادكو، إحنا طلعنا سوا مع دار عمي على عكا، زوجي هو ابن عمي، بس اخوي وزوجته وأولاده طلعوا على لبنان، أنا كانت أمي حبلى فيي. بسنه الخمسين اجا اخوي تهريب لحتى يزورنا ويوخد مصاري من أبوي وعمي، انا كنت صغيرة وصرت ازحف على الأرض ووصلت عنده وقعدت بحضنه، واللا هو بسال لمين هاي البنت؟، قالوله هاي أختك... (باكية) ما التقنا بعد هيك، راح على لبنان وما رجع.

وتضيف انتصار:

إحنا قررنا نروح على عكا لأنه خالي المختار قال لامي انت مرا حبلى وما في حاجه تطلعي على عمان وكلها جمعة زمان وراح نرجع على البلد، وأهل جوزي كمان راحوا على عكا لأنه أبوه كان مريض، احنا طلعنا على عكا، وباقي عائلتنا طلعوا على لبنان.

عن رحيله حدثني ابو جميل:

أنا وعائلتي رحنا على عكا يوم وبعدها رحنا على عمقا يوم ومن بعدها على يركا، بس اختي طلعت مع جوزها وأولادها وأهل زوجها على لبنان. ما بعرف ليش رحنا على عكا، العالم كانت تتصرف بطريقة عفوية، ما كانت تفكر، الناس صارت تدوّر وين في أمان أكثر.

تجمعوا اللاجئين بيركا، كان عددهم حوالي ٢٥٠٠ نسمة، وأهل البلد ألف نسمة، فصاروا ٣ آلاف و ٥٠٠ نسمة، غير المواشي والبقر والحمير. يركا كانت تعيش على بيارة مي، والمي محدودة، أجوا عليها كتير لاجئين من البصة والكابري والسميرية، من الزيب وعكا وغيرها. ولو هاي اللاجئين وجموعهم بقيوا بيركا أسبوع واحد لكانت نشفت المي ولكانت الناس قتلت بعض.

بعد ثلاث أو أربع أيام من وجود اللاجئين بيركا، خافوا من عدد اللاجئين الكبير واخترعوا معركة وهمية وخيالية واقنعوا الناس انه اليهود بدها تهجم، الناس خافت وهربوا حوالي ١٥٠٠ شخص من يركا باتجاه الشرق بين الجبال. الإشاعات كانت السبب الرئيسي في المصيبة الكبيرة اللي أصابتنا. إحنا بقينا لأنه كان ساكن جنب المعصرة اللي سكنّا فيها بيركا امراة درزية اسمها وضفة العلي، قالت لإمي خليكِ هون جنبي، واللي بصير عليّ وعلى بناتي بصير عليكِ وعلى أولادك. أمي اطمأنت لهاي المرأة وظلت بيركا، ولو ما كانت هاي المرأة كنا إحنا طلعنا على لبنان.

اختي مريم من بعد ما طلعت مع زوجها وأولادها الاثنين سمير وسميرة، كانت حبلى، كانت توقف كل يوم على الطريق وتسأل الناس عن أهلها، الناس ما قدرت تساعدها، وفكرت إنه اليهود قتلوا أهلها مثل ما عملوا بدير ياسين، وصابها صراع وجنون، ونفسيتها انهارت، ولما راحت تخلّف بعد ما صارت بالشهر الثامن ماتت بالمستشفى مع الجنين. أنا تأثرت كتير لما ماتت لأنه عشت أنا وإياها وكانت علاقتنا قوية. أمي تأثرت من موت اختي وفاتت بضغط نفسي رهيب، وحسّت بالذنب، ودايما كانت تقول لو انها طلعت على لبنان ما كانت فقدت بنتها.

ذهبات الجدّة

حول عودة جدتها إلى القرية، حدثتني انتصار اليوسف:

قناطر الكابري بجانب قرية السميرية، ٢٠٠٨ (تصوير: مقبولة نصار)

ستي أم أمي خبت ذهباتها بقلب البيت، بالعقوده وطيّنت عليهم، لما هجينا ورحنا على عكا، قررت ستي انه بدها ترجع تجيب الذهبات، وقررت توخد معها كامل حماده مختار المزرعة، وستي وهو كانوا كتير أصحاب لأنه ستي كانت الداية بالبلد وهي اللي جيبت مرته. لما طلعت ستي معه على البلد، لاقوا البلد مهدومه، اليهود هدموا البلد بنفس يوم احتلالها. صارت ستي تخبط بالحيطان المهدومه وتدوّر على ذهباتها، بس ما لاقت اشي، وبعد شي ساعة رجعت لكامل وقالته انه ما لاقت الذهبات، وقرروا يرجعوا، وهم راجعين لاقت سكة حراث، اخدتها ورجعت على بيتها المهدوم وصارت تضرب بالحيط، ما ضربت أول ضربة واللي السكه غزت بالكيلة اللي حاطه فيها الذهبات.

لجوء

الناس طلعت على لبنان، عن طريق الجبال، حدثني أبو جميل، قسم من الأغنياء رحل قبل الهجوم على البلد، رحلوا عن طريق شارع بيروت بالسيارات حتى يقضوا شهر زمان في بيروت ويرجعوا. بيتنا كان على الشارع وأنا شفت كل واحد طلع من الشارع. من بداية ال ٤٧ بدأت العائلات اللي وضعها منيح تطلع من السميرية. اكثر اشي بوجعني انه أولادي وأحفادي بوجهوا أصابع الاتهام النا احنا جيل النكبة، وبقولوا إننا السبب في ضياع فلسطين وبوصفونا بالجبناء وبحمّلونا سبب معاناة الشعب الفلسطيني على مدى ٦٠ سنه. بس أنا بقول انه الأسباب اللي أدّت إلى نكبتنا بدأت قبل النكبة بعشرات السنين ومش بعام النكبة نفسه، احنا انهزمنا قبل هيك اجتماعياً وسياسياً وحضارياً ودينياً، وهذا اللي أدى إلى مصيبتنا.

وتضيف انتصار اليوسف حول لجوء عائلتها الى عكا:

أهل عكا هجّوا ودورهم كانت مفتوحة، وكل واحد دخل عليها اخذ دار فاضي. أمي فاتت على بيت حسني خليفة رئيس بلدية عكا، قعدت فيه واجوا اسكنوا معها كتير عائلات من السميرة، بس بعدين طلعوا ويقيت أمي وأولادها. هذا هو البيت اللي أنا خلقت وكبرت فيه لحد ما تزوجت.

ويضيف زوجها خضر اليوسف:

بالبداية احنا سكنا مع دار عمي (اهل زوجتي) بس بعدين أمي صارت تدوّر على بيت نسكن فيه. امي صار عندها خوف من صوت القصف والرصاص، ودوّرت على بيت بيت عقوده عشان اذا صار أي هجوم تقدر تتخبى بالعقوده. البيت كانت قديم وحالته سيئة. هذا البيت بعد هيك صار للعميدار وصرنا ندفع أجاره للدولة. بعكا انا اشتغلت من جيل ١٠ سنين، كنت أبيع كعك ومناقيش، تركت المدرسة طبعا، ومع الوقت صرت اشتغل بالدهان، وبصيد السمك.

زينب باب الله

هاي زينب كانت ختيارة وقررت تبقى، جوزها وأولادها طلعوا على عكا، وهي بقيت بالبيارة، بقولوا انه كانت أصحاب مع اليهود وعشان هيك خلوها. كل الناس كانت تزورها، هي كانت كريمة كتير. قسم من أولادها بلبنان وقسم بعكا. زينب توفت بسنوات الثمانين وبيتها اللي بالبيارة بعد موجود لليوم. زوجها لما مات دفناه بقلب البيارة ولليوم القبر موجود.

أملاك الغائبين

عن نضاله في المحاكم الإسرائيلية حدثني خضر اليوسف:

بأواخر سنوات السبعين قدمنا دعوى للمحكمة الإسرائيلية عشان نسترجع أراضينا ونرجع للبلد، وحتى نقولهم انه احنا مش غائبين عن أرضنا. بال ١٩٩٧ اعترفت المحكمة انه النا أراضي اللي بالسميرة بس قالولنا، إما بتبادلوا بعدد دونمات قليل، وإما بتبيعونا الأراضي وبتمضوا انه انتم بعتونا الأراضي بسنوات الثلاثين، يعني حتى يثبتوا انه هم ما اخذوا الأراضي منا بالقوة وإنما احنا بعناهم إياها. طبعا انا رفضت ولليوم بعدنا بمحاكم.

---

* شكر خاص لمحمد الصياح ابن قرية السميرية (يسكن اليوم في عكا) على مساعدتي في لقاء المهجرين وتوثيق ذاكرتهم

** رنين جريس، باحثة فلسطينية، ومركزة مشروع التاريخ الشفوي في جمعية ذاكرات، حيفا.

لن ننسى...

الخلصة، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة، هجرت في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٨.

كرنب، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة، هجرت في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الزويرا، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة، هجرت في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٨.

كانون الاول ١٩٤٨

ابو ستة/غوالي/الترابين، قضاء بئر السبع، ١٣٣٥ نسمة، هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو الحسين/غوالي/الترابين/قضاء بئر السبع، ١٧٠٥ نسمة، هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو شالهوب/غوالي/الترابين، قضاء بئر السبع، ٥٢١ نسمة، هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو ختلة/غوالي/ الترابين، قضاء بئر السبع، ٣٩٩ نسمة، هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو بركة/غوالي/الترابين، قضاء بئر السبع، ٢٠٣ نسمة، هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو عمرة/غوالي/الترابين، قضاء بئر السبع، ٨٦٦ نسمة، هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

الزراي/غوالي/الترابين، قشاء بئر السبع، ٤٧٩٣ نسمة، هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

العمور/غوالي/الترابين، قضاء بئر السبع، ٧٤٥ نسمة، هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

وحيدات/الترابين/الترابين، قضاء بئر السبع، ٩٥٢ نسمة، هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو معيلق/حسنات/الترابين، قضاء بئر السبع، ٩٩١ نسمة، هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو مدين/حناجرة، قضاء بئر السبع، ٢٫٨٨٧ نسمة، هجرت في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨.

الظواهرة/حناجرة، قضاء بئر السبع، ٩٣٨ نسمة، هجرت في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨.

السميري/حناجرة، قضاء بئر السبع، ١٥٢٨ نسمة، هجرت في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨.

النصيرات/حناجرة، قضاء بئر السبع، ٢٢٤٦ نسمة، هجرت في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨.

عرب عسلوج، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة، هجرت في ٢٦ كانون الاول ١٩٤٨.

عرب عوجة الحفير، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة، هجرت في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٨.

شباط ١٩٤٩

كفر عنان، قضاء عكا، ٤١٨ نسمة، هجرت في ١ شباط ١٩٤٩.

الفرادية، قضاء صفد، ٧٧٧ نسمة، هجرت في ١ شباط ١٩٤٩.

آذار ١٩٤٩

عراق المنشية، قضاء غزة، ٢٣٣٢ نسمة، هجرت في ١ آذار ١٩٤٩.

الفالوجة، قضاء غزة، ٤١٧٫٥ نسمة، هجرت في ١ آذار ١٩٤٩.

عرب غمر، قضاء السبع، ٤٦ نسمة، هجرت في ٥ آذار ١٩٤٩.

أم الرشراش، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة، هجرت في ١٠ آذار ١٩٤٩.

المصدر: سلمان ابو سته، سجل النكبة ١٩٤٨، سجل القرى والمدن التى احتلت وطرد اهلها أثناء الغزو الصهيوني عام ١٩٤٨ في الذكرى الخمسين للنكبة. لندن: مركز العودة الفلسطيني، ١٩٩٨

أسرلة القدس

د.جاد إسحق* وأحمد الأطرش**
معهد الأبحاث التطبيقية-القدس (أريج)

توطئة

منذ إحتلالها في منتصف عام ١٩٦٧ والقدس أسوةً بغيرها من المدن والقرى الفلسطينية ترزح تحت نير الإحتلال الإسرائيلي، الذي عمد على فرض سياسات تخطيطية تهدف إلى تغيير جغرافيا الأرض والسكان الأصليين. إن القدس هي عاصمة وقلب الدولة الفلسطينية التي تمثل علامة بارزة في التاريخ الإنساني الحديث، كقضية شعب شرد من دياره، وقضية مدينة يقوم الإحتلال بتحريف تاريخها وإعادة صياغة معالمها التي تخدم أغراضه الراميه إلى الإستئثار بها وإحلال واقع إستيطاني فيها يقوض سعيها للتحرر.

هذا وتقع محافظة القدس التي تمثل البعد والعمق الإستراتيجي لبيت المقدس، حسب التعريف الفلسطيني في الجزء الأوسط من الضفة الغربية، وتبلغ مساحتها ٣٥٣ كم^2 ويبلغ عدد سكانها الفلسطينيين حوالي ٤٠٧،٤٥٩ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦) واليهود 278،988 (الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي،٢٠٠٧). علماً بأن هذا الحيز الجغرافي يحدد منطقة البحث لهذه المقالة.

الحدود الإدارية للقدس في التاريخ الحديث

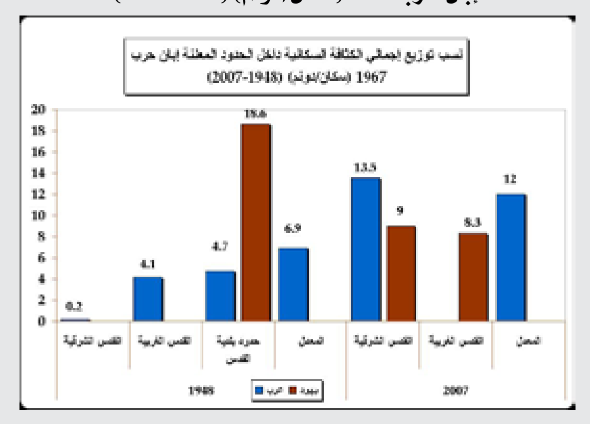
كانت القدس في أوائل القرن التاسع عشر مدينة صغيرة تمتزج فيها الطوائف الدينية المختلفة من مسلمين ومسيحين ويهود. وقد وصفها أحد المستشرقين بأنها تتميز عن سائر المدن في الدولة العثمانية بالنظافة وصلابة البناء (منصوص في إسحق ٢٠٠٤ عن روبنسن ١٨٦٨). أما خلال فترة الإنتداب البريطاني وبعد عام من صدور وعد بلفور (١٩١٧) تم إصدار أول مخطط هيكلي للقدس الذي قسم المدينة إلى أربع مناطق: البلدة القديمة ومحيط البلدة القديمة وإعتبرت منطقة محظورة البناء ومنطقة القدس الشرقية التي إحتوت معظم التجمعات الفلسطينية وصنفت كمنطقة محددة البناء في حين صنفت القدس الغربية التي إحتوت على احياء يهودية كمنطقة تطوير وإنماء (سمير، ١٩٨١). وفي عام ١٩٤٧ قامت سلطات الإنتداب البريطاني بإعادة رسم حدود بلدية القدس لتضم أكبر عدد من المستوطنات اليهودية في القدس الغربية، مثل: مستوطنتي بيت هكيريم ورامات راحيل اللتين تبعدان أكثر من ٤ كيلومترات عن البلدة القديمة فيما تركت منطقتي سلوان والطور الواقعتان في منطقة القدس الشرقية والمتاخمتان لأسوار المدينة خارج حدود البلدية، وذلك بقصد إحداث إضطراب في جيوديموغرافيا المدينة لصالح اليهود، مما أدى إلى ظهور ذلك الشكل الغريب لحدود البلدية بالذراع الممتدة غرباً (خريطة ١).

نتيجة لإرهاصات حرب ١٩٤٨، قسمت المدينة عن طريق تفعيل أحكام وضعية إلى شطرين: حيث بقي الشطر الشرقي تحت الإدارة الأردنية (١٩٤٨-١٩٦٧) وإنعزل الشطر الغربي عن عمقه التاريخي ليقع تحت سيطرة الإحتلال الإسرائيلي (١٩٤٨- حتى الآن) وتم تفريغ السكان الفلسطينيين منه. هذا ويذكر أنه في عام ١٩٤٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٨١ والذي دعى إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين: واحدة يهودية وأخرى للعرب، على أن يتم تدويل مدينة القدس ومحيطها لتصبح ذات «كيان مستقل» تحت إشراف الأمم المتحدة. هذا وبعد حرب عام ١٩٤٨، استطاعت إسرائيل إحتلال ٧٨٪ من أراضي فلسطين التاريخية وتدمير ٤١٩ قرية فلسطينية وتهجير أهاليها الذين تجاوز عددهم ٩٠٠،٠٠٠ لاجئ فلسطيني (قاعدة بيانات أريج، ٢٠٠٩).

إن محور الصراع الحالي في القدس هو صراع ديموغرافي-جغرافي تسعى إسرائيل من خلاله إلى تفريغ المدينة من سكانها العرب الفلسطينيون وبالمقابل تعمل على زيادة التواجد اليهودي الإسرائيلي فيها. إن دراسة الواقع الديموغرافي لمدينة القدس وضواحيها يؤكد على أن التجمعات والأحياء اليهودية تمركزت داخل حدود بلدية القدس للعام ١٩٤٧ وكانت تمثل أربعة أضعاف التجمعات والأحياء العربية المنتشرة في القدس الشرقية والغربية والتي عمدت السلطات البريطانية على إبقائها خارج حدود البلدية (شكل ١). أما في حال أخذ الحدود احادية الجانب للمدينة في العام ١٩٦٧، فإنه يتبين أن التجمعات الفلسطينية ذات الكثافة العالية مثل سلوان والطور شرقي الخط الأخضر وبيت صفافا والمالحة غربي الخط الأخضر تأكد على الغلبة الديموغرافية للعرب الفلسطينيين. على أية حال، إنطلاقاً من أن مدينة القدس ترزح تحت الإحتلال، فإن التواجد اليهودي فيها كان على حساب التواجد الفلسطيني علماً أن التواجد اليهودي في القدس الشرقية قبل عام ١٩٦٧ لم يتجاوز عدة مئات (هودكينز، ١٩٩٨). وفي حين أن سلطات الإحتلال الإسرائيلي لم تعلن ضمها لأراضي الضفة الغربية إلا أنها سارعت إلى ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل وإعلان توحيد شطري القدس، حيث أنه في عام ١٩٨٠ أقر الكنيست الإسرائيلي قراراً يعلن القدس الموحدة العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل وكأكبر مدينة إسرائيلية، حيث أدى هذا الضم إلى توسيع حدود المدينة من ٦،٥ كم^2 (تضم البلدة القديمة) لتصل إلى ٧١كم^2 (خريطة ١).

إن الحدود الإدارية أحادية الجانب لمدينة القدس والمعلنة من بلدية القدس الإسرائيلية لم تقم على إعتبارات فنية تخطيطيه بل على إعتبارات سياسية إستيطانية لضمان غلبة ديموغرافية يهودية في المدينة المقدسة. حيث أن كوهين (١٩٩٣) قد عبر عن هذه الأهداف صراحة معلناً أن الهدف الرئيس من الحدود المقترحة هو الإستيلاء على أكبر نسبة من الأراضي وأقل نسبة من السكان الفلسطينين الأصليين. ولهذا فإن الحدود المقترحة الجديدة إستثنت التجمعات السكانية الفلسطينية (السكان وليس الأرض) في الشمال كقرية بيت إكسا وبير نبالا، وقامت بضم أراضي التجمعات الفلسطينية ذات الكثافة السكانية الأقل في الجنوب مثل بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور.

شكل (١): نسب توزيع إجمالي الكثافة السكانية داخل الحدود المعلنة إبان حرب ١٩٦٧ (سكان/دونم) (١٩٤٨-٢٠٠٧)



المصدر: (هودكينز، ١٩٩٨: الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧: الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي،٢٠٠٧(

في عام ١٩٩٣ أحدثت السلطات الإسرائيلية توسعاً جديداً في المدينة المقدسة حيث أصبحت مساحتها تقارب ١٣٠ كم^2. وفي عام ٢٠٠٥ اقرت لجنة تخطيط المدينة وبلدية القدس المخطط الهيكلي «القدس ٢٠٠٠-٢٠٢٠» والذي يوسع الحدود الغربية للمدينة بحوالي ٤٠٪، ووفقاً للمخطط فان اكثر من نصف الجزء الشرقي من القدس صنف على انه مناطق مبنية وصنف حوالي ٢٤،٤٪ كمناطق خضراء وساحات عامة، يمنع البناء فيها على الفلسطينيين (قاعدة بيانات أريج، ٢٠٠٩).

وبالطبع فان هذه التصنيفات لاستخدامات الأراضي تتغير وفق الحاجة الإسرائيلية، حيث عمدت السلطات الإسرائيلية إلى إعلان العديد من مناطق القدس الشرقية كمناطق طبيعية وساحات عامة بهدف مصادراتها ومن ثم تقوم بتغير تصنيف تلك الأراضي وتحويلها إلى مناطق سكنية للمستوطنين اليهود في المدينة، ولعل أوضح مثال على ذلك ما حصل في جبل أبو غنيم الذي غير الإسرائيليون تصنيفه من منطقة خضراء إلى مستوطنة هار حوما السكنية. إن هذه الممارسات الإسرائيلية ينطبق عليها نظرية عالم الإجتماع سالمون (٢٠٠٢) والمعروفة بـ «الخوف من الفضاء». حيث أن الممارسات الإسرائيلية تقوم وبشكل إستراتيجي وممنهج إلى محو الهوية الفلسطينية وليس تقسيم الأراضي الفلسطينية فقط (صورة ١).

وفي فصل جديد من فصول السياسات الاستعمارية الإسرائيلية في القدس، تم الكشف في أيلول ٢٠٠٨ عن مخطط إقليم القدس والذي يؤكد على تحقيق الحلم الصهيوني بدولة إسرائيلية يهودية وعاصمتها القدس الكبرى. هذا وينطبق وصف عالم الجغرافيا الإسرائيلي أورن يافتيخائيل لهذه الممارسات التي لا تقيم وزناً لحل الدولة أو الدولتين بل أن هذه السياسية عبارة عن "زحف فصل عنصري". و يأتي هذا المخطط بعد أكثر من خمسة عقود على أول مخطط إقليمي للقدس، والذي أعده الخبير البريطاني كندل تحت اسم RJ5، علماً بأن هذا المخطط موجود في قاعدة بيانات دائرة الجغرافيا في الجامعة العبرية منذ العام ١٩٧٧.

إن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وبعد سيطرتها على الشطر الغربي من مدينة القدس، قامت بإنتزاع ملكيات الفلسطينين فيها والمقدرة بـ ٤٠٪ من المساحة الكلية للمدينة (هالبر، ٢٠٠٠) وذلك بتطبيق قانون الغائبين للعام ١٩٥٠. ولكن المفارقة تكمن أن هذه الحكومات قامت بإرجاع ممتلكات اليهود لأصحابها في الشطر الشرقي للقدس والذي تعذر الوصول إليه في الفترة الواقعة (١٩٤٨-١٩٦٧) لوقوع هذا الجزء تحت الوصاية الأردنية. هذا وقد قامت القوات الإسرائيلية الإحتلالية بعد العام ١٩٦٧، بتفعيل أوامر الإنتداب البريطانية المتعلقة بالأراضي لتسيطر على ما نسبته ٨٥٪ من أرضي القدس الشرقية المحتلة (إسحق، ٢٠٠٧)، تاركين الفلسطينيين بدون أي حيز لازم للإستجابة لنموهم الطبيعي.

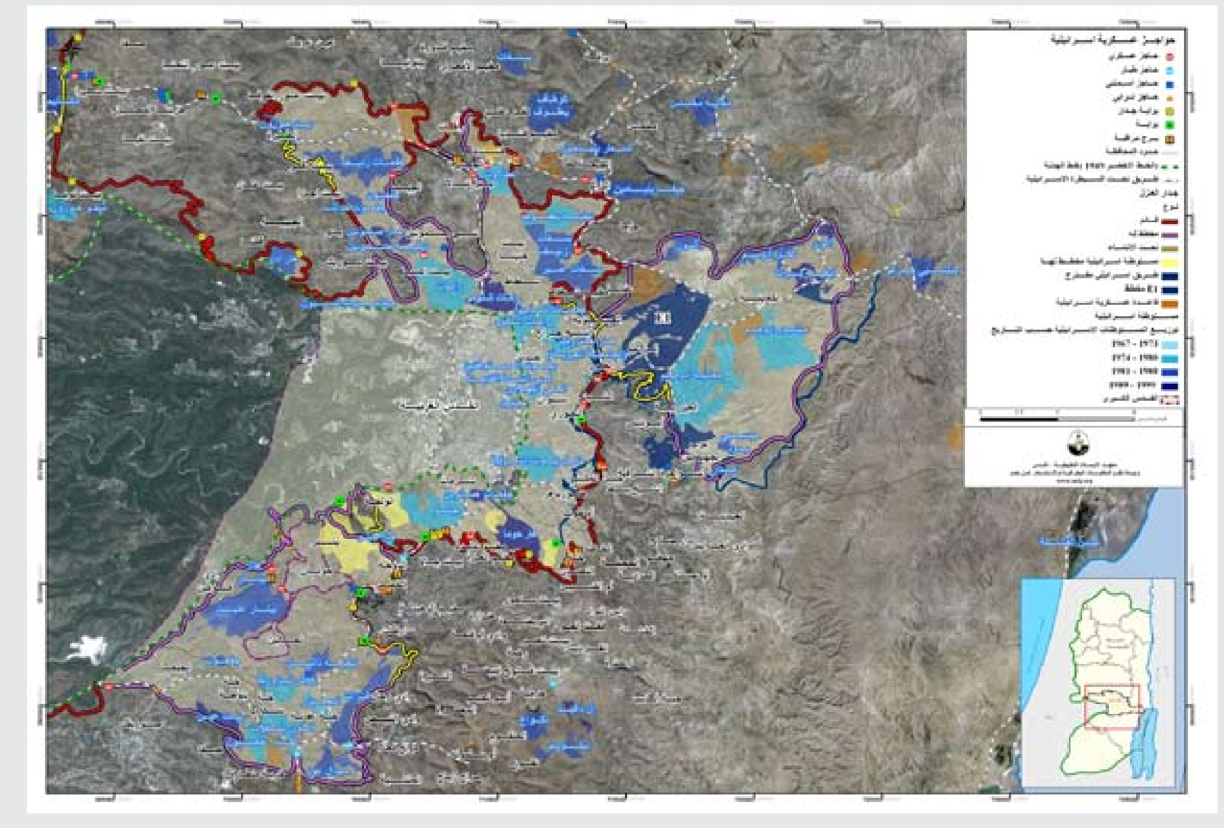
صورة (١): غابة أبو غنيم





المصدر: قاعدة بيانات أريج، ٢٠٠٩

خريطة (١): التغيرات في حدود القدس بين الاعوام ١٩٤٧ - ٢٠٠٨



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية-أريج، ٢٠٠٩

الديموغرافيا تحدد الجغرافيا: الجدار العازل

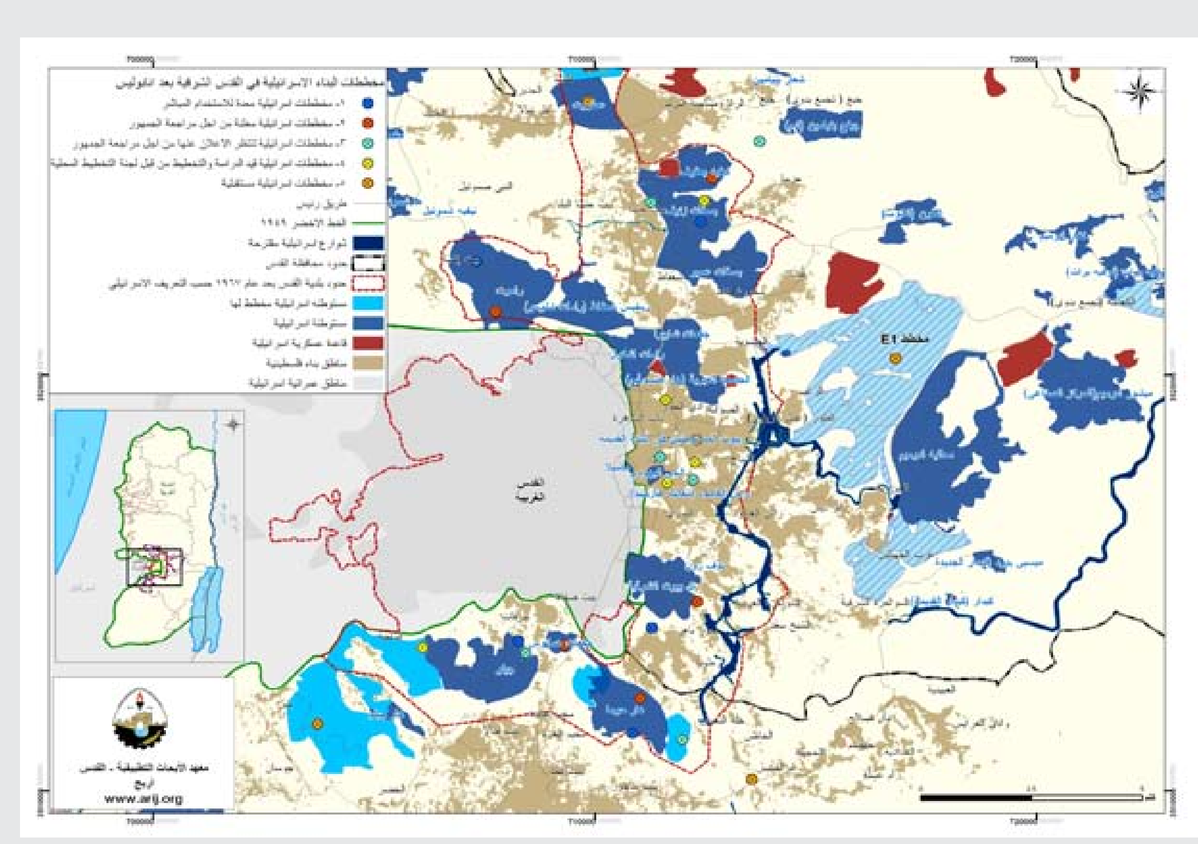
في أوائل الثمانينات من القرن الماضي تضافرت جهود الحركة الإستيطانية في توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام وفي القدس ومحيطها بشكل خاص بهدف فصل القدس عن الضفة الغربية وزيادة نسبة السكان اليهود فيها. إن التوسعات الإستيطانية في منطقة القدس جاءت ضمن خطة "القدس الكبرى" التي تعتبر من أخطر المخططات الإستيطانية، حيث أن البعض لخص الإحتلال في هذه الخطة مثل جف هالبر (٢٠٠٠) وذلك لأن المخطط يضم ما تزيد نسبته ٦٥٪ من إجمالي مستوطني الضفة الغربية (قاعدة بيانات أريج، ٢٠٠٩). وفي نفس السياق، في عام ١٩٩٥ أعلن إسحق رابين مخطط E1 كتوسعة لمستوطنة معالية أدوميم بمساحة 6،100 دونم والتي ستضم مخططات لبناء 3،500 وحدة إستيطانية جديدة بقصد وصل أكبر الكتل الإستيطانية في مدينة القدس والقضاء على حلم الفلسطينيين بتشكيل دولة متصلة جغرافياً وتملك مقومات التنمية المستدامة.

في منتصف ٢٠٠٣ بدأت قوات الإحتلال الإسرائيلي في تطبيق خطة الفصل أحادي الجانب في منطقة القدس، بهدف الإبقاء على الأحكام الوضعية التي تشكل الوضع السياسي في المدينة وتحويلها إلى عاصمة الشعب اليهودي الأبدية كما أقرها الكنيست الإسرائيلي في قراءة أولى في منتصف عام ٢٠٠٨. يؤكد مسار الجدار العازل في منطقة القدس على مضمون خطة «القدس الكبرى»، حيث أن مسار الجدار المعلن عنه يضم ثلاثة من أكبر الكتل الإستيطانية في منطقة الضفة الغربية وهي: جيفعات زئيف شمالي القدس وغوش عتصيون جنوب-غرب القدس ومعالية أدوميم والواقعة شرقي القدس (خريطة ٢).

كما هو الحال في المخططات الإسرائيلية الإستيطانية في القدس ومحيطها فإنها تسعى دوماً إلى التلاعب في المعطيات على الأرض، فهي تهدف إلى ضم أرض بلا سكان. لهذا فإنه وضمن المسار المعلن للجدار العازل في منطقة القدس سيتم إستثناء ما يقارب 112،000 فلسطيني يقطنون في الرام وحزما وعناتا ومخيم شعفاط والسواحرة الشرقية والشيخ سعد والعيزرية وأبوديس بكثافة سكانية تصل إلى 12،500 شخص/ كلم٢ (قاعدة بيانات أريج، ٢٠٠٩)، على أن يتم ضم ما يقارب 142،000 مستوطن ضمن المخططات الإستيطانية التوسعية في جفعات يائيل وعطاروت-قلنديا وشرقي وغربي أبو غنيم بالإضافة إلى مخطط E1. نتيجة لهذه الخطط فإن الميزان الديموغرافي في منطقة القدس الكبرى جراء جدار العزل سوف يجعل نسبة السكان الفلسطينيين إلى المستوطنين اليهود ٢٤:٧٦.

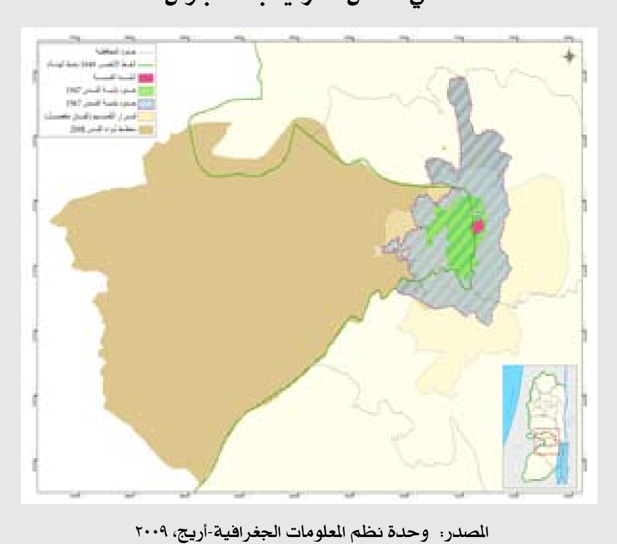
ومن الجدير ذكره أن مخططات الإستيطان في القدس الشرقية لم تتوقف بل إزدادت بعد توقيع إتفقيات السلام، فمؤخراً بعد توقيع إتفاقية أنابوليس أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن مخططات لتوسيعات إستيطانية مستقبلية تصل إلى حوالي (50،000 وحدة سكنية)، منها توسعات جاهزة للتنفيذ (4،490 وحدة سكنية) وتوسعات مودعة لمراجعة الجمهور5،884 وحدة سكنية وتوسعات تنتظر الإيداع للجمهور (4،093 وحدة سكنية)، إلى غير ذلك (قاعدة بيانات أريج، ٢٠٠٩) (خريطة ٣).

خريطة (٢): مخطط القدس الكبرى



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية-أريج، ٢٠٠٩

خريطة (٣): مخططات التوسع الإستيطاني
في القدس الشرقية بعد أنابلوس



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية-أريج، ٢٠٠٩

الخلاصة

إن الإحتلال الإسرائيلي غير الشرعي لمدينة القدس، يعد إنتهاكاً واضحاً وسافراً لكل المواثيق الدولية ومن ضمنها القانون الدولي الإنساني التي تعتبر إسرائيل دولة عضو فيه. هذا وتشمل الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني الالتزامات بحظر على عمليات الترحيل وعمليات نقل السكان المدنيين، تدمير الممتلكات المدنية والصورة غير الشرعية في إعاقة حرية التنقل والحق في العمل، الصحة، التعليم، والسكن الملائم.

علاوةً على ذلك، فإن عوامل إتساع رقعة المستوطنات وبناء الجدار العازل والشوارع الالتفافية والتي من شأنها خنق المدينة كتحد للقوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة بما فيها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٤٦ (١٩٧٩) والذي ينص على أن سياسات وممارسات إسرائيل في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ هي سياسات لا يوجد لها أرضية قانونية وتشكل عقبة في سبيل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. وأيضا قرار مجلس الأمن رقم ٤٥٢ (١٩٧٩) الذي يدعو حكومة وشعب إسرائيل إلى الوقف الفوري لعمليات البناء والتخطيط في المستوطنات الواقعة في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية.

إن السياسات الإحتلالية على أرض الواقع قد طبقت من خلال توظيف المعرفة في مجالي العمارة والتخطيط. وبالمقابل، فإنه من الممكن استخدام الأنظمة والضوابط نفسها التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي كأداة للمقاومة "الواقع يجب أن يتم اثباته لا إستيعابه" (سعيد، ٢٠٠٠). لهذا، يجب بذل المزيد من الجهود المتضافره من الفلسطينيين للكشف عن وسائل المقاومة السلمية والعلمية لدعم نضالهم ضد ممارسات الاحتلال الاسرائيلي، وبدعم من العالم العربي وحركات التحرر في العالم خصوصاً في ظل البيئة المؤاتية حيث أن القدس هي عاصمة الثقافة العربية لعام ٢٠٠٩.

---

* د. جاد اسحق، مدير عام معهد الأبحاث التطبيقية – القدس.

** احمد الأطرش، باحث وحدة مراقبة التحضر (أريج).

ملاحظة: المصادر والمراجع متوفرة على موقع بديل الالكتروني
www.badil.org/Arabic-Web/haq/alawda/haq/alawda.htm

61 عاماً من النكبة

the Nakba at

كفر برعم، خربة الجوفة، عين المنسي، المزار، نورس، زرعين

Kafr Lam, Al Sakhneh, Ayn Ghazal, Arab El Safa

خربة بيت ليد، عكا، أم عجرة، بيت دراس، عبدس

Dayr Al Haban, Bait Nateef, Ghirbeh, Bait Jibreen

المالحة، السنديانة، الطنطورة، قيسارية، صوبا

El Ghabeyeh El Tihta, Kafr Sour, Arab El Nefeaat, Safad

Msakeh, بيت محسير، بيت عطاب، عين كارم، بئر السبع، دير الهو

Khirbat El Mansheyeh, Khirbat El Majdal, Kafr Saba

واحد وستون عاماً من النكبة

أنا من هناك

BADIL Resource Center - Al-Awda Award 2009 - Palestinian Artist Rami Hazboun - Abu Dhabi

مركز بديل - جائزة العودة 2009، بوستر الفنان الفلسطيني رامي حزبون - أبو ظبي

منظمة التحرير الفلسطينية

Palestine Liberation Organization

اللجنة الوطنية العليا لإحياء الذكرى ال61 للنكبة

National Commemoration Committee of the Nakba 61



(حق العودة)
دورية تصدر كل شهرين عن
بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

تحرير
محمد جرادات
نضال العزة

الهيئة الاستشارية
أنطوان شلحت (عكا)
عيسى قراقع (بيت لحم)
رجا ديب (دمشق)
سلمان ناطور (حيفا)
نهاد بقاعي (الجليل)
سالم أبو هواش (الخليل)
أمير مخول (حيفا)
جابر سليمان (صيدا)
تيسير نصر الله (نابلس)
هشام نفاع (حيفا)
وليد عطا الله (باريس)
أنور حمام (رام الله)
نايف جراد (طولكرم)

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبِّر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٢٧٤٧٣٤٦-٠٢ ، هاتف ٢٧٧٧٠٨٦-٠٢
بريد الكتروني: camp@badil.org
صفحة الانترنت: www.badil.org

يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحاليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ساعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على أساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.